كتاب (المُفْرَد وَالمؤلَّف)
لأبي القاسِم الزّمَخشَرِيّ
" دراسةً وتحقيقًا "

د. علي بن موسى بن محمد شبير
قسم النحو والصرف وفقه اللغة - كلية اللغة العربية
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

كتاب (المُفْرَدِ وَالمؤلَّف) لأبي القاسِمِ الزَّمَخشَرِيّ

"دراسةً وتحقيقًا"

د. علي بن موسى بن محمد شبير

قسم النحو والصرف وفقه اللغة - كلية اللغة العربية - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

تاريخ تقديم البحث: ١٢/ ٤/ ١٤٤٠هـ تاريخ قبول البحث: ٧/ ٧/ ١٤٤٠هـ

ملخص الدراسة:

كتابُ (الْمُفرَدِ والْمُؤلَّفِ)، لأبي القاسم الزمخشريُّ (ت ٥٣٨هـ)، متنٌ نحويٌّ، ألّفه بمكّة المكرمة، جعله في قسمين، أوّلهما للمفرد من الكلم، والآخَر للمؤلّف من المفردات، ففي قسم المفرد ذكر أنواع الكلم المفرد الثلاثة: الاسم والفعل والحرف متناولا تحت كل نوع أقسامَه، وأحوالَه، أمّا القسم الثاني فذكر فيه تسعةَ ضُروبٍ للمؤلّفات: المؤلّف من الفعل والاسم، ومن الحرف والاسم، ومن الحرف والفعل، ومن حرفين، ومن المفرد والمؤلّف، والمؤلّف مع المؤلّف، والمفرد مع المؤلّفَين، والمؤلّف مع المؤلّفَين.

حقّقته على خمس نسخ خطّية، وقدّمتُ له بدراسة تناولت فيها الزمخشريَّ سيرتَه وحياتَه، وبيّنتُ في الدراسة منهجَ الكتاب (الْمُفرَدِ والْمُؤلَّفِ) ومادّته، ومنهجَ الزمخشريِّ ومذهبَه النحويّ فيه.

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبيّنا محمدٍ وعلى آله وأصحابه والتابعين لهم بإحسان، أمّا بعد:

فهذا أحدُ مؤلفات أبي القاسم الزمخشريّ، متنٌ نحويٌّ، ابتكر تقسيمَه، فوزّع عِلم العربية فيه على بابين، أوّلهما للمفرد من الكلم، والآخَر للمؤلّف من المفردات.

وقفتُ عليه، بتحقيق الدكتور عبد الحليم المرصفي، قبل عقدين، زمنَ عنايتي بمتون النحو، قراءةً وتتبعًا ومقارنة، وقد كان في تحقيق الدكتور ما يُقلّل من قيمة الكتاب، ولا يرتضيه مؤلّفه، وكانت لي عليه تعاليق واستدراكات وتصحيحات، ثم تيسّر لي الوقوف على تحقيق آخر للدكتورة بهيجة الحسني، تقدّم زمانه جدًّا، ولحظتُ في تحقيقها خللًا، وإن كان دون خلل تحقيق الدكتور عبد الحليم، فعزمتُ على إعادة تحقيقه وإخراجه، خدمةً للعلم وأهله، مُحاوِلا المقاربةَ والتسديدَ، وقد يَسّر الله لي خمسَ نسخٍ نفائِسَ للكتاب، منهنّ ثلاثٌ لم تتيسّر لِمن تقدّمني.

وقد اقتضت طبيعة البحث أن يكون على قسمين، قسمٍ للدراسة وآخَر للتحقيق.

أمّا القسم الأوّل (الدراسة) فقد جاء في مبحثين، أوّلهما، ترجمته بـ(أبو القاسم الزمخشريّ، لمحة عن حياته وسيرته)، وفيه حديثٌ موجزٌ عن أبي القاسم الزمخشريّ، حياتِه وسيرتِه.

أمّا المبحث الثاني: فحمل عنوان (كتاب (المفرد والمؤلّف) عرضًا ودراسةً)، تناولتُ فيه منهجَ الكتاب ومادّته، وما وقفتُ عليه من شروح للكتاب، ومنهجَ الزمخشريِّ ومذهبَه النحويّ فيه.

وجاء القسم الثاني (التحقيق)، في أربعة مباحث، أوّلها: لمراجعة التحقيقين السابقين، ببيان ما وقع فيهما من خلَلٍ يستوجب إعادة تحقيق الكتاب، والمبحث الثاني: تحقيقُ نسبة الكتاب، والمبحث الثالث: لمنهج التحقيق، والمبحث الأخير: لنُسَخ كتاب (المفرد والمؤلّف)، بيّنتُ فيه وصفَ النسخ الخمس المعتمدة، وعرضتُ نماذج مصورةً للنسخ.

وبعدُ، فهذا جَهْدي، صوابه من الله، وخلَله مني، واللهَ أسألُ أن يوفقنا ويبارك أعمالنا، ويرزقنا الإخلاص، وأن يتقبّلنا ويقبل منا، إنه سميع مجيب.

* * *

القسم الأوّل: (الدراسة)

المبحث الأوّل: أبو القاسم الزمخشريّ، لمحة عن حياته وسيرته.

المبحث الثاني: كتاب (المفرد والمؤلّف) عرضًا ودراسة.

المبحث الأوّل: أبو القاسم الزمخشريّ، لمحة عن حياته وسيرته[1].

(١) ترجمتُ لسيرة الزمخشري بإيجاز، فقد أفاضت مصادر ودراسات سابقة في ترجمته وعرض حياته وسيرته وآثاره، ويمكن أن تُصنّف تلك الأعمال السابقة ثلاثةَ أصناف:

أولها: مصادر تراثية، تناولت حياته وسيرته وشيئا من أخباره ومؤلفاته، ما بين مُقلّ ومُكثر، ومن تلك المصادر: الأنساب ٣١٥/٦، الوجيز في ذكر المجاز والمجيز ٩٣، نزهة الألباء ٢٩٠، معجم البلدان ١٤٧/٣، معجم الأدباء ٢٦٨٧/٦، إنباه الرواة ٢٦٥/٣، وفيات الأعيان ١٦٨/٥، مجمع الآداب في معجم الألقاب ١٩٣/٣، إشارة التعيين ٣٤٥، ميزان الاعتدال ٧٨/٤، سير أعلام النبلاء ١٥١/٢٠، تاريخ الإسلام ٦٩٧/١١، الوافي بالوفيات ١٣٣/٢٥، مرآة الجنان ٢٦٩/٣، الجواهر المضية ٤٤٧/٣ -٤٤٨، البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة ٢٢٠، العقد الثمين ١٣٧/٧ - ١٥٠، لسان الميزان ٨/٨، النجوم الزاهرة ٢٧٤/٥، تاج التراجم ٢٩١، بغية الوعاة ٢٧٩/٢، طبقات المفسّرين، للسيوطي١٢٠، طبقات المفسرين، للداوودي ٣١٤/٢، مفتاح السعادة ٨٧/٢ -٩٠، سلّم الوصول ٣١٤/٣، شذرات الذهب ١٩٤/٦، الكنى والألقاب ٢٩٧/٢، هدية العارفين ٤٠٢/٢.

ثانيها: مقدّمات محقّقي كتب الزمخشري، وسيأتي ذكرٌ لبعضها في آثاره.

وآخرها: الدراسات المعاصرة التي تستجلي حياة الزمخشري وفكره وأثره وآثاره، دراسة وتحليلا ومقارنة، في كتب أو رسائل علمية أو أبحاث منشورة، ومن تلك الدراسات: (منهج الزمخشري في تفسيره القرآنَ وبيان إعجازه)، للدكتور مصطفى الصاوي الجويني، دار المعارف، مصر/القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٥٩م، (الزمخشري)، للدكتور محمد

نسبه ومولده:

هو محمود بن عمر بن محمد بن عمر[1] الخوارزميّ الزمخشريّ، أبو القاسم، جار الله، فخر خوارزم، ولد يوم الأربعاء السابع والعشرين، من شهر رجب، سنة ٤٦٧هـ[2]، بـ(زَمْخَشر)، من قرى خوارزم[3].

حياته ورحلاته:

أدرك الزمخشريُّ والدَيه صغيرًا، وله معهما حوادث وحكايات، فقد سمع من أبيه سببَ تسميتهم (زمخشر)[4]، ويسجّل شعرُ الزمخشريّ حادثةَ سجن

أحمد الحوفي، الهيئة المصرية العامّة للكتاب، مطبعة لجنة البيان العربي، مصر/القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٦٦م، (الزمخشري: آثاره ومنهجه النحوي)، إعداد عبد الحميد قاسم النجار، رسالة ماجستير مقدّمة إلى قسم اللغة العربية والدراسات الإسلامية، كلية التربية، جامعة الفاتح، ليبيا، ١٩٨٢م، (الزمخشري: حياته وآثاره)، للدكتور هلال ناجي، مجلة عالم الكتب، العدد: ٤، ١٤١١هـ=١٩٩٠م، (الزمخشري: سيرته - آثاره -مذهبه النحوي)، تأليف كمال جبري عبهري، دار الجنان للنشر والتوزيع، عمّان/الأردن، الطبعة الأولى، ٢٠١٤م.

(١) كذا في أغلب المصادر، وجاء (محمود بن عمر بن محمد بن أحمد) في: العقد الثمين ١٤٤/٧، وبغية الوعاة ٢٧٩/٢، وسلم الوصول ٣١٤/٣، وجاء (محمود بن عمر بن أحمد)في: معجم الأدباء ٢٦٨٧/٦.

(٢) ينظر: معجم الأدباء ٢٦٨٨/٦، إنباه الرواة ٢٦٦/٣، وفيات الأعيان ١٧٣/٥، العقد الثمين ١٣٧/٧.

(٣) ينظر: أحسن التقاسيم ٢٨٧، ٢٨٩، معجم البلدان ١٤٧/٣.

(٤) ينظر: الوجيز في ذكر المجاز والمجيز ١٣٤، معجم البلدان ١٤٧/٣، ونقل فيه حديثَ الزمخشريّ: «سمعتُ أبي قال: اجتازَ يزمخشر أعرابيٌّ فَسأل عن اسمِها واسمِ كبيرها،

والده، في عهد مؤيّد الملك، عبيدِ الله بن نظام الملك (ت٤٩٤هـ)، واستعطافه إياه ليفكّ أسْره[١]، وقد توفي والده ورثاه بشعر[٢]، ومما يُذكر عن أمّه قصّة تُبين رقّتها، فقد آلمها ما صنع ولدُها محمود بالعصفور الذي ندّ عنه، مربوطًا بالخيط، فجذبه فانقطعت رجله[٣]، ولم يكن للزمخشريّ حظٌّ في الزواج، ولم يكن له عقِبٌ بعده[٤].

وينقل عن بعض حاله أن رجله اليُمنى قُطعتْ، فاتّخذ رِجلا من خشبٍ يستعين بها في المشي، وكان يُلقي عليها ثيابه الطوال فيُظن أنه أعرج[٥]، فقيل: أصابه برد الثلج في بعض أسفاره بنواحي خوارزم فسقطت رجله[٦]، وقيل: إنه في رحلته إلى بخارى سقط عن الدابة، فانكسرت رجله[٧]، ولعله أصابه خُرَّاج في رجله فقطعها[٨].

فقيل له: زمخشر والرّدّاء، فقال: لا خير في شرّ وردّ، وَلم يُلْمِمْ بها».

(١) ينظر: ديوانه ٤١٢.

(٢) ينظر: ديوانه ٢٧٠.

(٣) ينظر: معجم الأدباء ٢٦٨٨/٦، إنباه الرواة ٢٦٨/٣، وفيات الأعيان ١٧٠/٥، العقد الثمين ١٣٩/٧.

(٤) ينظر: الزمخشري، لأحمد الحوفي ٩٦ -٩٨، وديوانه ١٧٠.

(٥) ينظر: إنباه الرواة ٢٦٨/٣، بغية الوعاة ٢٨٠/٢.

(٦) ينظر: معجم الأدباء ٢٦٨٨/٦، تاريخ الإسلام ٣٦٤/١٣، الوافي بالوفيات ١٣٥/٢٥، العقد الثمين ١٤٠/٧.

(٧) ينظر: وفيات الأعيان١٦٩/٥، معجم الأدباء١٢٧/١٩، الوافي بالوفيات ١٣٦/٢٥.

(٨) ينظر: معجم الأدباء٢٦٨٨/٦، بغية الوعاة ٢٨٠/٢.

تنقّل الزمخشريّ في البلاد يتلّقى العلم واللغة والأدب والتفسير والحديث، واتّصل ببعض بالملوك والوزراء ورجالات الدولة يمدحهم ويتقرّب إليهم.

فيذكر أنه لَمّا بلغ سنّ الطلَب ارتحل إلى (بخارى)، ثم إلى (مَرْو) زمنَ أبي المظفر السمعاني (ت٤٨٩هـ)[١]، ثم إلى (خراسان) و(أصفهان)، وبها اتصل ببعض ولاتها ومدَحهم[٢]، ثم بلغ (العراق)؛ فدخل (بغداد) قبل سنة٥٠٠هـ، وفيها اجتمع بأبي الحسين الدامغاني (ت٥٤٠هـ)، وسمع بها مِن بعض علمائها[٣]، وتوجّه إلى(الحجاز)، للحج، فأقام هناك مدة مجاورًا بـ(مكة)، يُفيد ويَستفيد، وبها كان أوّلُ لقائِه بعليّ ابن وهّاس الحسَنيّ(ت بعد٥٥٠هـ)، ثمّ انكفأ راجعًا إلى(خوارزم)، وفي طريقه إليها عرّج على (مَرْو)، وفيها حاز نسخته من (تهذيب اللغة) للأزهري، سنة ٥٠٣هـ[٤].

أقام الزمخشريّ بـ(خوارزم) مدّة، وفيها أصيب بوعكة سمّاها (الناهكة) سنة ٥١٢هـ[٥]، ثم عاوده الحنين إلى (مكة)، ليقدم عليها ويمكث بها زمنًا أطول مِن زيارته الأُولى، فصار يقال له: (جارالله) لطول إقامته بمكة[٦]، فقرأ

---

(١) ينظر: الأنساب ٦/ ٣١٥.

(٢) ينظر: الزمخشري، لأحمد الحوفي ٣٦ -٤٣، ديوان الزمخشري ٨٦، ٩٨، ١٥٣، ٢٨١، ٤٢٥.

(٣) ينظر: إنباه الرواة ٣/ ٢٦٨، وفيات الأعيان ٥/ ١٦٩.

(٤) ينظر: إنباه الرواة ٤/ ١٨٠.

(٥) ينظر: مقامات الزمخشري ١١.

(٦) ينظر: معجم الأدباء ٦/ ٢٦٨٧، إنباه الرواة ٣/ ٣٦٨، وفيات الأعيان ٥/ ١٦٩، العقد الثمين ٧/ ١٣٨.

كتابَ سيبويه على ابن طلحة اليابُري الأندلسي، حوالي سنة ٥١٨هـ[١]، قيل: وكان رحيل الزمخشريّ إلى (مكة) بسبب اليابُري[٢]، وتوثّقت صلته بابن وهّاس، وبها ألّف كثيرًا من كتبه.

وفي طريق عودته الأخيرة إلى (خوارزم) مرّ بـ(بغداد)، سنة ٥٣٣هـ، ولقى بها أبا السعادات ابنَ الشجري (ت٥٤٢هـ)، وكان بينهما أحاديثُ ثناءٍ متبادل[٣]، ثم وصل (الريّ) وفيها استفاد منه تلميذه طاهر بن أحمد بن محمد ابن النجار القزويني، وسمع منه[٤]، ثم استقرّ به المقام في (خوارزم)، ومكث بها بضع سنين إلى وفاته، كما سيأتي.

شيوخه:

نَهَل الزمخشريّ من علماء عصره، في الحديث والأصول والفقه والأدب والعربية، استقى منهم واستفاد روايةً أو أخذًا أو سماعًا، وكان منهم: الحسنُ بن أحمد بن محمد بن القاسم السّمَرْقَندي، أبو محمد الحافظ، (ت٤٩١هـ)[٥]، وعبد الله بن طلحة بن محمد بن عبد الله اليابُري، أبوبكر

---

(١) نقل أبو حيّان أن رحلة الزمخشريّ إليه كانت «قبل العشرين وخمس مئة»، ينظر: التذييل والتكميل ١١/٣٦١، والتحديد بسنة ٥١٨هـ، عند الفيروزآبادي في: البلغة ٢٢١.

(٢) ينظر: التذييل والتكميل ١١/٣٦١، العقد الثمين ٧/١٣٨، أزهار الرياض ٣/٧٧.

(٣) ينظر: نزهة الألبا ٢٩١، معجم الأدباء ٦/٢٦٨٨، وفيات الأعيان ٢/٣٤٠، الوافي بالوفيات ٢٧/١٧٥.

(٤) ينظر: التدوين في أخبار قزوين٣/٩٨.

(٥) ينظر: الوافي بالوفيات ٢٥/١٣٧.

الأندلسي، (ت٥٢٣هـ)[١]، وعليّ بن عيسى بن حمزة بن وهّاس، أبوالطيب الحسَني، (ت بعد٥٥٠هـ)[٢]، ومحمود بن جرير الضّبّي الأصفهاني، أبو مُضَر، فريد العصر، (ت٥٠٧هـ)[٣]، ونَصْر بن أحمد بن عبد الله ابن البَطِر البغداديّ، أبو الخطاب، (٤٩٤هـ)[٤].

تلاميذه:

تذكر المصادر أن الزمخشريّ ما دخل بلدًا إلّا واجتمعوا عليه، وتلمذوا له، وإليه تُشدّ الرحال في فنونه[٥]، ولاشتهارِه وتطوافِه بالبلاد أثر في كثرةِ مَن تلقّى عنه، ومنهم: أحمد بن محمود الخوارزمي، قاضي سمرقند، (ت...هـ)[٦]، وإسماعيل بن عبد الله الطَّوِيلي، الخوارزمي، أبو المحاسن، (ت...هـ)[٧]، وعلي بن عيسى بن حمزة بن وَهّاس، أبوالطيب الحسَني[٨]، ومحمد بن أبي القاسم بن بابجوك، البقّالي الخوارزمي، أبوالفضل

---

(١) ينظر: العقد الثمين ١٣٨/٧، البلغة ١٢٤، بغية الوعاة ٤٦/٢.

(٢)ينظر: معجم البلدان ٢٣٤/٢، ٣٦٥/٣، إنباه الرواة ٢٦٨/٣، العقد الثمين ٢٨٩/٥، النجوم الزاهرة ٢٧٤/٥.

(٣) ينظر: معجم الأدباء ٢٦٨٦/٦، ٢٦٨٨، وفيات الأعيان ١٦٨/٥، بغية الوعاة ٢٧٩/٢، ٢٧٦.

(٤) ينظر: سير الأعلام ٤٧/١٩، ١٥٢/٢٠، ١٥٥، العقد الثمين ١٣٨/٧.

(٥) ينظر: الأنساب ٣١٦/٦، وفيات الأعيان ١٦٨/٥.

(٦) ينظر: وفيات الأعيان ١٧١/٥، سير الأعلام ١٥٥/٢٠، العقد الثمين ١٤٧/٧.

(٧) ينظر: الأنساب ٣١٦/٦، سير الأعلام ١٥٤/٢٠، العقد الثمين ٣٧/٦.

(٨)ينظر: معجم الأدباء ١٨٣٢/٤، إنباه الرواة ٢٦٨/٣، الوافي بالوفيات ٢٥٠/٢١، العقد الثمين ٢١٨/٦.

النحويّ، زين المشايخ، (ت٥٦٢هـ)[1]، ويعقوب بن علي بن محمد بن جعفر البَلْخي الجَنْدَليّ، أبو يوسف، (ت ...هـ)[2].

مذهبه وأقوال العلماء فيه:

كان الزمخشريُّ يظهر مذهب الاعتزال، ويصرح بذلك في تفسيره (الكشّاف)، ويناظر عليه[3]، أمّا في الفقه فقد كان حنفيًّا[4].

وقيل: كان الزمخشريُّ ممن يُضرب به المثل في علم الأدب والنحو واللغة[5]، علّامةَ الأدب ونسّابةَ العرب، واسعَ العلم، كثيرَ الفضل، غايةً في الذكاء وجودة القريحة، مُتفنّنًا في كلّ علم[6].

وقيل: كان الزمخشريُّ أعلمَ فضلاء العجَم بالعربية في زمانه، وأكثرَهم اكتسابًا واطلاعًا على كتبها، وبه خُتِم فضلاؤُهم[7]، ولُقّب بـ(فخر خوارزم)[8].

---

(١) ينظر: الدر الثمين ١٣١، الوافي بالوفيات ٤/٢٤٢، وفيه قيّده الصفدي فقال: «بباءين موحَّدتين بينهما ألفٌ وبعدهما جيم وبعد الواو كاف»، تاريخ الإسلام ١٢/٢٦٨، ٢٨٥، طبقات المفسرين، للسيوطي ١١٧، وجاء (بايجوك) بياء بعد الألف في: معجم الأدباء ٦/٢٦١٨، بغية الوعاة ١/٢١٥.

(٢) ينظر: معجم الأدباء ٦/٢٨٤٤، بغية الوعاة ٢/٣٥١.

(٣) ينظر: ميزان الاعتدال ٤/٧٨، سير أعلام النبلاء ٢٠/١٥١، لسان الميزان ٦/٤.

(٤)ترجموا له في طبقات الحنفية، ينظر: الجواهر المضية ٢/١٦٠، تاج التراجم ٢٩١.

(٥) ينظر: الأنساب ٦/٣١٥، إنباه الرواة ٣/٢٦٥.

(٦) ينظر: بغية الوعاة ٢/٢٧٩.

(٧) ينظر: إنباه الرواة ٣/٢٧٠، وفيات الأعيان ٢/٣٤٠.

(٨) ينظر: معجم الأدباء ٥/١٩٦١، إنباه الرواة ٣/٢٦٨، بغية الطلب ٤/١٧١٠،

وفاته:

أقام الزمخشري بـ(خوارزم) بعد رجوعه الأخير من مكة إلى أن توفّي ليلة عرفة، سنة ٥٣٨هـ، بـ(جُرْجَانيّة)[1].

آثاره:

للزمخشريّ تصانيفُ كثيرة، في التفسير والحديث والرواية وعلم الفرائض والفقه والأصول والنحو واللغة والأمثال والحكم والمواعظ والعروض والشعر، ويُذكر أن الزمخشريَّ نقَل كتبه إلى مَشْهد أبي حنيفة النعمان (ت١٥٠هـ)[2]، فأوقف كتبه به[3].

وقد وصل إلينا عِلمُ كثيرٍ من هذه المصنفات، بعضُها مطبوع منشور، ومنها غير مطبوع، مخطوطًا أو مفقودًا[4]، ومن هذه المصنفات: أساس

الدر الثمين ١٣١، مجمع الآداب ١٩٣/٣، الوافي بالوفيات ٣٢٧/١٦، بغية الوعاة ٢٧٩/٢.

(١)وهي قصبة خوارزم على شاطئ نهر جيحون، يقال لها بلغتهم: كركانج، وقد عرّبت فقيل لها: جُرْجَانيّة، ينظر: أحسن التقاسيم ٢٨٨، معجم البلدان ١٢٢/٢.

(٢) ينظر: بغية الطلب ٧٢٦/٢، العقد الثمين ١٤٣/٧، أزهار الرياض ٢٩١.

(٣) لا يزال المشهد قائمًا ببغداد في منطقة الأعظمية، ويتّصلُ بهذا المشهد مدرسةٌ جليلة قديمة، عُرفتْ بمدرسة الإمام أبي حنيفة، بناها شرف الملك أبو أسعد محمد بن منصور العميد الخوارزمي (ت٤٩٤هـ)، وقد فتحت هذه المدرسة سنة ٤٥٩هـ، ينظر: وفيات الأعيان ٤١٤/٥، تاريخ الإسلام ١٤/١٠.

(٤) ممن عُنِي من المعاصرين بمؤلفات الزمخشريّ ومصنفاته، تتبّعًا وتوثيقًا، الدكتور أحمد الحوفي في كتابه (الزمخشري)، ١٩٦٦م، الصحيفة ٥٦، وما بعدها، والدكتورة بهيجة باقر الحسني في مقدّمة تحقيقها لكتاب (المحاجاة بالمسائل النحوية)، ١٩٧٣م، الصحيفة:

البلاغة، وأطواق الذهب، والأنموذج، والجبال والأمكنة والمياه، وديوان شعر، والفائق في غريب الحديث، والكشّاف، والمفرد والمؤلّف، (وهو الذي أعمل على تحقيقه، وسيأتي تفصيل الكلام عليه)، والمفصّل في صنعة الإعراب.

المبحث الثاني: كتاب (المفرد والمؤلّف) عرضًا ودراسةً

أوّلا: منهج الكتاب ومادّته.

قدّم الزمخشريّ لكتابه **بتقدمة** يسيرة، قاربت الأسطر السبعة، سبَك عباراتها ورصَف ألفاظها بصنعة بديعية تَظهر فيها المترادفات والألفاظ المتجانسة، وفيها حديثُ ثقةٍ بأنّ مَن يَضبط ما فيه ويحذقه، فله الظّفر وعلوّ المنزلة.

وقد ساق في المقدّمة: اسمَ الكتاب، ومَن أُلّف لهم، ومنهجَه في عرض المادة العلمية، وختمها بسؤالِ الله أن يُنيله الثناء والدعاء.

فأمّا اسم الكتاب الذي ارتضاه فقال عنه: «هذا كتابُ المفرد والمؤلّف».

وقد خصّ به أهلَ السابقة والكرم، ممّن حلَّ بمكة المكرمة.

ولخّص منهجه في الكتاب في تكثيف المادة العلمية، وتقريب ما يبعد وتسهيل ما يصعب.

وخاتمةُ المقدّمة سؤالُه اللهَ والتماسُه إنصافَ الناس وصدقَ لسانهم فيه

٢١، وما بعدها، وعبد الحميد قاسم النجار في رسالته للماجستير (الزمخشري آثاره ومنهجه النحوي)، ١٩٨٢م، الصحيفة: ٨٨، وما بعدها، والدكتور سليم النعيمي في مقدمة تحقيقه لكتاب (ربيع الأبرار)، ١٩٨٢م، الصحيفة ٢٥/١ وما بعدها، والدكتور هلال ناجي في بحثه (الزمخشري: حياته وآثاره)، ١٩٩٠م، الصحيفة: ٥١١، وما بعدها، والدكتور كمال جبري في كتابه (الزمخشري: سيرته - آثاره - مذهبه النحوي)، ٢٠١٤م، الصحيفة: ٨٣، وما بعدها.

وحمدهم إياه على الإفادة.

ثم قسم الزمخشريُّ كتابه قسمين: للمفرد قسمٌ، وآخَر للمؤلّف.

فالقسم الأوّل عقده لذكر أنواع الكلم المفرد الثلاثة: الاسم والفعل والحرف، عرّف كل نوع، وحاول أن يستقصي تحت كل نوع أقسامَه، وأحوالَه.

فالاسم ينقسم إلى جنسٍ وعلَم، وإلى دالٍّ على ذات ودالٍّ على صفة، وإلى عين ومعنى، وأحوال الاسم: الإعراب والبناء، والتثنية والجمع، والإظهار والإضمار، والتعريف والتنكير، والتذكير والتأنيث.

والفعل ينقسم إلى ماضٍ ومضارع وأمر، وإلى متعدٍّ وغير متعدٍّ، وإلى تامٍّ وناقصٍ، وأحوال الفعل: الإعراب والبناء، والبناء للفاعل والبناء للمفعول.

وقسّم الحرف إلى عاملٍ وغير وعامل، وبيّن أنّ الحرفَ لا حالَ له.

وفي **القسم الآخَر** الخاص بالتأليف، يذكر تسعةَ ضُروبِ للمؤلّفات، هي:

الضرب الأوّل: المؤلّف من اسمين، وسلَك فيه: المبتدأ مع الخبر، والمضاف مع المضاف إليه، والموصوف مع الصفة، والمبدل منه مع المبدل، والمؤكّد مع التأكيد، والمعطوف مع المعطوف عليه، وذا الحال مع الحال، والمقدار مع مميّزه، والمستثنى مع المستثنى منه، والصفة المشبّهة والمصدر مع فاعلهما ومفعولهما.

الضرب الثاني: المؤلّف من الفعل والاسم، وهو: الفعل مع الفاعل، والفعل مع المفعول، والفعل مع الحال والتمييز والمستثنى.

الضرب الثالث: المؤلّف من الحرف والاسم، وهو: حرف التعريف مع المعرَّف به، وحرف النداء مع المنادى.

الضرب الرابع: المؤلّف من الحرف والفعل، وهو: (قد) مع الماضي أو

المضارع، وسوف والسين مع المضارع.

الضرب الخامس: المؤلّف من حرفين، وهو: لولا، ولوما، وهلّا، ولمّا، وألّا، وأمّا، وإمّا.

الضرب السادس: المؤلّف من المفرد والمؤلّف، ومنه ضربان، أولهما: الاسم مع المؤلّف، وهو: اسم الزمان، وشبهه، مضافًا إلى الجملة، والاسم الموصول مع صلته، والضربُ الآخَر: الحرف مع المؤلّف.

الضرب السابع: المؤلّف مع المؤلّف، وهو: جملتا الشرط والجزاء، وجملتا العطف، و(قال) والجملة المحكيّة بعدها.

الضرب الثامن: المفرد مع المؤلّفَين، وهو حرف الشرط المفرد (إنْ ولو) مع جملتَي الشرط والجزاء.

الضرب التاسع: المؤلّف مع المؤلّفَين، وهو الشرط المؤلَّف مع جملتَي الشرط والجزاء.

وقد دأَب الزمخشريُّ في بيان المؤلّفات، والتمثيل لها، وذِكرِ وجه تأليفها، ثم يختم درَسه المؤلّفات بحصرٍ جامعٍ لهذه المؤلفات من حيث الفائدة؛ فمنها مؤلّف مفيدٌ، ومنها مؤلّف غير مفيد.

ثانيًا: شروح (المفرد والمؤلّف).

حظي كتاب (المفرد والمؤلّف) ببعض عنايةٍ من العلماء بعد الزمخشريّ، غيرَ أنها لم تبلغ اهتمامهم بكتابه (المفصّل)، ومما وقفتُ عليه في هذا الشأن، عنايةُ عالِـمَين اثنين، هما: صدر الأفاضل الخوارزمي (ت٦١٦هـ)، وابنُ الحاجب (ت٦٤٦هـ).

أوّلا: شرَح صدرُ الأفاضل الخوارزميُّ كتابَ (المفرد والمؤلّف)، فقد

نقلتْ لنا المصادر له شرحًا[1]، لم يصل إلينا، إلا شيئًا مما حفظته لنا بعضُ كتبه، أو بعضُ شروح المفصّل، فيما حفظتْ لنا منه إشارات وإحالات، ومما وقفت عليه منها:

أ -ما جاء في شرحه سقطَ الزند، المسمّى (ضرام السقط)، فقد أحال إلى شرحه (المفرد والمؤلّف) في ثلاثة مواضع:

١ -حين ذكر اختلافهم في حكم (براح)، يقول: «وهو عند أهلِ الحجازِ مَبنيٌّ عَلى الكسرِ، وَأمّا عند بَني تميمٍ فَغيرُ مُنصرفٍ، وَالحقُّ مذهبُ أهلِ الحجازِ، وَقد ذَكرتُ هذه المسألةَ في (شرح المفرد والمؤلف)»[2].

٢ -في كلامه عن البيت:

وكُـــلُّ أخٍ مُفارِقُـــهُ أَخُـــوهُ لَعَمْـــرُ أَبيـــكَ إلّـــا الفَرْقَـــدانِ[3]

قال: «وَفي البيتِ المتمثَّلِ به سِرٌّ كشفْتُه فِي (شرح المفرد والمؤلّف)»[4].

٣ -في شرحه قولَ أبي العلاء المعرّي (ت٤٤٩هـ):

مُـــــتَظلّلِينَ بِأَيكَـــــةٍ مَنَـــعَ الـهَجِـــيرُ ظِلالَـهـــا[1]

---

(١) ينظر: معجم الأدباء ٥/٢١٩٧، الوافي بالوفيات ٢٤/٩٠، قلائد الجمان ٥/٣٥٨، تحفة الأديب ١/٨٣، وجعله الدكتور عبد الرحمن العثيمين من مصنفاته التي لم يطّلع عليها ولا يعلم لها وجودًا، ينظر: مقدمته للتخمير ١/٢٤، ٣٢.

(٢) شروح سقط الزند ٥/١٩٠٨.

(٣) من الوافر، لعمرو بن معدي كرب في: ديوانه ١٧٨، الكتاب ٢/٣٥٠، ولحضرمي بن عامر في: الحماسة، للبحتري ٣١٣، المؤتلف والمختلف، للآمدي ١٠٦، ولعمرو أو للحضرمي في: خزانة الأدب ٣/٤٢٦.

(٤) شروح سقط الزند ٥/٢٠٢٠.

يقول: «حرفُ الجرِّ متى دخَل عَلى (ما) الاستفهاميّةِ سَقَط، وَما فِيه مِن السرِّ قَد ذكرتُه في (شَرح المفرد)»[2].

ب - ما نقله لنا أبو عاصم فخر الدين الاسفندري (ت٦٩٨هـ)، عن صدر الأفاضل، في شرحه للمفصل، المسمّى (المقتبس في توضيح ما التبس)، ومن ذلك:

١ -ما جاء في مسألة الإقحام بين المضاف والمضاف إليه من باب المجرورات، عن صدر الأفاضل الخوارزمي: «وذكر صاحبُ (التّخميرِ) في (شَرحِ المفردِ والمؤلّف) عَن صاحبِ (الحصائلِ) أنّهُ قَال: «سألتُ جميعَ مَن بخراسانَ والعراقِ مِن الأُدباءِ عَن قولِ ذِي الرمّة هَذا: لِمَ قال: (مَبْغُوم)، وَلمْ يَقُلْ: (باغِم)؟، فَلمْ أجِدْ مَن يَعرفُه، فَدُلِلْتُ عَلى امرأةٍ عُمانيّةٍ عِندها باللّغاتِ وَالمعاني عِلمٌ، اسمُها أمُّ الحسين، فَراقبْتُها وَسألتُها عَن معنى البيتِ، فَقالتْ: إنّ (مَبْغُومًا) ليس مِن صِفةِ (داعٍ)، وَإنما المرادُ: داعٍ دُعاؤُه مَبْغومٌ، فَحُذفت لِدلالةِ (داعٍ) عَليه»[3].

٢ -وفي موضع آخر يقول الاسفندري: «ورأيتُ في (شَرْح المفردِ وَالمؤلّفِ) لِصاحبِ التّخمير في تَسْمِيةِ هَذا النّوعِ مِن العِلْمِ نحوًا أنّ مَباحثَه في أَوائلِ العَهْدِ مَعْدودَةٌ مُتَناهِيةٌ، فَكان الرّجلُ مَتى سُئِلَ عَن شيءٍ وَلم يُمْكِنْهُ لِقِصَرِ باعِه فيه أنْ يُمثّل بما هو أَظْهَرُ مِنه؛ فَيَقولُ: هَذا نَحْوُ كَذا، كَما مَرّ في جَواب الخَليلِ هُنا، وَمِثْلُه غَيرُ عَزيزٍ في كُتبِهم، فَلمّا كَثُر في أَثْناءِ مَباحِثِهم هَذا

---

(١) ينظر: سقط الزند ٢٥٥.

(٢) شروح سقط الزند ٥/٢٠٢٠.

(٣) المقتبس في توضيح ما التبس (تحقيق مطيع الله) ١/٣٥٩ -٣٦٠.

اللّفْظُ سُمّي العِلْمُ بَأَسْرِهِ نَحْوًا، نَظِيرَ عِلْمِ الفرائض؛ فَإنّه لَـمّا كَثُرَ فِيه: فَريضَةُ الأبِ كذا وَفَريضَةُ الأمّ كَذا، سُمّي العِلْمُ فَرائضَ»[1].

٣ -ونقل بباب تاء التأنيث في مسألة عدم الاعتداد بالعارض، قوله: «وَذكَر صَاحبُ التّخميرِ في (شَرْح المفردِ والمؤلّفِ): نَظِيرُه قَولُهم: (سَجْدَتَا السّهْوِ)، فَإنّه لا يَجوزُ إثباتُ الألفِ عَلى الاجتماعِ فِيه عَلى حَدِّهما لِمَا أنّ ذَلِك عَارضٌ لم يُعْتَدّ بِهِ»[2].

ثانيًا: أمّا بنُ الحاجب فقد شرح بعض لفظه، جاء في أماليه: «وقال مُمْلِيًا، وقد سُئِلَ عَن قَولِ الزّمَخْشَرِيّ في(المفرد والمؤلّف) لَمّا قَسَمَ الحَرْفَ إلى عَامِلٍ وَغَيرِ عَامِلٍ، ثُمّ قَالَ بَعْدَ ذلِكَ: «وَلا حالَ له لجمودِه ولُزُومِه وَتيرةً واحِدةً»[3]، فقالَ: معناهُ أنّه لا يَدلُّكَ دَلالةِ الاسمِ والفِعلِ، فإنّ الاسمَ يَدلُّ على ذاتٍ باعتبارِ معنى، والفِعلُ كذلك، فإنّه قدْ يقَع مَوقِعَ الاسمِ؛ ألا تَرى أنّكَ تقولُ: (جاء زيدٌ يَضربُ عمرًا)، فـ(يَضربُ عمرًا) في مَوضعِ نَصبٍ على الحال، فَقد صار إذن دالًّا على ذاتٍ باعتبارِ معى، ولذلك يقَع صفةً وخبرًا، والحرفُ ليس كذلك، فَهذا قولُه: «لا حالَ له لجمودِه ولُزُومِه وَتيرةً واحِدةً»، واللهُ أعلمُ بالصّواب»[4].

ثالثًا: مذهب الزمخشريّ في كتابه.

للزمخشريّ في كتابه (المفرد والمؤلّف) منهجٌ اتسم بسماتٍ يمكنُ عرضها فيما يلي:

---

(١) المقتبس في توضيح ما التبس (تحقيق اللحياني) ١/ ٨٣ -٨٤.

(٢) المقتبس في توضيح ما التبس (تحقيق اللحياني) ٢/ ٥٥٩.

(٣) المفرد والمؤلف، الصحيفة ٢٤٣.

(٤) الأمالي النحوية، ٤/ ١١٠ -١١١.

١ -ترسّم الزمخشريّ في مسائل الكتاب سبيل **الاختصار والاقتصار**، يعرضها مجملة، دون تفريع أو استطراد، أو تطلّب حصر، ومن شواهد ذلك أنه يكتفي بالمثال والنموذج الواحد للمسألة، ومن شواهده أنّه تخفّف من عرض الخلاف، ومذاهب النحويين وأدلتهم واعتراضاتهم، فالكتاب مختصرٌ تعليمي.

٢ -أورد الزمخشريُّ بعضًا من **ضوابط النحو**، وقواعده الكلّية، ومن ذلك:

- أنّ لسان العرب مفردٌ ومؤلّف.
- أنّ الأصلَ في المعرب الصرفُ، والأصلَ في الاسم الإعرابُ، والأصلَ في الاسم المبنيّ السكونُ، والأصلَ في بناء الأمر السكونُ.
- أنّ جملة الفعل الناقص، وما ألحق به من أفعال المقاربة وفعلي المدح والذم وفعلي التعجب، أنّها «لا بدّ فيها كلّها من ثالث»، فلا ينكشف المعنى إلا بخبرٍ أو مخصوصٍ أو مفعولِ تعجّبٍ.
- أنّ المؤلّف نوعان: مفيدٌ وغيرُ مفيد.

٣ -جاءت **الشواهد** في كتاب (المفرد والمؤلّف) قليلة، فهي أربعة عشر شاهدا، منها تسعُ آيات، وبيتَا شعر، وأثرٌ واحدٌ عن عمر ابن الخطاب رضي الله عنه، ومثلَان اثنان من الأمثال.

٤ -عرض الزمخشريُّ **لغاتِ العرب** في أربعة مواطن، ووصف بعضَها، وسمّى بعضَ أهلها، فثمّ (اللغةُ الشائعةُ)، وهي التفريق بين إعراب (كلا، كلتا) إذا أضيفا إلى مضمر، وإعرابهما إذا أضيفا إلى ظاهر، وذكر (لغة طيئ) في (ذو) اسمًا موصولا، ومما ذكر، دون نسبة أو إشارة، لغةُ الحجاز في (ما، ولا) اللتين بمعنى (ليس) عاملتين في المبتدأ والخبر.

٥ -غالب **مصطلحات** الكتاب، لم تخرج عن مشهور مصطلحات البصريين، أمّا ما لم يُؤْلَفْ من مصطلحات (المفرد والمؤلّف) فاستعمالُه (الكنايةَ) مرادفًا لمصطلح (المضمر)، و(الجمعَ الأقصى) مريدًا به ما يمنع من الصرف لكونه على صيغة منتهى الجمع، و(الجمعَ المصحّح)، وهو الجمع السالم ضدّ المكسّر، و(الصفةَ)، و(لامَ كي)، و(لامَ تأكيد النفي) مريدًا بها لام الجحد، و(الحروفَ المبسوطة) يعني بها: حروف التهجّي، و(الصوتَ) يعني به: حرف النداء.

٦ -جاءت في الكتاب قريبا من إحدى عشرة مسألة من **مسائل الخلاف**، يذكر الزمخشريّ رأيًا واحدًا مما ارتضاه ويسكتُ عن باقي الآراء، إلا في مسألة الاسم الثلاثي ساكن الوسط إذا نكّر؛ فقد نقل فيه مذهبين: الصرَف والمنعَ، وهو فيما يذكره من الآراء موافقٌ جمهورَ البصريين، إلّا في إبدال النكرة من معرفة فقد وافق الكوفيين والبغداديين في اشتراط وصفها.

٧ -جرى الزمخشريّ في كتابه (المفرد والمؤلّف) على **مذهبه وطريقته في كتبه الأخرى**، إلا في بضعة مواضع، هي:

- أنّه رتّب الضمائر مبتدئًا بالغائب فالمخاطب فالمتكلم مخالفًا طريقته في المفصّل.
- أنّه اكتفى بعلامتَي التأنيث: التاء والألف، وفي المفصّل زاد علامة ثالثة، هي: الإشارة بـ(هذي).
- أنّه أورد (لام تأكيد النفي) من مواضع نصب المضارع بعد (أن) مضمرة، وقد طوى ذكرها في المفصّل والأنموذج.
- أنّه جعل بناء الأمر على السكون، وفي المفصّل جعله مبنيًّا على الوقف.
- أنّه أدخل الجملة الشرطية والظرفية في الجملة الفعلية الواقعة خبرًا، وفي المفصّل جعلهما قسيمَين للجملة الفعلية.

* * *

القسم الثاني : (التحقيق)

المبحث الأوّل : مراجعة التحقيقين السابقين.

المبحث الثاني : تحقيق نسبة الكتاب.

المبحث الثالث : منهج التحقيق.

المبحث الرابع : نُسَخ كتاب (المفرد والمؤلف).

المبحث الأوّل: مراجعة التحقيقين السابقين.

سبقتْ الدكتورةُ بهيجة الحسني بتحقيق كتاب (المفرد والمؤلّف)، فأحسنتْ لِلعلم وللزمخشريِّ، بإخراجه محقّقًا عام ١٣٨٧هـ=١٩٦٧م، مع رسالة أخرى للزمخشريّ اسمها (مسألة في كلمة الشهادة)[١]، ثم حقّقه الدكتور عبد الحليم عبد الباسط المرصفي، عام ١٤١٠هـ=١٩٩٠م[٢]، وقدّم له بدراسة عن القرائن النحوية، وحاول استلهامَ شواهدها في فِكر الزمخشريِّ من الكتاب المحقّق.

والمحقّقان، مع فضلهما بِنشرِ تراث الزمخشريّ، قد أَلَمّ بعملهما ما يستوجب إعادة التحقيق، وإخراج الكتاب بما يليق، وفي الفقرات التالية بيان مجملٌ بالخلل في التحقيقين، ويتلوه بيان مفصّل.

أمّا إجمال البيان فإنّ تحقيقَي الدكتورة بهيجة والدكتور عبد الحليم، اعتورهما ما يلي من إشكال:

١ -تقادمُ زمنِ التحقيق، وقد تيسّر بعدهما ظهور كتب للزمخشري، وغيره، مما غاب عنهما، أو كان مخطوطا زمنهما، ومعه اختلفت قواعد

---

(١) تنظر بمجلة المجمع العلمي العراقي، المجلد الخامس عشر، ١٣٨٧هـ=١٩٦٧م، الصفحات ٨٧ -١٢١.

(٢) نشره بدار الهاني للطباعة، القاهرة، ١٩٩٠م.

الشّكل وعلامات تخريج النصوص، مما أسعفتنا به التقانة الجديدة، واشتهر لدى المحقّقين.

٢ -إشكال اعتماد نسخ التحقيق، فقد ذكرت الدكتورة بهيجة نسختين للكتاب، التركية (كوبريللي) والمصرية، ولم تشر إلى وجه اعتمادها للنسخة المصرية أصلًا، مع أنّ النسخة التركية أقدَمُ وأَوْفى، وأمّا الدكتور عبد الحليم، فقد نقل عن بروكلمان نسختين للكتاب بتركيا[1]، إحداهما التي ذكرتها الدكتورة بهيجة، غير أنّه لم يعتمد إلّا النسخة المصرية، وتجاهل التركية (كوبريللي)، رغم توافرها للمحقّقة قبله بثلاثة عقود، ففاته كثير من المقابلة والتصحيح، وجَرى على تحقيقه خلل، سيأتي ذكره.

٣ -فواتُ تخريج بعض الشواهد، من الآيات والشعر، أو الوهم في التخريج، ومن ذلك:

- ما فات الدكتورة بهيجة، في تخريج قوله: «يا لله للمسلمين»، فهو لعمر بن الخطاب رضي الله عنه.

- ما ذكرتْه في تخريجها للبيت: «بآيةَ يقدمون الخيل شعثًا»، أنها لم تقف على قائله؛ فقالت: «لم ينسب إلى قائل معيّن»، والبيت مذكورٌ مشتهَرٌ في كتاب سيبويه ومَن بعده، وفيه منسوبًا للأعشى.

٤ -مخالفةُ مشهور الكتابة ومُتّفق الإملاء، كإهمال الهمز، وغيره، مما هو ظاهر، وقد كانت هذه سمةً لتحقيق الدكتور عبد الحليم، ودراسته، فثمّ الأخطاءُ الإملائية التي لا تُخطئها عينٌ، ولا يُعذر فيها دارسُ عربيّة، ولا تُعنّي طالبَها في التتبّع.

---

(١) ينظر: مقدمة تحقيقه للمفرد والمؤلّف ٥٤.

٥ -ما وقفتُ عليه من خلَل في التحقيقين، صنّفته على وجهين، أوّلهما متعلق بالتصحيف والتحريف، والآخَر للسقط والإقحام، وبيان ذلك فيما يلي:

أوّلا: خلَل التصحيف والتحريف في تحقيقَي الدكتورة بهيجة والدكتور عبد الحليم، وذا جدول ببيانها:

مسلسل	تحقيق د.بهيجة	صحيفة	تحقيق د.عبد الحليم	صحيفة	التصويب
١.	- -	- -	ابتعد	٥٨	يبعدُ
٢.	- -	- -	وضمت	٥٨	وضمنْتُ
٣.	- -	- -	المعرفة	٥٨	المعربين
٤.	ويصير اسمه	١٠٠	- -	- -	ويطير اسمه
٥.	للاسم أحوال	١٠٢	- -	- -	وله أحوال
٦.	أو مقدّرة وبحروف	١٠٢	- -	- -	أو بحروف
٧.	والعدد	١٠٣	- -	- -	والعدل
٨.	والبناء يشبه	١٠٤	- -	- -	والبناء لشبه
٩.	أنتت الأرض	١٠٥	- -	- -	أنبتَتِ الأرض
١٠.	- -	- -	بألف أو باء	٦٠	أو ياء
١١.	- -	- -	والميتثنى	٦٣	والمستثنى
١٢.	- -	- -	والجر وهي للمضاف	٦٣	والجرّ وهو
١٣.	- -	- -	ويختص المذكر فيه	٦٤	المذكر منه
١٤.	- -	- -	تمرات ومسكرات	٦٤	سَكَرات
١٥.	- -	- -	والمؤنث ما بقي فيه	٦٥	ما هي فيه

مسلسل	تحقيق د.بهيجة	صحيفة	تحقيق د.عبد الحليم	صحيفة	التصويب
١٦.	- -	- -	وإلى متعدد	٦٦	وإلى متعدٍّ
١٧.	- -	- -	واثنين	٦٦	أو اثنين
١٨.	- -	- -	وغير متعدد	٦٧	وغير متعدٍّ
١٩.	نحو (ضرب)	١٠٦	- -	- -	نحو (ضربتُ)
٢٠.	- -	- -	وتفارق الأولى	٦٧	وتفارقُ الأوَلَ
٢١.	ومن أحوال الفعل	١٠٨			ومن أحواله
٢٢.	والجزم بكم	١٠٩	- -	- -	والجزم بلم
٢٣.	البناء للمجهول	١٠٩	- -	- -	البناء للمفعول
٢٤.	- -	- -	ضمّ أوله وأوّل متحركاته	٦٩	أو أوّل متحرّكاته
٢٥.	- -	- -	وائتمن	٦٩	واُتُمِس
٢٦.	لم يكن	١٠٩	- -	- -	لم يُبْن
٢٧.	وياؤه	١٠٩	- -	- -	وباؤه
٢٨.	- -	- -	وحروف الاستفهام	٧٠	وحرفا الاستفهام
٢٩.	- -	- -	مسبوقة لإفادة	٧٢	مسوقةٌ لإفادة
٣٠.	صغر عن المعنى	١١١	- -	- -	صفر عن المعنى
٣١.	ووجه ائتلافها توطئة	١١٢	- -	- -	ووجه ائتلافهما توطئة
٣٢.	كالهاوي ليطأ	١١٢	- -	- -	كالهادي ليطأ
٣٣.	- -	- -	أعبجبني عمرو	٧٤	أعجبني عمرو

مسلسل	تحقيق د.بهيجة	صحيفة	تحقيق د.عبد الحليم	صحيفة	التصويب
٣٤.	مع فاعليهما أو مفعولهما	١١٤	- -	- -	مع فاعلهما ومفعولهما
٣٥.	- -	- -	نحو: معد يكرب	٧٦	نحو: معدي كرب
٣٦.	- -	- -	لم ينظر في تراكبها	٧٦	لم ينظر في تراكيبها
٣٧.	- -	- -	وتأبّط شرًّا ودرا حبا	٧٧	وتأبّط شرًّا وذرّى حبًّا
٣٨.	- -	- -	ضربته تأدبا له	٧٧	ضربتُه تأديبًا له
٣٩.	- -	- -	وهو كحرف التعريف	٧٨	وهو حرف التعريف
٤٠.	- -	- -	ومتعالقاتها بينه	٧٨	ومتعلقاتها بيّنة
٤١.	- -	- -	والخلطة بسبب	٧٨	والخلطة بحسب
٤٢.	- -	- -	نظرا في التأليف	٧٩	نظرنا في التأليف
٤٣.	نحو: لولا، ولو ما	١١٦	- -	- -	نحو: لولا، ولوما
٤٤.	- -	- -	الخيل ثعثًا	٨٢	الخيل شعثًا
٤٥.	الذي في الدار فيهم	١١٨	- -	- -	الذي في الدار منهم
٤٦.	وإن ربك لتحكم بينهم	١١٨	- -	- -	وإن ربك ليحكم بينهم

مسلسل	تحقيق د.بهيجة	صحيفة	تحقيق د.عبد الحليم	صحيفة	التصويب
٤٧.	معاود وله مسابق	١١٩	- -	- -	مقاود وله مساوق
٤٨.	جاءني زيد وخرج عمروٌ	١١٩	- -	- -	جاء زيد وخرج عمروٌ
٤٩.	- -	- -	وأتى ومتى	٨٥	وأنّى ومتى
٥٠.	- -	- -	نوع مقيد	٨٦	نوع مفيد
٥١.	والحمد له وصلواته	١٢٠	- -	- -	والحمد لله وصلواته
٥٢.	علي يد الفقير	١٢١	- -	- -	على يدي الفقير

ثانيًا: السقط والإقحام في تحقيقَي الدكتورة بهيجة والدكتور عبد الحليم.

وهذا ملحوظ في مراجعة عملهما على النسختين، مما جاء ساقطًا من التحقيق أو وقع مُقحمًا في المتن على غير وجهه، والحُكم في ذلك إلى ما اعتمداه في التحقيق، فالدكتورة بهيجة اعتمدت نسختين: كوبريللي والمصرية، والدكتور عبد الحليم اعتمد النسخة المصرية، ولم يلتفت إلى غيرها.

أ -مواضع السقط والإقحام من تحقيق الدكتورة بهيجة:

١ -ص١٠٠: من قوله: «... توخّيتُ فيه...»

سقط حرف الواو قبل: (توخّيتُ)، وهو في النسخة المصرية (وتوخّيتُ) بالواو، ولم تشر إلى فروق النسخ.

٢ -ص١٠١: قوله: «أدّخره لمعادي»

سقط منه كلمة (يوم)، صوابه: (ليوم معادي)، كما في النسخة المصرية، ولم تشر إلى فروق النسخ.

٣ -ص١٠٥: قوله: «وضربْتُ وضربْنا»

سقطت كلمة (وتضربين)، بعدهما، وهي مثبتة في النسختين كوبريللي، والمصرية!.

٤ -ص١٠٦: «ووجدتُ ورأيتُ وعلمتُ»

وصوابه في كلا النسختين كوبريللي والمصرية «ورأيتُ وعلمتُ ووجدتُ» بتأخير (ووجدتُ) عنهما.

٥ -ص١٠٧: «ما لا يجوز السكوت على فاعله، بل لابد له من خبر»

العبارة (بل لابد له من خبر) مقحمة في المتن ليست من كلام الزمخشريّ، ولم ترد في نسخة كوبريللي، وإنما هي من تعليق ناسخ المصرية، ولم تشر إلى وجه إضافتها في المتن.

٦ -ص١٠٧: من قوله: «...تقول: نعم الرجلُ زيدٌ، وبئس الصاحبُ عمرٌو»

سقطت بعدها عبارة الزمخشري: «ونعم رجلاً زيدٌ، وبئس صاحبًا عمروٌ»، نعم أضافتها في الحاشية، وَهَمًا منها أنها من إيضاحات ناسخ المصرية، والحقُّ أنّها من عبارة الزمخشريّ، استدركها النّاسخ وأضافها في طرّة المخطوط.

٧ -ص١٠٩: «ومنها البناء للمجهول»

وقوله: «للمجهول»، صوابها كما تقدّم «للمفعول»، وقد سقط من الكلام قبلها سطران بتمامهما، هما: «... وَهو في الأمرِ على الأَصلِ الذي هو السُّكونُ، وَفي الماضِي على الفَتحِ.

وَمنهـا البنـاءُ لِلفاعـلِ، وَهـو فَـتحُ أوَّلِـه أو أوَّلِ مُتحرّكاتِـهِ، كَـ(ضَرَبَ) [وَ(الْتَمَسَ)...]».

وقد جاءا في أصل النسخة المصرية في طرّتها من تصحيح الناسخ الخِيوقيِّ أضافهما على المتن.

٨ - ص١١٠: قوله في تعداد حروف العطف: «... وثم وأو ولكن وبل»

سقط منها حرف العطف (حتّى) من موضعه بين (أو) و(ولكن)، وهو ثابت في موضعه من نسخة كوبريللي، وإنْ سقط من النسخة المصرية.

٩ - ص١١٠: قوله: «... منها المؤلف من اسمين، المبتدأ مع المبنيّ عليه»

سقط منها كلمة (هو)، والصواب: «... وهو المبتدأ مع المبنيّ عليه»، والكلمة ثابتة في النسخة المصرية، ومكانُها في نسخة كوبريللي (وهما).

١٠ - ص١١٠: قوله: «... اسمية نحو: زيد أبوه منطلق، فعلية نحو زيدٌ قام غلامه»

سقط منها العطف (أو)، والصواب: «أو فعلية، نحو زيدٌ قام غلامه»، والعاطف (أو) ثابت في النسختين.

١١ - ص١١٤: قوله: «... وإن كان أحدهما مثبتًا والآخر منفيا عنه»

سقط منها كلمة (له)، والصواب: «أحدهما مثبتًا له» وشبه الجملة (له) ثابت في النسختين.

١٢ - ص١١٦: قوله في بيان أنواع المنادى: «... أو نكرة أو مفردًا أو معرفة»

أقحم حرف العطف (أو) بين المفرد والمعرفة، وهذا ليس في النسختين أصلا، ثم إن الكلام تامّ مستقيم بدونها؛ إذ مرادُ الزمخشريّ المنادى المفرد المعرفة، ومثاله (يا زيدُ)، بعدُ، جليٌّ واضحٌ.

١٣ - ص١١٦: قوله: «وأمّا المؤلف من حرفين، نحو: لولا ...»

أقحمت قبلها عبارة «المؤلف من حرفين»، بين علامتَي تنصيص، وهي من زيادة المحققة، وليست من كلام الزمخشريّ، وليست العلامة مما يعهد بيانًا على زيادة المحقق، بل حقّها أن تكون بين معقوفين.

١٤ - ص١١٦: قوله: «... وأمّا المؤلف من حرفين ... كمعدي كرب»

سقط منها حرف الربط (ف)، والصواب: «... فكمعدي كرب»، وهو ثابت في النسختين.

١٥ - ومن الملحوظ إسقاطها لأحرف العطف (و، أو) مما جرَت عليه، في تحقيقها، باطّراد.

ب -مواضع السقط والإقحام من تحقيق الدكتور عبد الحليم:

١ - ص٥٨: قوله: «... الخوارزمي الزمخشري، هذا كتاب ...»

سقطت منها العبارة: «رضي الله عنه» قبل قوله: هذا كتابُ، وهي في النسخة المصرية التي عوّل عليها، وبها اكتفى عن غيرها.

٢ - ص٦٠: «... فالسّالم ما ليس بألفٍ أو باءٍ -أو واو -...»

يُضاف إلى التصحيف في كلمة (باء)، أنه أقحم قوله: «أو واو»، وذكر في الحاشية أنها من مصحّح النسخة!، والصواب: أنّ ذلك من تفسير الخِيوقي، وليس تصحيحًا منه، يقول الناسخ: «أي: ما ليس آخره ألفًا أو ياء أو واوًا».

٣ - ص٦١: جاء «... والتثنية والجمع ...»

سقط الحرف: «وفي التثنية والجمع».

٤ - ص٦٣: «... وما بمعنى ليس ...»

سقطت كلمة (ولا) قبل قوله: «بمعنى (ليس)».

٥ - ص٦٣: «... والجهاتِ الستِ غاياتٍ (مثل) جئته أوّل ...»

أقحم كلمة: «(مثل)» بين قوسين، ولا وجه لها؛ إذ ليست جملة (جئته أوّلُ) تمثيلاً للغايات الستِّ، والأكبرُ منها أنّ كلمة (مثل) ليستْ في أصل المخطوط!.

٦ - ص٦٨: في تعداد أسماء الشرط «... ما ومَن وأنّى ومتى ...»

سقطت كلمة (وأيٌّ) من وسطها.

٧ - ص٦٩: «ومنها البناء للمفعول»

سقط منه، قبل قوله: «للمفعول»، سطران بتمامهما، جاءا في أصل المخطوط في طرّتها من تصحيح الناسخ الخِيوقيِّ أضافهما: «... وَهو في الأمرِ على الأَصلِ الذي هو السُّكونُ، وَفي الماضِي على الفَتحِ.

وَمنها البناءُ لِلفاعلِ، وَهو فَتحُ أوَّلِه أو أوَّلِ مُتحرّكاتِهِ، كَـ(ضَرَبَ) [وَ(الْتَمَسَ)...».

٨ - ص٦٩: في التمثيل لما ينوب عن المفعول به إذا عُدِم حالَ البناء للمجهول «...تقول: في قولك: دَفعَ زيدٌ المالَ إلى عمرو يوم الجمعة، دُفِعَ المالُ إلى زيدٍ يوم الجمعة.»

أقحم العبارات: «(في قولك: دَفعَ زيدٌ المالَ إلى عمرو يوم الجمعة،)» وليست في المخطوط، بَلْه أن يكون لها وجه؛ فقد تحوّل (زيد) من دافع للمال إلى مدفوع له، ولو وقف على نسخة (كوبريللي) لعرف تتمة الأمثلة الساقطة من نسخته المصرية التي اعتمدها وتصرّف فيها.

٩ - ص٧١: في قوله: «... ومحدّثًا عنه ...»

سقطت كلمة (به) بعد (محدّثًا)، وهي ثابتة في النسخة المصرية.

١٠ - ص٧١: في قوله: «... وزيدٌ أكرمتَه ...»

سقطت كلمة (إنْ) من جملة الخبر، ثم المحقّق نفسُه يذكر في الحاشية (٣) أن النسخة زادتها!، وقد جانبه الصواب، فالمثالُ مَسُوقٌ لجملة الشرط والظرف الواقعَين خبرًا، وقد جعلهما الزمخشريّ من الفعليّة، وفي حاشية تحقيقي ذِكرٌ للمسألة.

١١ - ص٧٢: في قوله: «... انضمام الثاني إلى الأوّل على بعض حالاته ...»

سقطت كلمة (للدلالة) قبل (على بعض)، وهي مثبتة في النسخة المصرية.

١٢ - ص٧٤: من قوله: «... والقوم كلّهم أجمعون ...»

سقط الحرف الواو بين التوكيدين (كلّهم) و(أجمعون)، وهي في النسخة المصرية، وغيرِها، مثبتةٌ.

١٣ - ص٧٥: في قوله: «... إلّا إذا تقدمت عليه، نحو قوله: ...»

سقطت العبارة (وهما نكرتان) قبل «نحو قوله:»، وهي في النسخة المصرية.

١٤ - ص٧٩: جاء قوله: «... ومن ثم لم يستقم مثل: (ضربتُه) نظرا في التأليف إليه ...»

كذا جاء في النسخة، وفيها نظر، ذلك أنّ عبارة «لم يستقم مثل: (ضربتُه)» مقحمةٌ لا يتلئبّ بها الكلام، وبدونها الكلامُ يستقيمُ ويصحُّ، فقوله: «ومِن ثمّ نظرنا في التأليف إليه»، مراده بيان وجه ائتلاف حرف النداء مع الاسم المنادى، ويؤكّد زيادتها من غير وجه أنّها ليست في بقية النسخ، وهي مما فاته المقابلة عليها، ولو فعَل لاستبان له الأمر.

١٥ - ص٨٠: في قوله: «... ولا يخلو المنادى من أنّ يكون مضافًا أو مضارعًا أو نكرة ...»

سقطت (له) بعد «مضارعًا»، وهي في النسخة المصرية.

١٦ - ص٨٠: «... ومنها الحرف المؤلّف مع الفعل ...»

أقحم كلمة: «المؤلّف»، وليست في أصل النسخة المصرية، ولم يشر إلى إفادته إياها من النسخ الأخرى.

المبحث الثاني: تحقيق نسبة الكتاب.

كتاب (المفرد والمؤلّف) من كتب الزمخشريّ، وهذا ظاهرٌ في أوّل الكتاب، بنسخه الخمس؛ جاء فيها: «هَـذَا كِتَابُ (الْمُفْرَدِ وَالْمُؤَلَّفِ)» من قِبل الزمخشريّ.

وترجمة الكتاب بـ(المفرد والمؤلّف)، مما استفاض في أغلب المصادر التي ترجمت للزمخشري منسوبًا له بهذا الاسم[1]، وثمّة مصادر تذكر (المفرد المؤلّف)، و(المفرد والمركّب) معًا وكأنهما كتابان[2]، ولا أُراهما إلا كتابًا واحدًا، فالتركيب من مرادفات التأليف، واكتفتْ بعضُ المصادر بذكر (المفرد والمركّب)[3]، ولم تذكر الاسمَ الآخر، وسمّاه غيرهم (المفرد والمؤنث)[4]، وحسبُ، وكأنه تحريف لكلمة (المؤلّف)، وغيره ذكره باسم (المفرد)[5] في النحو، فسلِم من الإشكال السابق.

---

(١) ينظر: نزهة الألبا ٢٩٠، معجم الأدباء ٢٦٩١/٦، العقد الثمين ١٣٩/٧، تاج التراجم ٢٩٢، مفتاح السعادة ٨٨/٢، شذرات الذهب ١٩٥/٦.

(٢) ينظر: معجم الأدباء ٢٦٩١/٦، وفيات الأعيان ١٦٨/٥ -١٦٩، هدية العارفين ٤٠٣/٢.

(٣) ينظر: الوافي بالوفيات ١٣٤/٢٥

(٤) ينظر: سلّم الوصول ٣١٥/٣.

(٥) ينظر: طبقات المفسرين، للداوودي ٣١٦/٢.

وقد حفظت لنا بعض المصادر نصوصًا من كتاب (المفرد والمؤلّف)، فممّا وقفتُ عليه نقلان، أحدهما في أمالي ابن الحاجب، جاء فيه: «وقال مُمْلِيًا، وقد سُئِلَ عَن قَولِ الزّمَخْشَرِيّ في (المفرد والمؤلّف) لَمّا قَسَمَ الحَرْفَ إلى عَامِلٍ وَغَيرِ عَامِلٍ، ثُمّ قَالَ بَعْدَ ذلِكَ: «وَلا حالَ له لجمودِه وَلُزُومِه وَتيرةً واحِدَةً»[1]، ثم فسّره معناه وشرَحه[2].

والنقل الآخَر في (المقتبس في توضيح ما التبس) شرح المفصل، لأبي عاصم الاسفندري (ت٦٩٨هـ)، حيث جاء في شرحه بابَ الحال من المفصّل قولُه: «وَفي (المفرَدِ وَالمؤلّفِ): أنّهما إذا تَطابَقا تَعْريفًا أَبَيَا إلّا أَنْ يَتَطابَقا إعرابًا، نِزاعًا إلى عِرْقِهِما[3]»[4].

المبحث الثالث: منهج التحقيق.

جمعتُ نسخَ كتاب (المفرد والمؤلّف)، ووازنتُ بينها، وقرأتُ النصّ، ثم شرعتُ في تحقيقه وإخراجه، مستعينًا بالله تعالى، ونهجْتُ في ذلك سبيلًا، أهمُّ ما فيه:

- نسختُ المخطوط، جاعلًا النسخةَ التركية (كوبريللي)، أصلًا، وقابلتُ عليها النسخ الأربع، وذكرتُ فروقَ النسخ في مواضعها من حاشية الكتاب.

- أخرجتُ الكتاب وفق قواعد الرسم والإملاء وعلامات الترقيم الحديثة، وضبطتُ النصّ مشكولًا، وقسمتُ المتن فقراتٍ وفق الفكرة التي تحملها، وتتابعها في النصوص.

---

(١) ينظر: المفرد والمؤلف ٢٤٣.

(٢) الأمالي النحوية، لابن الحاجب ٤/ ١١٠.

(٣) ينظر: المفرد والمؤلف ٢٥١.

(٤) المقتبس في توضيح ما التبس (تحقيق مطيع الله) ١/ ٧٣.

- فسّرتُ ما غمُض من النصّ أو انبهم، أو احتيج إلى تفسير، وعالجتُ إحالات كلام الزمخشريّ.

- أنّ ما زدتُه على النصّ، ضرورةً؛ كتقسيمٍ لفقرات أو عَنونةٍ لمسائل أو ترقيم، جعلته بين معقوفين، هكذا [ ]، ولم أُحلْ فيه إلى حاشية.

- ربطتُ هذا الكتاب بكتب الزمخشريّ الأخرى، خاصةً المفصل والأنموذج فالكشاف، بغية استجلاء فكر الزمخشريّ وتتبع آرائه بين كتبه.

- خرّجت آيَ الكتاب، وشواهدَ الشعر، وأقوالَ العرب ولغاتِهم والأمثالَ، من المصادر الأصيلة.

- خرّجت الآراءَ، ومسائلَ العربية، والخلافَ والمذاهبَ، مع التعليق على ما يلزم، وتوثيق ذلك من مصادرها الأصيلة العالية.

المبحث الرابع: نُسَخ كتاب (المفرد والمؤلّف).

أوّلا: وصف النسخ.

النسخة الأولى: النسخة التركية، كوبريللي، وهي الأصل:

وهي نسخة محفوظة في كوبريللي، إستانبول/تركيا، ضمن مجموع، تحت رقم (١/١٣٩٣)، يحوي ١٣ رسالة، جاء (المفرد والمؤلّف) بصدر المجموع، في عشر ورقات، ويبدأ ترقيمها بـ(١)، وينتهي بـ(٩)، خطُّها نسخيّ جيّد مشكولٌ، في ١٧ سطرًا، ومتوسّط كلمات السطر ١١ كلمة، كُتبت العنوانات فيها بخطّ عريض.

وهي نسخة عالية، قيمتُها في تقدّم زمنها، في حدود سنة ٦٣٥هـ، ببغداد، وفي ناسخها الفقيه النحوي: أبي إسحاق إبراهيم بن يحيى بن أبي حفاظ المكناسي، (ت٦٦٦هـ).

على طرّتها شيءٌ يسير من التعليقاتِ والحواشي والتصحيحات، وعليها

قراءات (بلغ قراءة)، في مواطن من طُرر النسخة، وجاء بالورقة الأخيرة في طرّتها: «الحمدُ لله، أنهاهُ قراءةً وبحثًا بِقدْرِ طاقتِه أضعفُ عبادِ الله وأحوَجُهم لِعفوهِ سلمانُ بنُ عبدِ الرحمن بنِ سليمانَ المغربيّ الحربيّ، نَزيلُ المحروسةِ على وحيدِ دهْرِه وفريدِ أهلِ زمانِه الأستاذِ الجامعِ والنّورِ الساطعِ والغيثِ الهامعِ والسيفِ القاطعِ الشيخِ نورِ الدين البحيريّ المالكيّ أمتعَ اللهُ بوجودِه، وذلك بمنزلِ سكنِه المعمورِ بجوارِ الجامعِ الأزْهرِ مِن مصرَ المحروسةِ في مجالسَ آخرُها ضحوةَ يومِ الاثنين، الرابعِ والعشرين مِن جُمادى الأُوْلى، سنة ٩٣٦هـ».

النسخة الثانية: النسخة الإيرانية، ورمزها (**ن**):

وهي مما أسعفني بها، مشكورًا، زميلي الدكتور محمد توفيق محمّد حديد، نسخةٌ محفوظة في مكتبة مجلس الشورى، طهران/إيران، ضمن مجموع، تحت رقم (٥٢٩٦)، يحوي ٤ كتب، جاء (المفرد والمؤلّف) ثانيها، في ثماني ورقات، ويبدأ ترقيمها بـ(٦)، وينتهي بـ(١٣)، خطها نستعليق مقروء، في ٩ أسطر، ومتوسّط كلمات السطر ١٤ كلمة، كُتبت العنوانات فيها بخطّ عريض، وبها تعقيبات، كتب النسخة محمد بن سليمان بن بهراموية، بمجموعها، سنة ٧٢٦هـ.

وجاءت على ورقتها الأولى، وحدِها، تعليقاتٌ في الطرر والحواشي، وفي آخرها إشارة صريحة بالمقابلة، «بلغتْ المقابلة ...».

وبهذه النسخة خَرْمٌ مقداره ورقتان، يبدأ الخرم من أوّل قول الزمخشري: «الرّفْعُ: وَهُوَ لِلفاعِلِ» إلى آخر قوله: «وَيَنْتَصِبُ بِـ (أنْ) مُضْمَرَةً بَعْدَ (حَتّى)، وَلَامِ (كَيْ)»، وموضع الخرم هذا ما بين آخر اللوحة ٦ب، وأوّل اللوحة ١٧أ، ولعل هذا مما لم يَفْطِنْ إليه جامع المجموع، ومجلِّدُه، فالترقيم حادِثٌ مُتّصِلٌ.

النسخة الثالثة: النسخة المصرية، ورمزها (**م**):

وهـي نسـخةٌ محفوظـة في دار الكتـب المصـرية، القاهرة/مصـر، ضـمن مجموع، تحت رقم (١٥٩٢)، يحوي ٥ رسائل، جاء (المفرد والمؤلّف) بصدر المجمـوع، في خمس ورقـات، ويبـدأ ترقيمهـا بـ(١)، وينتهـي بـ(٥)، خطهـا نسخيّ واضح جيّد مشكولٌ بعضُـه، في ١٩ سطرًا، ومتوسّط كلمـات السطر ١٧ كلمة، كُتبت العنوانات فيها بخطّ عريض، كتبهـا أحمـد بن محمـد شمس الخِيوقي الخوارزميّ.

حفلـتِ النسـخةُ، حواشـيها وطررُهـا، بالتعليقـات والتصـحيحات والتوضيحات، وهـي بقلـم كاتـب النسخة، وعليهـا مقابلـة وقـراءة، جـاء في آخرهـا: «قـد فـرَغ مـن تصـحيحِ كتـاب (المفـرَد والمؤلّـف) ومقابلتـه بالكتـاب المسطور للشيخ أرشد الدين الشرابي على الجبل المقطب في الليلـة الثامنـة مـن المحرّم سنة تسع وثمانين وسبعمائة، أحمدُ بن محمد الخيوقي الخوارزمي».

النسخة الرابعة: النسخة التركية، ورمزها **(س)**:

وهي مما أسعفني بها، مشكورًا، زميلي الدكتور محمد توفيق محمّد حديد، نسخةٌ محفوظة في مكتبة أسعد أفندي، إستانبول/تركيا، ضمن مجمـوع، تحت رقـم (٣/٤٦)، يحـوي ١٠ رسـائل، جـاء (المفـرد والمؤلّـف) رابعهـا، في ستّ ورقات، ويبدأ ترقيمها بـ(١٤)، وينتهي بـ(٢١)، خطها نسخيّ معتاد، في ٢١ سطرًا، ومتوسّط كلمات السطر ٩ كلمات، مُيّزت العنوانات فيها بقلـم أحمـر عريض، كتبها أحمد بن أبي بكر السّنفي المالكي، (ت١٠٠٧هـ).

وعليها تصحيحات يسيرة جدًّا، وبها تعقيبات.

النسخة الخامسة: النسخة التركية، ورمزها **(ل)**:

وهي نسخة محفوظة في مكتبة لاله لـي، إستانبول/تركيا، ضـمن مجمـوع، سُـمّي (زاد ذي الطلـب لمعرفـة الأدب)، تحـت رقـم (٣٧٤٠)، يحـوي ١٤

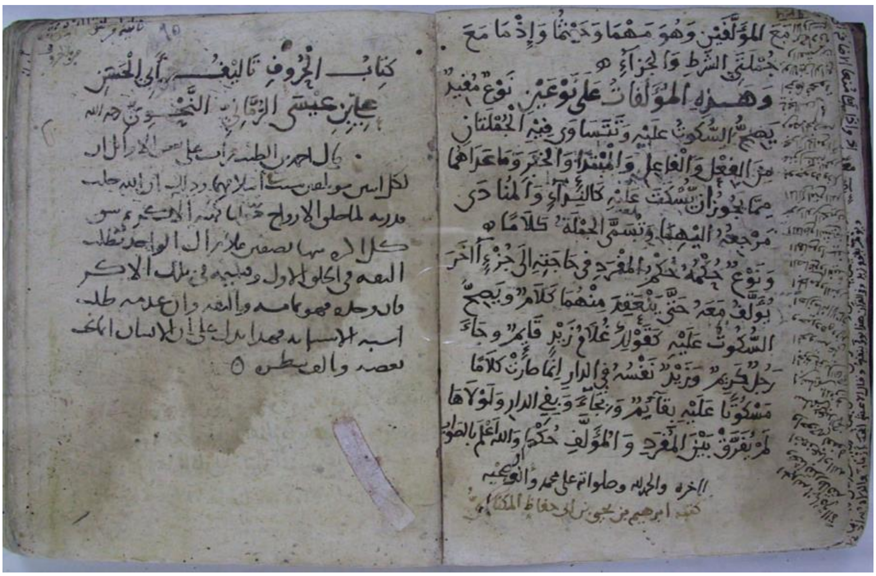
رسالة، جاء (المفرد والمؤلّف) بصدر المجموع، في خمس ورقات، ويبدأ ترقيمها بـ(١)، وينتهي بـ(٥)، خطها نسخيّ جميل مشكولٌ، في ٢١ سطرًا، ومتوسّط كلمات السطر ١٣ كلمة، مُيّزت العنوانات بقلم أحمر عريض، كاتبها مجهول.

على طررها تعليقاتٌ وبعضُ شرْح، وواضح بها آثار العجمة، بخاصة في تأنيث ما حقّه التذكير، والعكس، في آخر المجموع أثَرُ قراءة، قال: «تمّ بالخير، وله الحمدُ»، وتاريخٌ بالقلم نفسه، ١٠٨٦هـ.

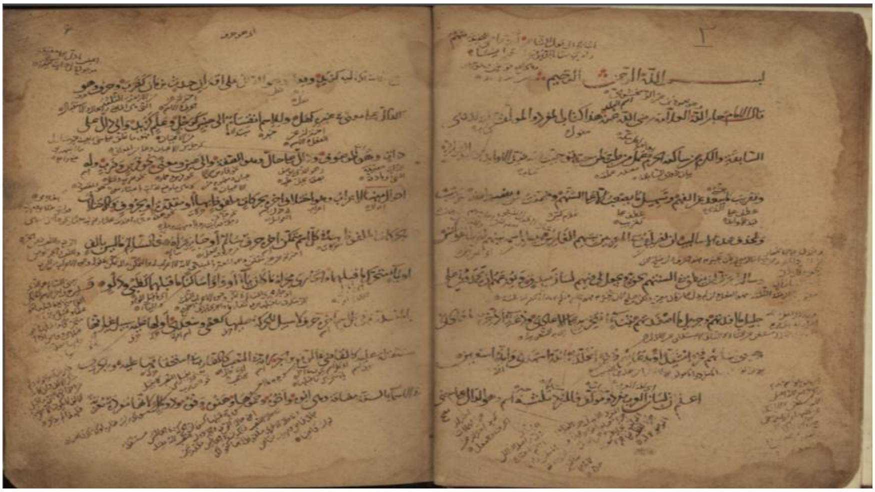
ثانيًا: صور من النسخ.



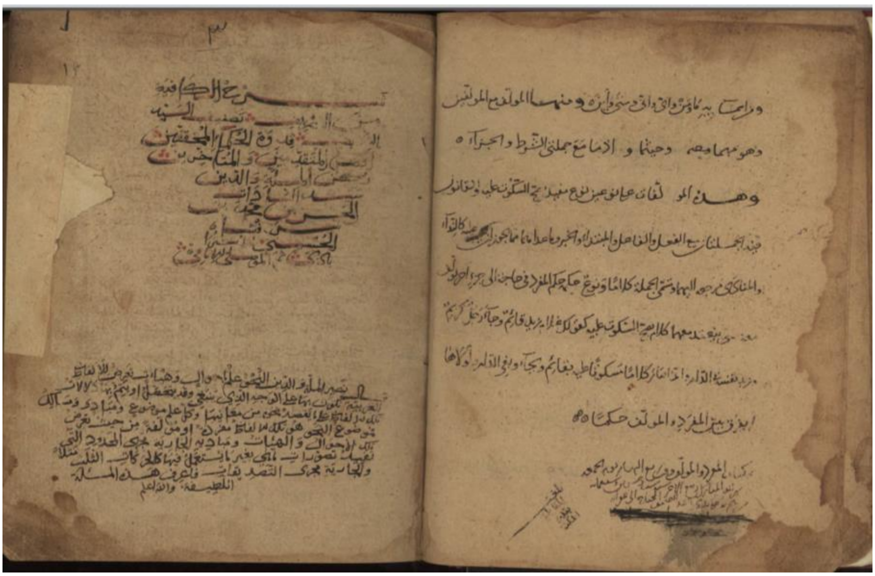
الورقة الأولى من نسخة الأصل



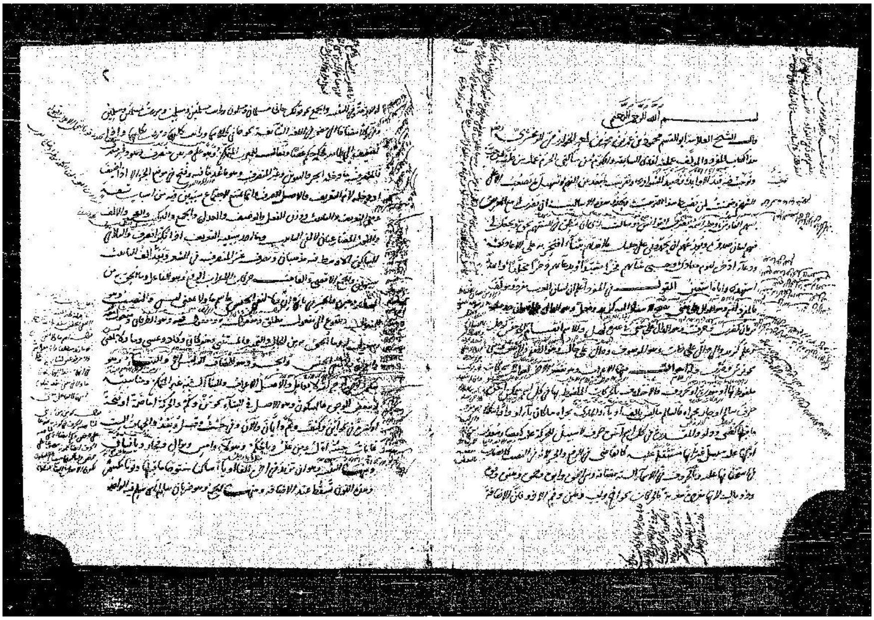
الورقة الأخيرة من نسخة الأصل



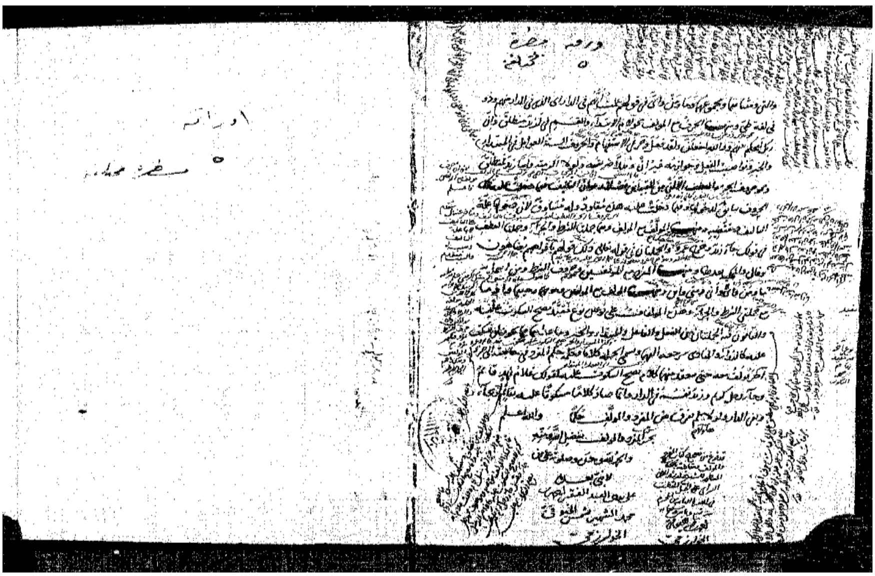
الورقة الأولى من النسخة (**ن**)



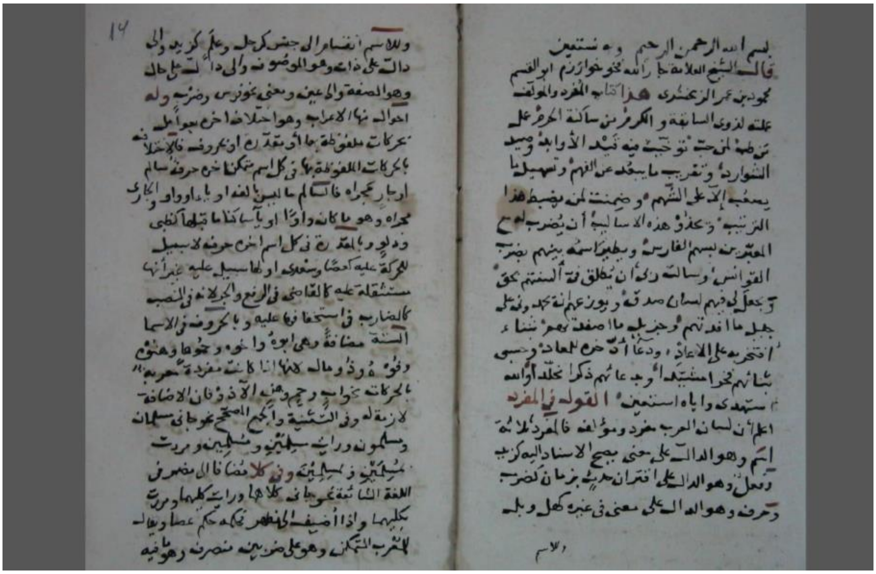
الورقة الأخيرة من النسخة (**ن**)



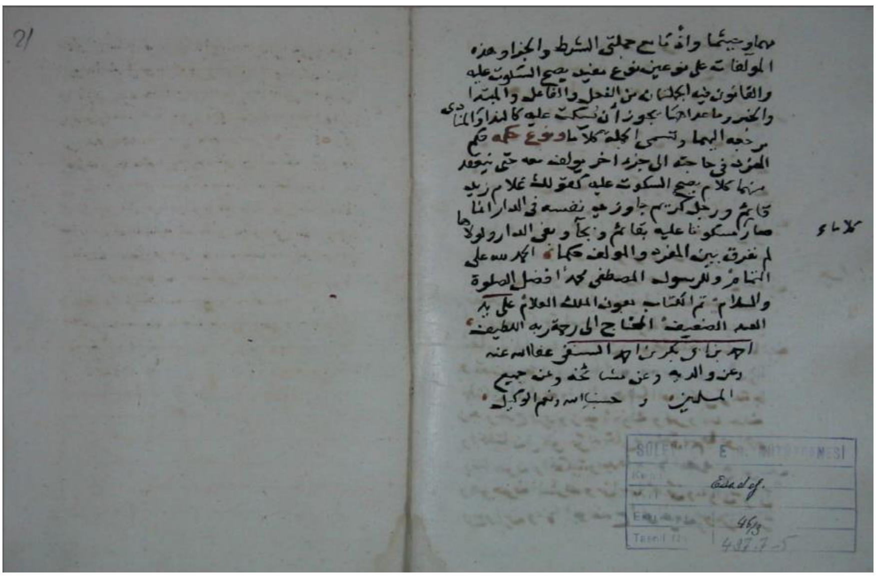
الورقة الأولى من النسخة (م)



الورقة الأخيرة من النسخة (م)



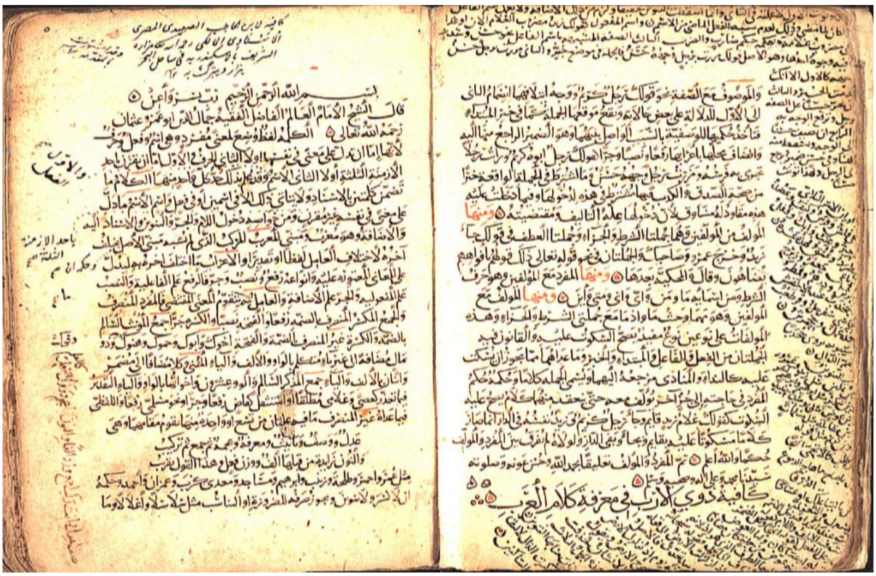
الورقة الأولى من النسخة (**س**)



الورقة الأخيرة من النسخة (**س**)



الورقة الأولى من النسخة (ل)



الورقة الأخيرة من النسخة (ل)

النص المحقّق:

كتابُ الْمُفْرَدِ وَالْمُؤَلَّفِ

لأبي القاسمِ الزَّمَخْشَرِيِّ المتوفّى سنة ٥٣٨هـ

بِسْمِ اللهِ الرّحْمَنِ الرّحِيمِ[وَبِهِ أَسْتَعِينُ](١).

[قَالَ الشّيخُ العَلّامَةُ(٢)[جارُ اللهِ](٣) [أَبُو القَاسِمِ مَحْمُودُ بْنُ عُمَرَ[بْنِ مُحَمّدٍ](٤) بْنِ أَحْمَدَ الخَوارِزْمِيُّ الزّمَخْشَرِيُّ](٥)، رَضِيَ اللهُ عَنْهُ(٦)](٧): هَذَا كِتَابُ(الْمُفْرَدِ وَالْمُؤَلَّفِ)، عَمِلْتُهُ لِذَوِي السّابِقَةِ وَالكَرَمِ مِنْ سَاكِنَةِ(٨) الحَرَمِ، عَمَلَ مَنْ طَبَّ لِمَنْ حَبَّ(٩)، تَوَخَّيتُ(١٠) فِيهِ قَيْدَ الأَوَابِدِ(١١)، وَصَيدَ

(١) ساقط من ن وَم، وفي س: «نَستَعينُ»، ومكانها في ل: «وَمَا تَوفِيقِي إلّا بِهِ، عَلَيهِ تَوكَّلْتُ».

(٢) في ن: «الإمامُ».

(٣) زيادة من ن، وَس.

(٤) ساقط من ل.

(٥) ساقط من ن، وَس.

(٦) في ل: «رَحِمَهُ اللهُ».

(٧) تكملة من م، وَل.

(٨) في م: «سَاكِنِي».

(٩) أي: صَنعةَ حاذِق لمن يُحبُّه، وهو مثَل مشهور، قالوا: «اِصنعْهُ صَنْعَةَ مَن طَبّ لِمَن حَبَّ»، يقال ذلك لمن يلتمس منه التنوّق في الشيء والتحسين فيه، ينظر: أمثال أبي عبيد ٢٣٨، تهذيب اللغة ٣٠٥/١٣، جمهرة الأمثال ٩١/١.

(١٠) في م: «وَتَوَخَّيتُ».

(١١) قيد الأوابد: مُقيّد الوحوش، ومن مجازه أن يقال للألفاظِ التِي يَدِقُّ معناهَا أَوَابِدُ، وأوابد الكلام غرائبه، ينظر: أساس البلاغة ١/١، المحكم ٣٨٦/٩، المصباح المنير ٥٢١.

الشّـوَارِدِ(١)، وَتَقْرِيـبَ مَـا يَبْعُـدُ عَـنِ الفَهْـمِ، وَتَسْـهِيلَ مـا يَصْـعُبُ إلّـا عَلَـى الشّهْمِ(٢)، وَضَـمِنْتُ لِمَـنْ يَضْبِطُ هَـذَا التّرْتِيْـبَ وَيَحْـذِقُ(٣) هَـذِهِ الأَسَـالِيْبَ أنْ يُضْـرَبَ لَـهُ مَـعَ الْمُعْـرِبِينَ بِسَـهْمِ الفَـارِسِ، وَيَطِيْـرَ اسْـمُهُ بَيْـنَهُمْ بِضَـرْبِ القَوَانِسِ(٤)، وَسَأَلْتُ رَبِّي[العَظِيمَ](٥) أنْ يُنْطِقَ فِيَّ أَلْسِنَتَهَمْ بِحَقٍّ، وَيَجْعَـلَ لِـيْ فِيْهِمْ لِسَانَ صِدْقٍ، وَيُوزِعَهَمْ أنْ يَحْمَدُونِي عَلَى جَلِيلِ مَا أَفَدْتُهُمْ، [وَجَزِيـلِ مَـا أصْـفَدْتُهُمْ،](٦) بِثَنَـاءٍ أفْتَخِـرُ بِـهِ عَلَـى الأَعَـادِي، وَدُعَـاءٍ أَدّخِـرُهُ لِمَعَادِي(٧)، فَحَسْبِي(٨) بِثَنائِهِم فَخْرًا مُشَيَّدًا، وَبِدُعَائِهِمْ ذُخْرًا مُخَلَّدًا، وَاللهَ أَسْتَهْدِي، وَإِيّاهُ أَسْتَعِينُ.

---

(١) الشّـواردُ مـن الإبـل النّـافرةُ، ومـن الكـلامُ: الشّـواردُ جمـعُ شـاردة، وهي: الغريبة، ينظر: الصحاح ٢/٤٩٤، المزهر ١/١٨٦، تاج العروس ١/٦٨.

(٢) الشّهم: ذكـيّ الفـؤاد، النافـذ في الأمـور، ينظـر: العـين ٣/٤٠٥، جمهـرة اللغـة ٣/٧٢.

(٣) في م، وَس: «ويَحْذُوْ».

(٤) القـوانس: جَمـع قَونَسٍ، وهـو: أَعْلـى البَيضَـةِ مـن الحديـد، ينظـر: تهـذيب اللغـة ٨/٤١٠، والصـحاح ٣/٩٦٧، والمـراد أن يشـتهِرَ اسمُـه بِضَرْبِ أَعلـى الـرأسِ، وَذلِـك كِنايَةٌ عن كونِه عَاليًا عَليهِم، ينظر: طرر الخَيوقي على نسخة م.

(٥) ساقط من ن، وَم، وَس، وَل.

(٦) ساقط من م.

وقوله: «أصْفَدْتُهُمْ» أي: أعطيتُهم، من الصَّفَد، محرّكًا، وهو العطاء والهبة، ينظر: الصحاح ٢/٤٩٨، والمقاييس ٣/٢٩٣.

(٧) في م: «لِيَومِ مَعَادِي»، وفي س: «لِلمَعادِ».

(٨) في ن، وَم، وَس، وَل: «وَحَسْبِي».

القَولُ فِي الْمُفْرَدِ

اِعْلَمْ أنّ لِسَانَ العَرَبِ مُفْرَدٌ وَمُؤَلَّفٌ.

فَالْمُفْرَدُ [ثلاثَةٌ][1] : **اسْمٌ**، وَهُوَ الدّالُّ عَلَى مَعْنًى يَصِحُّ الإِسْنَادُ إِلَيهِ[2]، كَـ(زَيدٍ).

وَفِعْلٌ، وَهُوَ الدّالُّ عَلَى اقْتِرَانِ الحَدَثِ[3] بِزَمانٍ، كَـ(ضَرَبَ).

وَحَرْفٌ، وَهُوَ الدّالُّ عَلَى مَعْنًى فِي غَيرِهِ، كَـ(هَلْ)[4].

[الاسمُ]

[أقسامُ الاسمِ]

وَلِلاسْمِ انْقِسَامٌ[5] :

- إلى **جِنْسٍ**، كَـ(رَجُلٍ)، **وَعَلَمٍ**، كَـ(زَيدٍ)[6].

---

(١) تكملة من ن، وَس.

(٢) جعل الزمخشريُّ الإسنادَ من خصائص الاسم في: المفصل ٥٠.

(٣) في ن، وَم، وَس، وَل: «حَدَثٍ».

(٤) كذا حدّ الزمخشريُّ الفعلَ والحرفَ في المفصّل ٣٢٦، ٣٨٤، وينظر: الأصول ٣٨/١، علل النحو ١٤٢، الجمل ١، التبصرة والتذكرة ٧٤/١، ثمار الصناعة ١٤١.

(٥) تناولها الزمخشريُّ، بتوسّع، في مفصّله ٥٠، ٥٤، وتنظر تلك التقسيمات في: الأصول ٣٦/١، الإيضاح العضدي ٥٢، المبهج، لابن جني ٥ -٨، الفوائد والقواعد ١٤، ثمار الصناعة ١٥٣.

(٦) جاء في المفصّل ٥٠ : «مِن أصنافِ الاسم اسمُ الجنسِ، وَهُو ما عُلّق عَلى شَيءٍ وَعَلى كُلّ مَا أَشْبَهَهُ. وَيَنْقسِمُ إلى اسمِ عَينٍ، واسمِ مَعْنًى. وَكلاهُما يَنْقسِمُ إلى اسمٍ غَيرِ صِفَةٍ، وَاسمٍ هُو صِفَةٌ. فَالاسمُ غَيرُ الصّفَةِ نَحو: رَجُلٍ وفَرَسٍ وَعِلْمٍ وَجَهْلٍ. وَالصّفَةُ نَحو: رَاكِبٍ وَجالِسٍ وَمَفْهُومٍ وَمُضْمَرٍ، وَمِن أَصنافِ الاسمِ العَلَمُ، وَهُو مَا عُلّق على شَيءٍ بِعينِه غَير مُتَناوِلٍ مَا أَشْبَهَهُ».

-وَإلى **دالٌّ عَلى ذَاتٍ**، وَهُوَ الْمَوصُوفُ، **/١ ب/** وَدَالٌّ[1] **عَلى حَالٍ**، وَهُوَ الصّفَةُ.

-وَإلى **عَينٍ وَمَعْنًى**[2]، نَحْوَ: (فَرَسٍ) وَ(ضَرْبٍ).

[أحوالُ الاسمِ]

وَلَهُ أحْوَالٌ:

- مِنْها **الإعْرَابُ**:

وَهُوَ: اخْتِلافُ آخِرِهِ[3] [لِعَوامِلَ][4] بِحَرَكَاتٍ مَلْفُوظٍ[5] بِهَا أوْ مُقَدَّرَةٍ، أَوْ بِحُرُوفٍ[6].

فَالاخْتِلافُ بِالحَرَكاتِ الْمَلْفُوظِ[7] بِها فِي كُلِّ اسْمٍ مُتَمَكِّنٍ آخِرُهُ حَرْفٌ سَالِمٌ أوْ جَارٍ مَجْرَاهُ، فَالسّالِمُ: مَا لَيسَ بِأَلِفٍ أوْ يَاءٍ[8] [مُتَحَرِّكٍ مَا

---

(١) في س: «وَإلى دالٍّ».

(٢) قال ابنُ يعيش: «المرادُ باسم العين ما كان شَخْصًا يُدْرِكه البصرُ، كـ(رجلٍ)، و(فرسٍ)، ونحوهما من المَرئيّات، والمعاني عبارةٌ عن المصادر، كـ(العِلْم)، و(القُدْرَة)، مصدرَيْ: عَلِم وقدر. وذلك ممّا يُدْرَك بالعقل دون حاسّة البصر»، شرح المفصل ١/ ٧٣.

(٣) في م: «تَغَيُّرُ الآخِرِ»، وفي ل: «اخْتِلافُ الآخِرِ».

(٤) ساقط من ن، وَفي س: «بِعَوامِلَ».

(٥) في س: «مَلْفُوظَةٍ».

(٦) ينظر: شرح السيرافي ١/ ٢٤٠، الإيضاح العضدي ٥٦، المفصل ٦١ -٦٢.

(٧) في س: «المَلْفُوظَةِ».

(٨) جعل الزمخشريُّ (السالم) في مقابل (المعتلّ)، وفي المفصل ٦٢، سمّاه (الصّحيح).

قَبلَهُما][1]، وَالجَارِي مَجْرَاهُ: ما[2] كانَ يَاءً أَوْ وَاوًا سَاكِنًا ما قَبْلَهُما[3]، كَ(ظَبْيٍ) وَ(دَلْوٍ).

وَبالْمُقَدَّرَةِ[4]: فِي كُلِّ اسْمٍ آخِرُهُ حَرْفٌ لا سَبِيلَ لِلْحَرَكَةِ عَلَيهِ، كَـ(عَصًا وَسُعْدَى)، أَوْ لَهَا عَلَيهِ سَبِيلٌ غَيرَ أَنّها مُسْتَثْقَلَةٌ عَلَيهِ، كَـ(القَاضِيْ) فِي الرَّفْعِ وَالجَرِّ؛ لأَنّهُ فِي النّصْبِ كَ(الضّارِبِ)[5]؛ لاسْتِخْفَافِها[6] عَلَيهِ.

=وقد ألفيتُ بعضَ العلماء، بعده، يذكرهما على السواء، في مقابل المعتلّ؛ فالسكّاكيُّ يرى أنّ «الاسم أو الفعل إذا لم يكن في حروفه الأصول معتلاً سُمّي صحيحًا وسالِمًا، وإذا كان بخلافه سُمّي معتلا»، مفتاح العلوم ٣١، وذكر أبوحيّان بناءَ (فعَل) وقسّمه إلى صحيح، ومهموز، ومثال، وأجوف، ولفيف، ومنقوص، وأصم، ثم قال: «(الصحيح): ويقالُ له(السالم)، وهو: ما لم يكن أحد الأقسام بعده»، الارتشاف ١٥٧/١.

وللشريف الجرجاني تفصيلٌ لطيفٌ فيهما بين النحويين والصرفيين، مَبناهُ الحرفُ المنظور من الكلمة، فـ(السالم) و(الصحيح) عند الصرفيين: ما سلمتْ حروفُه الأصلية، التي تُقابَل بالفاء والعين واللام، من حروف العلّة، والهمزة، والتضعيف، وهما في عُرْف النحويين: ما ليس في آخره حرفُ علّة، سواء كان في غيره أولا، وسواء كان أصليًّا أو زائدًا، ينظر: التعريفات ١٨٦، ٢٠٧.

(١) تكملة من ن.

(٢) في س: «وَهُوَ ما»، ولا يَتلئبُّ بها الكلام.

(٣) في م، وَل: «قَبْلَها».

(٤) في م، وَل: «وَالْمُقَدّرَةُ».

ومراده: الاختلافُ بالحركات المقدّرة في مقابل الاختلاف بالحركات الملفوظ بها.

(٥) في تحمّل الياء للحركة وظهورها عليها نظير الباءِ الحرفِ الصحيحِ، ينظر: المفصل ٥٣٠.

(٦) في ن، وَم، وَس، وَل: «في اسْتِخْفَافِها».

وَبِالحُرُوفِ: فِي الأَسْمَاءِ السِّتَّةِ مُضَافَةً[1]، وَهِيَ: (أَبُوهُ وأَخُوهُ[2]، وَحَمُوهَا[3]، [وَهَنُوهُ][4]، وَفُوهُ، وَذُو مالٍ)؛ لأَنَّها [-إذا كانَتْ][5] مُفْرَدَةً - مُعْرَبَةٌ بِالحَرَكاتِ[6]، نَحْوَ: (أَبٍ، وَأَخٍ[7]، [وَحَمٍ][8]، وَهَنٍ، وَ[فَمٍ][9])، إلّا (ذُو[مالٍ)][10]، فَإِنَّ الإِضَافَةَ لَهُ لازِمَةٌ[11].

وَفِي التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ [المصَحَّحِ][12]، نَحْوَ[قَولِكَ: جَاءَنِي][13] مُسْلِمَانِ وَمُسْلِمُونَ، وَرَأَيتُ مُسْلِمَيْنِ وَمُسْلِمِينَ، وَمَرَرْتُ بِمُسْلِمَيْنِ وَمُسْلِمِينَ.

---

(١) لغير ياء المتكلّم.

(٢) في م، وَل: «أَخُوهُ وأَبُوهُ».

(٣) في م: «وَحَمُوهُ».

(٤) في الأصل: «وَهَنُوها»، والتصحيح من ن، وَم، وَس، وَل.

(٥) زيادة من س.

(٦) في الأصل: «لأنّها مُعْرَبَةٌ مُفْرَدَةً بِالحَرَكاتِ»، فصَل بالحال بين الخبر ومتعلّقه الجارّ والمجرور، والمثبتُ الملائمُ من م وَل.

(٧) في م، وَل: «أخٍ، وَأبٍ».

(٨) ساقط من م، وَس، وَل.

(٩) ساقط من س، وفي ن: «وَفَمٍ، وَهَنٍ».

(١٠) ساقط من ن، وَم، وَس، وَل.

(١١) في س: «لازِمَةٌ لَهُ».

وينظر: المقتضب ٢٣٤/١، الأصول ٣٢٦/٣.

(١٢) تكملة من س.

(١٣) تكملة من م، وَس، وَل.

وَفِي (كِلَا) مُضَافًا إلى مُضْمَرٍ فِي اللُّغَةِ الشَّائِعَةِ[١]، نَحْوَ: جَاءَنِي كِلَاهُما، وَرَأيتُ كِلَيهِما، وَمَرَرْتُ بِكِلَيهِمَا، وَإذا أُضِيفَ إلى ظَاهِرٍ[٢] فَحُكْمُهُ حُكْمُ (عَصًا)[٣]. /٢أ/

وَيُقَالُ لِلْمُعْرَبِ: الْمُتَمَكِّنُ، وَهُوَ عَلَى ضَرْبَينِ: مُنْصَرِفٌ، وَهُوَ مَا فِيهِ الجَرُّ وَالتَّنْوِينُ.

وَغَيرُ مُنْصَرِفٍ[٤]، وَهُوَ مَا عُدِمَا فِيهِ[٥]، وَفُتِحَ فِي مَوضِعِ الجَرِّ، إلَّا إذا أُضِيفَ أوْ دَخَلَهُ لامُ التَّعْرِيفِ[٦].

---

(١) اللغةُ الشائعة المشهورة التفريقُ بين إعرابِ (كلا، وكلتا) مضافَين إلى ظاهر، وإعرابِه مضافًا إلى مضمر، واللغةُ غيرُ الشائعةِ =عدمُ التفريق بين حالَيه في الإضافة إلى ظاهر أو مضمر، وفيها وجهان، وجه لكنانة؛ تُجري (كلا، وكلتا) مجرى المثنى مطلقًا، فيعرب بالحروف، ووجه آخر لبلحارث بن كعب؛ يُجرونها مجرى المقصور، فيعرب بالحركات المقدّرة، ينظر: معاني القرآن، للفراء ١٨٤/٢، معاني القرآن، للأخفش ٤٠٨/٢، معاني القرآن وإعرابه ٣٦٢/٣، ٣٦٤، الإيضاح في شرح المفصل ٨١/١ -٨٢، شرح الكافية الشافية ١٨٧/١.

(٢) في س: «مُظْهَرٍ».

(٣) أي: يُعربُ بالحركات المقدّرة على الألف، رفعًا ونصبًا وجرًّا.

(٤) في م: «مُنْصَرِفٌ، وَغَيرُ مُنْصَرِفٍ، فَالْمُنْصَرِفُ: مَا دَخَلَهُ الجَرُّ وَالتّنْوِينُ، وَغَيرُ الْمُنْصَرِفِ ...».

(٥) جاء في الأصول، لابن السرّاج ٥٠/١: «فالمعربُ يُقالُ له: مُتمكّنٌ، وَهو ينقسم أيضًا على ضربَين: فَقِسْمٌ لا يُشبهُ الفعلَ، وَقِسمٌ يُشْبهُ الفعلَ، فالذي لا يُشبِهُ الفعلَ هو مُتمكّنٌ مُنْصرِفٌ يُرفَعُ في موضعِ الرّفعِ وَيُجَرُّ في موضعِ الجرِّ وَيُنصَبُ في موضعِ النّصبِ وَيُنوّنُ، وَقِسمٌ يُضَارِعُ الفعلَ غيرُ مُنصَرِفٍ لا يَدخلُه الجرّ، وَلا التّنوينُ»، وينظر: الجمل ٢١٨، الإيضاح العضدي ٥٨، المفصل ٦٢.

(٦) يقول سيبويه: «وجميعُ ما لا يَنصرِف إذا أدخلتَ عليه الألفَ واللامَ أو أُضيفَ انجرَّ؛ لأنها أسماءٌ أُدْخِلَ عليها ما يَدخلُ على المنصرِفِ. وَدخلَ فيها الجرُّ كما يَدخلُ في المنصرِفِ»، الكتاب ٢٢/١ -٢٣.

وَالأَصْلُ الصّرْفُ[1]، وَإنّما يَمْتَنِعُ لاجْتِمَاعِ سَبَبَينِ فِيهِ مِنْ أسْبَابٍ تِسْعَةٍ[2]، وَهِيَ: التّعْرِيفُ، وَالتّأْنِيثُ، وَوَزْنُ الفِعْلِ، وَالوَصْفُ، وَالعَدْلُ، وَالجَمْعُ، وَالتّرْكِيبُ، وَالعُجْمَةُ، وَالأَلِفُ وَالنّونُ الْمُضَارِعَتَانِ لِأَلِفَي التّأْنِيثِ.

وَمَا أحَدُ سَبَبَيهِ[3] التّعْرِيفُ إذا نُكِّرَ انْصَرَفَ[4]، وَالثّلاثِيُّ السّاكِنُ الحَشْوِ[5]

---

(١) ورد في المقتضب ٣/٣٠٩: «اعلم أنّ التّنوينَ في الأصلِ للأسماءِ كُلِّها علامةً فاصِلةً بينها وَبينَ غيرها، وَأنّهُ لَيسَ للسّائِلِ أنْ يَسْأَلَ: لِمَ اِنْصرفَ الاسمُ؟، فإنّما المسألةُ عَمّا لَم يَنصرِفْ: ما المانِعُ لَه مِن الصّرفِ؟ وَما الذي أَزَالَهُ عَن مِنهاجِ ما هو اسمٌ مِثلُه؛ إذْ كانا في الاسميّةِ سَوَاءٌ؟»، وينظر: علل النحو ١٧٤، ٤٥٦، شرح السيرافي ٢/١٠١.

(٢) في س: «السَبَبَينِ مِنْ الأَسْبَابِ التِسْعَةِ».

(٣) في س: «سَبَبَيهِ أوْ أَسْبَابِهِ»، ولا وجه لزيادة (أَسْبابِهِ)؛ إذ لم يُعهد منع الصرف في كلمة واحدة لثلاثة أسباب.

(٤) وقد استثنى الزمخشريُّ من ذلك مسألةً في المفصّل: ٦٣ -٦٤؛ فقال: «إلّا نحو (أحمرَ) فإنّ فيه خلافًا بينَ الأخفشِ وصاحِبِ الكتابِ»، فنحو (أَحْمَر) مما منع الصرفَ للوصفية ووزن الفعل إذا سمّي به ثم نُكّر فإن سيبويه -وشيخه الخليل - يمنعان صرفه، وخالفهما الأخفشُ والجرميُّ، وجماعة من البصريين والكوفيين، فاختاروا صرفه، تنظر المسألة بحججها وعللها في: الكتاب ٣/١٩٨، المقتضب ٣/٣١٢، ما ينصرف وما لا ينصرف ١١، الانتصار، لابن ولّاد ٢٠٣، شرح السيرافي ١١/١٩٠، المسائل البصريات ١/٣٢٢، الغرّة، لابن الدّهان ٢/١٢٢أ، التذييل والتكميل ٥/٦٣أ.

(٥) في م، وَل: «الأوسط».

فِيهِ مَذْهَبانِ[١]، وَيُصْرَفُ غَيرُ الْمُنْصَرِفِ فِي [ضَرُورَةِ][٢] الشِّعْرِ[٣]، وَيُعَدُّ[٤] أَلِفُ التَّأْنِيثِ سَبَبَينِ وَالجَمْعُ الأَقْصَى[٥].

(١) الصرفُ ومنعُه، وكذا جاء في الأنموذج ١٦، وقال في المفصّل ٦٤ : «وَما فيهِ سبَبانِ مِن الثّلاثيِّ السّاكنِ الحشْوِ كـ(نُوحٍ) وَ(لُوطٍ) مُنصرفٌ في اللّغةِ الفصيحةِ التي عَليها التنزيلُ لِمُقاوَمةِ السُّكونِ أحَدَ السَّبَبينِ، وَقومٌ يُجْرُونَهُ على القياسِ فَلا يَصْرِفُونَه»، وهو قول ابنِ قتيبة في أدب الكاتب ٢٨٢، وعبدِ القاهر الجرجانيّ في الجمل ٥٢، وهذا المذهب منقولٌ عن عيسى بن عمر، في: شرح الجمل، لابن عصفور ٢١١/٢، والتذييل والتكميل ٥٤/٥ أ، وتوضيح المقاصد ١٤٥/٤.

ونقل الفارسيُّ عن الزّجاج أنّه «يرى ألّا يُصرفَ الأعجميُّ المعرفةُ وإنْ كان ثلاثيًّا وأوسطُه ساكنٌ»، التعليقة ٥٨/٣.

والجمهور لا يرون فيه إلّا الصّرفَ، وردَّ بعضُهم على مَن جوّز منعَ الصرف، أو أوجبَه، بعدم السماع وبتفريق قياس الأعجميّ على المؤنّث، ينظر المراجع المتقدّمة والإيضاح في: شرح المفصل ١١٨/١ -١١٩، وشرح الرضي ١٤٨/١/١، والمقاصد الشافية ٦٤٥/٥.

(٢) ساقط من ن، وَم، وَل.

(٣) ومنه قولُ النابغة:

فَلَتَأْتِيَنْكَ قَصَائِدٌ وَلَيَدْفَعَنْ   جَيشٌ إِلَيكَ قَوَادِمَ الأَكْوَارِ

فنوّنَ(قصائدٌ)، وهي لا تنصرف، ينظر: ديوان النابغة ٥٤، الكتاب ٢٦/١، ٥١١/٣، المقتضب ١٤٣/١.

(٤) في ل: «وَتُعَدُّ».

(٥) جاء في المفصّل ٦٢: «والاسمُ يمتَنِعُ مِن الصّرفِ مَتى اجتمعَ فيه اثنانِ مِن أسبابٍ تِسعةٍ أَو تَكَرّرُ واحدٌ مِنها»، ومقصوده بالتكرار العلّةُ تقوم مقامَ علّتَيْن، فعلّتا ألف التأنيث، نحو: (حُبلى، وحمراء)، التأنيثُ علّة ولزومه كالعلّة الثانية، وعلّتا الجمع الأقصى، نحو: (مساجد)، أنّه جمعٌ وأنّه لا نظير له في الأسماء، ينظر: الأصول

وَأَلْقابُ [حَرَكاتِ][1] الإِعْرَابِ:

[الرَّفْعُ: وَهُوَ لِلْفاعِلِ[2]، وَلِمَا[3] أُلْحِقَ بِهِ مِنَ الْمُبْتَدَأِ وَخَبَرِهِ[4]، [وَاسْمِ(كانَ)][5]، وَالخَبَرِ فِي بَابِ[6](إنّ) [وَأَخَوَاتِها][7] وَ(لا) [الَّتي][8] لِنَفْيِ

٧٩/٢، ٩٠، التبصرة والتذكرة ٥٤٩/٢، ٥٦٨، الفوائد والقواعد ٦٣٤، ثمار الصناعة ٤٠٣، ٤٠٥.

(١) تكملة من ن، وَم، وَس، وَل

(٢) وكذا صنع الزمخشريُّ في المفصل ٦٥؛ فقدّم الفاعلَ وجعل المرفوعاتِ بعده «ملحقاتٍ بالفاعلِ عَلى سَبيلِ التّشبيهِ وَالتّقريبِ»، فيكون الفاعل أصل المرفوعات؛ ووجهه «أنّ الفاعل يَظْهر برفعه فائدةُ دخولِ الإعراب الكلامَ، من حيث كان تكلُّفُ زيادةِ الإعراب إنّما احتُمل للفرق بين المعاني، التي لولاها وقع لَبْسٌ. فالرفعُ إنما هو للفرق بين الفاعل والمفعول اللذين يجوز أن يكون كل واحد منهما فاعلاً ومفعولًا؛ ورفعُ المبتدأ والخبر لم يكن لأمرٍ يُخْشَى التباسه، بل لضرب من الاستحسان، والتشبيه بالفاعل، من حيث كان كلُّ واحدٍ منهما مُخْبَرًا عنه»، شرح المفصل، لابن يعيش ١٨٧/١، وينظر: علل النحو ٢٦٣، المقتصد ٢١٠/١، ٢١٥ -٢١٦، ثمار الصناعة ٢٥٠، ٢٧٤، المرتجل ٣١٣.

(٣) في م، وَل: «وَمَا».

(٤) في س: «وَالخَبَرِ».

(٥) ساقط من م، وَس، وَل.

(٦) في م، وَس، وَل: «بَابَي».

(٧) ساقط من م، وَس، وَل.

(٨) تكملة من س.

الجِنْسِ، وَاسْمِ (مَا) وَ(لا)[1][اللّتَينِ] بِمْعَنَى (لَيسَ)[2].

وَالنّصْبُ: وَهُوَ لِلْمَفْعُولِ، وَيَتَنَوّعُ إلى مَفْعُولٍ مُطْلَقٍ، وَمَفْعُولٍ بِهِ، وَمَفْعُولٍ فِيهِ: وَهُوَ الظّرْفَانِ، وَمَفْعُولٍ مَعَهُ، وَمَفْعُولٍ لَهُ، وَلِمَا[3] أُلْحِقَ بِهِ[4] مِنَ الحَالِ، وَالتّمْيِيزِ، وَالْمُسْتَثْنَى[5]، وَخَبَرِ(كَانَ) وَ(كَادَ وَعَسَى)، وَ(مَا) وَ(لا) [اللّتَينِ] بِمَعْنَى (لَيسَ)، وَاسْمِ (إنّ) وَ(لا) [التي] لِنَفْيِ الجِنْسِ.

وَالجَرُّ[6]: وَهُوَ لِلْمُضَافِ إلَيهِ لَيسَ إلّا.

-وَ[مِنْها][7] **البِنَاءُ**:

وَهُوَ: سُكُونُ آخِرِهِ[8]، أوْ حَرَكَتُهُ لا لِعَامِلٍ[9]، **/٢ ب/**وَالأَصْلُ

---

(١) في س: «وَاسْمِ (كانَ)، وَاسْمِ (مَا) وَ(لا)».

(٢) في لغة أهل الحجاز، وأما بنو تميم فيرفعون ما بعدهما على الابتداء والخبر، ينظر: الكتاب ١/٥٩، المقتضب ٤/١٨٨، المفصل ١٣٤.

(٣) في م: «وَمَا».

(٤) أي: أُلحقَ بالمفعول، وينظر وجه شبه الملحقات به في المفصل ١١٠، ١١٦، ١٢١، ١٢٥.

(٥) قال في المفصّل ١١٨: «وَهو عَلى ثلاثةِ أوجهٍ: ما استثني بـ(إلّا) مِن كلامٍ مُوجَبٍ، وذلك (جاءني القومُ إلّا زيدًا)، وبـ(عدا وخلا) بعدَ كلِّ كلامٍ، ...، فأما (ما عدا وماخلا) فالنصبُ ليس إلّا. وكذلك (ليسَ ولا يكون)، وذلك (جاءني القومُ أو ما جاءني عدا زيدًا، وخلا زيدًا، وما عدا زيدًا وماخلا زيدًا...، و(ليس زيدًا ولا يكون زيدًا)».

(٦) يقصد الجرّ الدائم، فالإضافة «هي المقتضِيةُ للجرِّ، كَما أنّ الفاعليّةَ والمفعوليّةَ هما المقتضيان للرّفعِ والنّصبِ»، المفصل ١٣٥.

(٧) ساقط من م، وَل.

ويقصد بقوله: «منها»، أي: من أحوال الاسم البناءُ، كما أنّ من أحواله الإعراب، والتثنية والجمع، والإظهار والإضمار، والتعريف والتنكير، والتذكير والتأنيث.

(٨) في م: «الآخِرِ».

(٩) في م، وَس، وَل: «بِعَامِلٍ».

الإعْرَابُ(١)، وَالبِنَاءُ لِشَبَهِ(٢) غَيرِ الْمُتَمَكِّنِ وَمُنَاسَبَتِهِ(٣) لَهُ بِبَعْضِ الوُجُوهِ.

فَالسُّكُونُ: وَهِوَ الأَصْلُ فِي البِنَاءِ(٤)، [فِي](٥) نَحْوِ: (كَمْ، وَمَنْ)(٦).

وَالحَرَكَةُ، [وَهِيَ](٧) إمَّا فَتْحَةٌ أوْ ضَمَّةٌ(٨) أوْ كَسْرَةٌ، فِي نَحْوِ: أيْنَ، وَكَيفَ، وَثَمَّ، وَأَيَّانَ، وَالآنَ، وَفِي: حَيثُ، وَقَبْلُ وَبَعْدُ، وَالجِهَاتِ السِّتِّ [غَايَاتٍ](٩)، وَجِئْتُهُ أوّلُ وَمِنْ عَلُ، وَيَا حَكَمُ(١٠)، وَ[فِي](١١): هَؤُلاءِ، وَأَمْسِ(١٢)، وَنَزَالِ، وَفَجَارِ، وَ[يَا](١٣) فَسَاقِ.

---

(١) لأنّ الأسماء تدلّ على معانٍ مختلفة بصيغة واحدة، ولو لم تعرب لأشْكَل معناها، ينظر: الإيضاح، للزجاجي ٧٧، علل النحو ١٤٢، المقتصد ١/١٧٠ -١٠٨، ثمار الصناعة ١٩٢.

(٢) في س: «لِشبهةِ».

(٣) في س: «وَمُناسَبَةِ».

(٤) ووجهه أنّ البناء نقيض الإعراب، والإعراب يكونُ بالحركة، فوجب أن يكون أصل نقيضِه بالسكون، ينظر: التبصرة والتذكرة ١/٧٨، المقتصد ١/١٣٢، ثمار الصناعة ١٩٣.

(٥) ساقط من م، وَس.

(٦) في م: «نَحْوَ: مَنْ، وكَمْ».

(٧) ساقط من م.

(٨) في م، وَل: «ضَمَّةٌ، أوْ فَتْحَةٌ».

(٩) ساقط من س.

وجاء في المفصّل ٢١٠: «وَالذي هو حَدُّ الكلامِ وأصلُه أنْ يُنْطَقَ بهنّ مُضافاتٍ، فَلمّا اُقتطِعَ عَنهنّ ما يُضفنَ إليه، وَسُكِتَ عليهنّ، صِرنَ حُدودًا يُنتَهى عندها، فَلذلِك سُمّينَ غاياتٍ».

(١٠) نقَلَ سيبويه عن شيخه الخليل في تعليل (مِن علُ) أنّهم «لَمّا أرادوا أن يجعل بمنزلة (قَبلُ وبَعدُ) حرَّكوه كما حركوا (أوَّلُ) فقالوا: (ابدأ بهذا أوَّلُ)، كما قالوا: (يا حَكَمُ أَقْبِلْ) في النداء»، الكتاب ٣/٢٧٨.

(١١) ساقط من م، وَل.

(١٢) بعدها في ل: «وَأَمَام»، مقحمةٌ لا وجه لها.

(١٣) زيادة من م، وَس، وَل.

-وَمِنْها **التَّثْنِيَةُ**:

وَهِـيَ[1] أنْ تَزِيـدَ فِـي آخِـرِهِ أَلِفًـا أوْ يَـاءً سَـاكِنَةً[2] مَفْتُوحًـا مَـا قَبْلَهـا وَنُونًـا مَكْسُورَةً، وَهَذِهِ النُّونُ تَسْقُطُ عِنْدَ الإضَافَةِ.

-وَمِنْها **الجَمْعُ**:

وَهُـوَ ضَرْبَانِ، سَـالِمٌ: أَيْ: سَـلِمَ فِيـهِ الوَاحِـدُ[3]، وَيَخْـتَصُّ الْمُـذَكَّرُ مِنْـهُ بِصِفَاتِ العُقَلاءِ وَأَعْلامِهِمْ[4]، نَحْوَ[5]: مُسْلِمُونَ، وَزَيدُونَ[6]، [وَتَسْقُطُ نُونُـهُ عِنْـدَ الإضَـافَةِ، كَنُـونِ التَّثْنِيَـةِ][7]، وَالْمُؤَنَّـثُ عَـامٌّ لَهُـمْ وَلِغَيرِهِمْ، [كَقَولِـكَ: قَائِماتٌ، وَهِنْدَاتٌ، وَتَمرَاتٌ، وَسَكَرَاتٌ[8]][9].

وَمُكَسَّرٌ: وَهُوَ مَا لَمْ يَسْلَمْ فِيهِ الوَاحِدُ، نَحْوَ: رِجَالٍ، وَدَرَاهِمَ.

---

(١) في م: «وَهُوَ».

(٢) في م، وَل: «سَاكِنًا».

(٣) في ل: «سَلِمَ فِيهِ بِنَاءُ الوَاحِدِ وَنَظْمُهُ».

(٤) ومما ذُكر شرطًا لما يُجمع سالما لمذكر: أنْ يكونَ عَلَماً لمذكّرٍ عاقلٍ خَالٍ من تاءِ التأنيثِ ومن التركيب، أو أنْ تكونَ صفةً لمذكرٍ عاقلٍ خالٍ من تاءِ التأنيثِ ومن التركيبِ، وليسَت من بابِ (أَفْعَل فَعْلاء) ولا (فَعْلَان فَعْلَى)، ولا ممّا يستوي فيه المذكرُ والمؤنث، ينظر: شرح المقدّمة المحسبة ١/١٣٣، ١٣٦ -١٣٧، الفوائد والقواعد ١٣١، ثمار الصناعة ٢٢٨، المفصل ٢٣٢.

(٥) في م، وَل: «نَحْوَ قَولِكَ:».

(٦) في س: «زَيدُونَ ومُسْلِمُونَ».

(٧) تكملة من س.

(٨) في م، وَل: «هِنْدَاتٌ، وَقَائِماتٌ، وَتَمرَاتٌ، وَمُنْكَرَاتٌ».

(٩) ساقط من س.

-وَمِنْها **الإظْهارُ وَالإضْمَارُ**:

فَالْمُظْهَرُ: هُوَ الاسْمُ الصّرِيحُ.

وَالْمُضْمَرُ: [هُوَ][1] الكِنَايَةُ، وَلا يَخْلُو مِنْ أنْ يَكُونَ مُتّصِلًا أوْ مُنْفَصِلًا، وَمَرْفُوعًا[2]أوْ مَنْصُوبًا أوْ مَجْرُورًا.

فَمَرْفُوعُ الْمُتّصِلِ[نَحْوُ: (زَيدٌ][3] ضَرَبَ) إلى [(ضَرَبْنَ)، وَ(ضَرَبْتَ) إلى (ضَرَبْتُنَّ)، وَ(ضَرَبْتُ) وَ][4] (ضَرَبْنا)[5]،[وَ(تَضْرِبِينَ)][6]، وَمَنْصُوبُهُ:

---

(١) زيادة من س.

(٢) في م، وَس: «أوْ مَرْفُوعًا».

(٣) زيادة من م.

(٤) ساقط من س.

(٥) وتفصيلُ ما أُجمِلَ الآتي: متصلُ المرفوع الغائب، مذكّرًا ومؤنثًا، مفردًا ومثنّى ومجموعًا، مثالُه: (ضرَب، وضربَا، وضربُوا، وضربَتْ، وضربتَا، وضربْنَ)، ثم متصل المرفوع المخاطَب، مذكّرًا ومؤنثًا، مفردًا ومثنّى ومجموعًا، مثاله: (ضربْتَ، وضربْتُما، وضربْتُم، وضربْتِ، وضربْتُما، وضربْتُنّ)، ثم متصل المرفوع المتكلّم، مثاله: (ضربْتُ، وضربْنَا)، ينظر: اللمع ١٨٧ -١٨٨، الواضح، للزبيدي ١١٧، شرح المقدمة المحسبة ١/١٤٣.

(٦) ساقط من س.

ظاهر المثال: (تَضْرِبِينَ) أنّ الزمخشريَّ ألحق ياء المخاطَبة بضمائر الرفع المتصلة، وكذا صنع في المفصل ٣٢٧، والياء من نحو (تَضْرِبِينَ) مُختلفٌ فيها؛ إذ يرى سيبويه والجمهورُ أنها ضميرُ الفاعل وتفيد التأنيث، كما أن الواو في(اضْرِبُوا) و(يَضْرِبُونَ) ضميرُ الفاعل وتفيد التذكيرَ، وخالفهم الأخفشُ والمازنيُّ وجماعةٌ من النحويين؛ فالياء حرفٌ دالّ على التأنيث بمنزلة التاء في(قامَتْ) والفاعل ضميرٌ مستكنّ، كما كان كذلك مع المذكّر في(اضْرِبْ)، ينظر: التعليقة ٤/٢٠٣ -٢٠٤، الفوائد والقواعد ٤٠٨، شرح المقدمة

(ضَـرَبَهُ)/٣أ/ إلى [(ضَـرَبَهُنَّ)[١]، وَ(ضَـرَبَكَ) إلى (ضَـرَبَكُنَّ)، وَ(ضَـرَبَنِي) وَ][٢](ضَـرَبَنا)[٣]، وَمَجْـرُورُهُ: (غُلامُـهُ) إلى [(غُلامِهُـنَّ)، وَ(غُلامُـكَ) إلى (غُلامِكُنَّ)، وَ(غُلامِي) وَ][٤](غُلامُنا)[٥].

وَمَرْفُـوعُ الْمُنْفَصِـلِ[٦]: (هُـوَ)إلى [(هُـنَّ)، وَ(أَنْـتَ) إلى(أَنْـتُنَّ)، وَ(أَنَـا)

المحسبة ١٥٧/١، ثمار الصناعة ١٥٥، شرح الجمل، لابن عصفور، ١٤/٢ -١٥، رصف المباني ٤٤٥، المقاصد الشافية ٣٤٧/٦.

(١) في ل: «ضَرَبَهُم».

(٢) ساقط من س.

(٣) وتفصيلُ ما أُجْمِلَ الآتي: متصلُ المنصوب الغائب، مذكّرًا ومؤنثًا، مفردًا ومثنًى ومجموعًا، مثالُه: (ضرَبَه، وضربَهما، وضربَهم، وضربَها، وضربَهما، وضربَهنَّ)، ثم متصلُ المنصوب المخاطَب، مذكّرًا ومؤنثًا، مفردًا ومثنًى ومجموعًا، مثالُه: (ضربَكَ، وضربَكُما، وضربَكُم، وضربَكِ، وضربَكُما، وضربَكُنّ)، ثم متصلُ المنصوب المتكلّم، مثالُه: (ضربَني، وضربَنَا)، ينظر: اللمع ١٨٨، الواضح، للزبيدي ١١٨، شرح المقدمة المحسبة ١٤٦/١.

(٤) ساقط من س.

(٥) وتفصيلُ ما أُجْمِلَ الآتي: متصلُ المجرور الغائب، مذكّرًا ومؤنثًا، مفردًا ومثنًى ومجموعًا، مثالُه: (غلامُه، وغلامُهما، وغلامُهم، وغلامُها، وغلامُهما، وغلامُهنَّ)، ثم متصلُ المجرور المخاطَب، مذكّرًا ومؤنثًا، مفردًا ومثنًى ومجموعًا، مثالُه: (غلامُكَ، وغلامُكُما، وغلامُكُم، وغلامُكِ، وغلامُكما، وغلامُكنَّ)، ثم متصلُ المجرور المتكلّم، مثالُه: (غلامِي، وغلامُنا)، ينظر: الواضح، للزبيدي ١١٨، شرح المقدمة المحسبة ١٤٦/١.

(٦) في س: «وَالْمَرْفُوعُ الْمُنْفَصِلُ».

وَ](١)(نحْنُ)، وَمَنْصُوبُهُ: (إيّاهُ) إلى [(إيّاهُنَّ)، وَ(إيّاكَ) إلى (إيّاكُنَّ)، وَ(إيّايَ) وَ](٢)(إيّانا)(٣)، وَلا مَجْرُورَ لَهُ(٤).

-وَمِنْها **التَّعْرِيفُ وَالتَّنْكِيرُ**:

فَالْمَعْرِفَةُ خَمْسَةٌ(٥): العَلَمُ، وَالْمُضْمَرُ، وَالْمُبْهَمُ: وَهُوَ أَسْماءُ الإِشارَةِ

---

(١) ساقط من س.

(٢) ساقط من س.

(٣) خالفَ تمثيلُ الزمخشريِّ، هنا، مذهبَه في المفصل ومذهبَ الجمهور؛ إذ ينبغي أنْ يُقدّمَ «ما للمتكلّمِ عَلى غيره، وَما لِلمخاطَبِ عَلى الغائِب»، المفصل ١٧٤، ذلك أنّ «أعْرَف أنواعِ المضْمَرِ ضَميرُ المتكلّمِ، ثمّ المخاطَبِ، ثمّ الغائِبِ»، المفصل ٢٤٧، ويظهر هنا أنّه تنكّب ذلك فبدأ بضمائر الغائب ثم المخاطب ثم المتكلّم، ينظر ترتيب الضمائر في: الكتاب ٣٦٤/٢، الأصول ١٢٠/٢، الفوائد والقواعد ٣٩٩، أسرار العربية ٢٤.

(٤) أي: لا يأتي ضمير منفصل في محلّ جرّ؛ لأنّ المجرور لا يفارق الجارّ ولا يتقدم عليه، ينظر: الأصول ١١٧/٢، علل النحو ٤١١، الفوائد والقواعد ٤١٧.

(٥) وفي المفصل ٢٤٧، ذكرها الزمخشريُّ بالترتيب نفسِه، مقدّمًا العَلَم على بقية المعارف، وعقّب بقوله: «وأعرَفُها المضمرُ، ثم العلَمُ، ثم المبهمُ، ثم الدّاخلُ عليه حرفُ التّعريفِ، وأمّا المضافُ فَيُعتَبَرُ أمرُه بما يُضافُ إليه».

ومذهبُ الزمخشريّ هذا في أعرف المعارف هو مذهبُ الجمهور، وفي المسألة مذهبان آخران، أحدهما: أنّ العلَم أعرف المعارف، ونُسِب المذهب للسيرافيّ والكوفيين، والمذهب الآخَر: أنّ المبهم (=اسم الإشارة) أعرفها، وهو منسوب إلى الفرّاءِ من الكوفيين وابنِ السرّاج، تنظر المذاهب وحججها وعللها في: الأصول، لابن السرّاج ١٥٤/١، ٣١٣/٢، الفوائد والقواعد ٣٩٥، شرح المقدمة المحسبة ١٦٩/١، ثمار الصناعة ١٥٧، أسرار العربية ٣٤٥، الإنصاف ٧٠٧/٢ -٧٠٩، الغرّة، لابن الدّهّان

وَالْمَوصُولاتُ، وَالْمُعَرّفُ بِاللّامِ، وَالْمُضَافُ إلى أَحَدِ أَرْبَعَتِها[1].

وَالنّكِرَةُ: مَا شَاعَ فِي أُمَّتِهِ[2].

-وَمِنْها **التّذْكِيرُ وَالتّأْنِيثُ**:

فَالْمُذَكَّرُ[3]: مَا لَيسَتْ فِيهِ إحْدَى العَلامَتَينِ[4]: التّاءُ وَالأَلِفُ[5].

وَالْمُؤَنَّثُ: مَا هِيَ فِيهِ، نَحْوَ: صَالِحَةٍ وَحُبْلَى وَصَحْرَاءَ، وَيَكُونُ حَقِيقِيًّا، كَتَأْنِيثِ الْمَرْأَةِ وَالحُبْلَى، وَمَجَازِيًّا[6]، كَتَأْنِيثِ الظُّلْمَةِ وَالبُشْرَى، وَالحَقِيقِيُّ آكَدُ[7] مِنَ الْمَجَازِيِّ.

٢/٢ب -٣أ، البديع ٤/١/٢، شرح الجمل، لابن خروف ٣١٠/١، شرح المفصّل، لابن يعيش ١٨٤/٥، شرح الجمل، لابن عصفور ٢٠٧/١، ١٣٦/٢.

(١) يعني: أحد المعارف الأربعة السابقة، فيتحصّل منه المضافُ إلى العَلَم، والمضافُ إلى المضمر، والمضافُ إلى المبهم، والمضافُ إلى المعرّف باللّام.

(٢)ينظر: المقتضب ٢٧٦/٤، الجمل ١٧٨، وثمار الصناعة ١٥٧.

(٣) في ل: «وَالْمُذَكَّرُ».

(٤) وفي المفصل ٢٤٨، زاد الزمخشريُّ الياءَ علامةً ثالثةً للتأنيث، ومثّل لها بـ(هذي)، وقد أوضح بعضُ شرّاح المفصّل إشكالَ العلامة والمثالَ والجوابَ عنهما، ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ٥٢٧/١، وشرح المفصل، لابن يعيش ١٩٢/٥ -١٩٣.

(٥) مقصورةً، وممدودةً، ومثّل لهما الزمخشريّ بـ(حُبلى، وصحراء).

(٦) في س: «أوْ مَجَازِيًّا».

والمؤنث الحقيقيّ: ما كان بإزائه مُذكّرٌ مِن الحيوانِ، وكانَ لَهُ فَرْجِ الأُنْثَى، كالمرأة والأتان والناقة، والمؤنث غير الحقيقيّ (=المجازيّ): ما كان بخلاف ذلك، ينظر: شرح السيرافي ١١٥/٦، التكملة، للفارسي ٢٩٣، البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث ٦٣.

(٧) في س: «أكْثَرُ».

وَالتّاءُ تَجِيءُ ظَاهِرَةً[1] كَمَا رَأَيتَ، وَمُقَدَّرَةً فِي نَحْوِ: الأَرْضِ وَالنَّعْلِ، وَالدّلِيلُ عَلَيها الإِسْنَادُ وَالتّصْغِيرُ[2]، كَقَولِكَ: [أَبْقَلَتِ الأَرْضُ][3]، وَأُرَيْضَةٌ، [وَنُعَيلَةٌ][4].

[الفِعْلُ]

[أقسامُ الفعلِ]

وَلِلْفِعْلِ انْقِسَامٌ:

-إلى **مَاضٍ**: وَهُوَ ما دَلَّ عَلَى مَعْنًى قَدْ وُجِدَ.

وَمُضَارِعٍ: وَهُوَ [الصّالِحُ][5] لِلْحَالِ وَالاسْتِقْبَالِ، الْمُعْتَقِبُ عَلَى أوَّلِهِ الزَّوَائِدُ الأَرْبَعُ[6].

وَأَمْرٍ: وَهُوَ أَمْرُ الفَاعِلِ الْمُخَاطَبِ[7]، نَحْوَ: (اِضْرِبْ).

---

(١) في م: «ظَاهِرَةً فِيهِ».

(٢) وخُصّ بالثلاثيّ منها، جاء في الكتاب ٤٨١/٣: «(بابُ تَحقيرِ المؤنَّثِ) اِعلمْ أنّ كُلَّ مؤنَّثٍ كانَ عَلى ثلاثةِ أَحرفٍ فَتحقيرُه بِالهاءِ، وَذلِك قولُك في (قَدَمٍ): قُديمةٌ، وَفي (يَدٍ): يُديَّة، وَزعمَ الخليلُ أَنّهم إنّما أدخلوا الهاءَ لِيَفرِقوا بين المؤنَّثِ وَالمذكّرِ»، وينظر: المذكر والمؤنث، للمبرد ٨٧، والمذكر المؤنث، لابن الأنباري ٣٢٧/٢، التكملة، للفارسي ٣٠٠.

(٣) ساقط من س، وفي م: «أَنْبَتَتِ الأَرْضُ».

وأبقلتِ الأرضُ: إذا أنبتتِ البقلَ، ينظر: العين ١٧٠/٥، ديوان الأدب ٣٢٢/٢.

(٤) زيادة من س.

(٥) في الأصل: «صَالِحٌ»، والمثبتُ الملائمُ من م، وَل.

(٦) وهي: الهمزة والنون والتاء والياء، ينظر: الكتاب ١٣/١ -١٤، المقتضب ١/٢، الجمل ٧.

(٧) في الأصل، وَم: «لِلْمُخَاطَبِ»، والمثبتُ هو الصوابُ من س، وَل؛ ووجهه أنّ صيغة (اِضْرِبْ)، مرفوعها ضمير مستتر تقديره: أنتَ، ويسمّى ضميرَ الفاعلِ المخاطَبِ،

-وإلى **مُتَعَدٍّ**: وَهُوَ مَا تَعَدّى[1] الفَاعِلَ إلى مَفْعُولٍ/**٣ب**/[بِهِ][2] وَاحِدٍ، نَحْوَ: ضَرَبْتُ زَيدًا، أَوِ اثْنَينِ ثَانِيهِمَا غيرُ الأَوَّل، نَحْوَ: أَعْطَيتُ زَيدًا دِرْهَمًا، أَوْ هُوَ الأَوَّلُ[3]، نَحْوَ: ظَنَنْتُ زَيدًا عَالِمًا، وَمِثْلُهُ: حَسِبْتُ وَخِلْتُ وَزَعَمْتُ وَعَلِمْتُ وَرَأَيتُ[4] وَوَجَدْتُ، أَوْ ثَلاثَةٍ، نَحْوَ: أَعْلَمْتُ زَيدًا عَمْرًا عَاقِلًا[5].

وَغَيرِ مُتَعَدٍّ: وَهُوَ مَا لَزِمَ الفَاعِلَ وَلَمْ يَتَجَاوَزْهُ[6]، نَحْوَ: ذَهَبْتُ وَقُمْتُ.

-وَإلى **تَامٍّ**: وَهُوَ مَا جَازَ السُّكُوتُ عَلَى فَاعِلِهِ، نَحْوَ: (ضَرَبَ)[7].

وَنَاقِصٍ: وَهُوَ [مَالا يَجُوزُ السُّكُوتُ عَلَى فَاعِلِهِ][8]، نَحْوَ:

إذ يعربُ فاعلًا ومعناه: المخاطَب، فيكون وفاق تعريفِ الزمخشريّ، هنا، وفي الأنموذج ٢٧، حيث يقول: «الأمرُ: ما يُؤمرُ به الفاعلُ المخاطَبُ على مثال (اِفْعَلْ)، نحو: اِضْرِبْ»، ونحوه في المفصل ٣٤٣، ٣٤٤، وينظر: الإيضاح العضدي ٥٣، الواضح، للزبيدي ٧١، الجمل، للجرجاني ٤١، الكافية ٢٠١.

(١) في س: «يَتَعَدّى».

(٢) ساقط من م، وَس.

(٣) والفرق بين المفعولَين في الضربين أنّ مفعولَي (ظنّ وعلم) في الأصل مبتدأ وخبر، فكما أنّ الخبر المفرد هو المبتدأ في المعنى فكذلك المفعولان الواقعان بعدهما، بخلاف (أعطى وكسى) فالمفعول الثاني فيهما غير الأوّل، فلا يكون كالخبر، ينظر: ثمار الصناعة ١٦٧، التبصرة والتذكرة ١/١١٣، شرح المفصل ٧/١٠٩ -١١٠.

(٤) في م: «وَرَأَيتُ وَعَلِمْتُ»، وفي س: «عَلِمْتُ وَزَعَمْتُ».

(٥) في م، وَس، وَل: «فَاضِلًا».

(٦) ينظر تعريف المتعدّي وغيره في: الكتاب ١/٣٤، ٤١، المقتضب ٣/٩١، ٩٣، الأصول ٢/٢٧٦.

(٧) في م: «ضَرَبْتُ».

(٨) ساقط من م، وَس، وَل.

والفعلُ الناقص عند سيبويه ما «لا يَجوزُ فيه الاقتصارُ عَلى الفاعِل»، الكتاب ١/٤٥،

• كَـانَ، وَصَـارَ[١]، وَأَصْبَحَ، وَأَمْسَى، وَأَضْـحَى، وَظَلَّ، وَبَاتَ[٢]، وَمَـا زَالَ، وَمَا بَرِحَ، وَمَا فَتِئَ[٣]، وَمَا انْفَكَّ، وَمَا دَامَ، وَلَيس.

• [وَمِنْـهُ][٤]: كَـادَ وَعَسَـى وَأَوْشَـكَ وكَـرَبَ، وَهِـيَ أَفْعَـالُ الْمُقَارَبَـةِ، وَتُفَارِقُ الأُولَ[٥] فِي أَنَّ خَبَرَها إمّا مُضَارِعٌ وَحْدَهُ، وَهُوَ خَبَرُ(كَادَ) وَ(كَرَبَ)، نَحْوَ: كادَ زَيدٌ يَخْرُجُ، [وَ كَرَبَ عَمْرٌو يَذْهَبُ][٦]، وَإمّا مَعَ[٧](أنْ)، وَهُـوَ خَبَـرُ

وَيَصِفُ التامَّ بأنه ما «يُقتصَرُ عَلى الفاعِلِ فِيه»، الكتاب ٤٦/١، والمرفوعُ في باب الأفعال الناقصة مشبَّهٌ بالفاعل؛ فقولك: (كُنّاهم) مُقاسٌ على (ضربناهم)، وفي المفصّل ٣٥٤، يقـول الزمخشـريُّ: «ونُقصـانُهنَّ مِـن حيـثُ إنّ نحو(ضـرَبَ وَقتَـل) كـلامٌ مَتـى أَخـذَ مرفوعَه، وَهؤلاءِ مَا لم يَأخذْنَ المنصوبَ مَع المرفوعِ لم يَكُنَّ كَلامًا»، وينظر: علـل النحو ٢٤٥، شـرح اللمـع، للبـاقولي ٣٣٤/١، الإيضـاح في شـرح المفصـل ٦٧/٢، شـرح الرضي ١٠٢٣/٢/٢.

(١) في ل: «صَارَ، وَكَانَ».

(٢) في م: «وَأَمْسَى، وَأَصْبَحَ، وَظَلَّ، وَبَاتَ، وَأَضْحَى»، وَفي ل: «وَأَصْبَحَ، وَأَمْسَـى، وَظَلَّ، وَأَضْحَى، وَبَاتَ».

(٣) في س: «وَمَافَتِئَ، وَمَابَرِحَ».

(٤) في الأصل: «وَمِنْها»، والمثبتُ الملائمُ من م، وَس، وَل.

(٥) في ل: «الأَوَّلَ».

ويعني بالأُوَلِ: (كان) وأخواتها.

(٦) تكملة من س.

(٧) في م: «أَوْ مَعَ».

(عَسَى) وَ(أَوْشَكَ)، نَحْوَ: عَسَى زَيدٌ أَنْ يَخْرُجَ[1].

• وَمِنْهُ: [نِعْمَ وَبِئْسَ، وَهُمَا][2] فِعْلَا الْمَدْحِ وَالذّمِّ، تَقُولُ[3]: نِعْمَ الرَّجُلُ زَيدٌ، [وَبِئْسَ الصّاحِبُ عَمْرٌو، وَنِعْمَ رَجُلًا زَيدٌ،][4] وَبِئْسَ صَاحِبًا عَمْرٌو[5].

• وَمِنْهُ فِعْلَا[6] التّعَجُّبِ، نَحْوَ: مَا أَكْرَمَ زَيدًا!، وَأَكْرِمْ بِزَيدٍ!.

لا[7] بُدَّ فِيها كُلِّهَا[8] مِنْ ثَالِثٍ وَإلّا لَمْ يَكُنْ كَلَامًا[9].

---

(١) جاء في شرح المفصل ٢٠٢/٤: «الأصلُ في (عسى) أنْ يكون في خبرها (أنْ)؛ لِما فيها مِن الطّمعِ والإشفاقِ، وهما مَعنيان يَقتضيان الاستقبالَ، و(أنْ) مُؤذِنةٌ بالاستقبالِ، وأصلُ(كاد) أنْ لا يكونَ في خبرها (أنْ)؛ لأنّ المرادَ بها قُربُ حصولِ الفعلِ في الحال»، وينظر: الكتاب ١٢/٣، ١٥٨، ١٥٩، المقتضب ٧٠/٣، ٧٥، الأصول ٢٠٧/٢، المفصل ٣٦٥.

(٢) ساقط من س.

(٣) في س: «نحوَ».

(٤) تكملة من م، وَس، وَل.

(٥) في س: «نِعْمَ الرَّجُلُ زَيدٌ، وَنِعْمَ رَجُلًا زَيدٌ، وَبِئْسَ الصّاحِبُ عَمْرٌو، وَبِئْسَ صَاحِبًا عَمْرٌو»، بتقديمٍ لبعض الجمل وتأخير.

(٦) في م: «فِعْلُ».

(٧) في م، وَس: «وَ لا».

(٨) يعني بها الأفعال: (كان) و(كاد) وأخواتهما، وفعلَي المدح والذم، وفعلَي التعجب.

(٩) وهذا ملحظ من الزمخشري دقيقٌ، إذْ لا ينكشف المعنى ولا يتمّ إلا بخبر (كان وكاد)، وبمخصوص (نعم وبئس)، وبمفعول فعلَي التعجب، قال سيبويه: «ألَا ترى أنّ (كان) تَعملُ عمَلَ(ضَرَب)، ولوقلتَ: (كانَ عبدُالله) لم يَكُن كلامًا، ولو قُلتَ: (ضرب

[أحوالُ الفعلِ]

وَمِنْ أَحْوَالِهِ:

-الإعْرَابُ:

وَهُوَ فِي الْمُضَارِعِ [مِنْهُ][1] فَحَسْبُ[2].

وَإِعْرَابُهُ الرَّفْعُ بِعَامِلٍ/**٤٠/أ**/مَعْنَوِيٍّ، وَهُوَ وُقُوعُهُ مَوْقِعًا يَصْلُحُ لِلِاسْمِ[3]، نَحْوَ: هُوَ يَضْرِبُ.

وَالنَّصْبُ بِـ(أَنْ وَلَنْ وَكَيْ وَإِذَنْ)، وَيَنْتَصِبُ[4] بِـ(أَنْ) مُضْمَرَةً بَعْدَ(حَتّى)، وَلَامِ(كَيْ)][5]، وَلَامِ تَأْكِيدِ النَّفْيِ[6]، وَ(أَوْ) بِمَعْنَى: إلى أَنْ، وَوَاوِ الْجَمْعِ،

عبدُالله) كانَ كلامًا» الكتاب ٢/ ٩٠، وتقدّم قريبًا قولُه في: المفصل ٣٥٤، عن الأفعال الناقصة: «وَهـؤلاءِ مَا لم يَأخـذْنَ المنصوبَ مَع المرفوعِ لم يَكُنَّ كَلامًا»، وينظر: لباب الإعراب، للأسفراييني ٤٢٦، عمدة ذوي الهمم ٣٨٩.

(١) ساقط من م.

(٢) لشبهه بالاسم ومضارعته له، تنظر أوجه المشابهة تلك في: المقتضب ٢/ ١ -٣، الأصول ١/ ٥٠، علل النحو ١٤٣ -١٤٤، التبصرة والتذكرة ١/ ٧٦ -٧٧.

(٣) جرى الزمخشريُّ، هنا وفي المفصّل ٣٢٨ -٣٢٩، على وِفاقِ مذهبِ البصريين في وَجْه ارتفاع المضارع، ولغيرهم مذاهب أُخَر، كالكسائي الذي يرى أنّ عاملَ الرفع هو حرف المضارعة، وكالفرّاء الذي يرى أنّ التجرّد عن الناصب والجازم هو العامل، ينظر: الكتاب ٣/ ٩، ١٠، المقتضب ٤/ ٨١، علل النحو ١٨٧، ثمار الصناعة ٢٤٢ -٢٤٣، شرح المقدّمة المحسبة ٢/ ٣٤٧، الإنصاف ٢/ ٥٥٠، وما بعدها.

(٤) في س: «وَيُنْصَبُ».

(٥) من أوّل قوله: «الرَّفْعُ: وَهُوَ لِلفاعِلِ..» بالصحيفة: ٢٢٤، إلى هنا ساقط من ن.

(٦) طوى الزمخشريُّ ذِكْرَ هذه اللام من المواضع التي يتنصبُ الفعل بعدها بـ(أنْ)

وَالفَاءِ فِي جَوَابِ الأَمْرِ وَالنَّهْيِ وَالنَّفْيِ(١) وَالاسْتِفْهَامِ وَالتَّمَنِّي وَالعَرْضِ(٢)، تَقُولُ: سِرْتُ(٣) حَتَّى أَدْخُلَها، وَجِئْتُ(٤) لِتُكْرِمَنِي، ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَٰنَكُمْۚ﴾(٥)، ولَأَلْزَمَنَّكَ أَوْ تَقْضِيَنِي(٦) [حَقِّي](٧)، وَلَا تَأْكُلِ السَّمَكَ وَتَشْرَبَ اللَّبَنَ، وائْتِنِي فَأُكْرِمَكَ، ﴿وَلَا تَطۡغَوۡاْ فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيۡكُمۡ غَضَبِيۖ﴾(٨)، وَمَا تَأْتِينا فَتُحَدِّثُنا، ﴿فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَآءَ فَيَشۡفَعُواْ لَنَآ﴾(٩)، ﴿يَٰلَيۡتَنِي كُنتُ مَعَهُمۡ فَأَفُوزَ فَوۡزًا عَظِيمٗا ٧٣﴾(١٠)، وَأَلَا تَنْزِلُ فَتُصِيبَ خَيرًا.

مضمرةً، في: المفصل ٣٣٠، والأنموذج ٢٦.

(١) في س: «وَالنَّفْيِ وَالنَّهْيِ».

(٢) جرى الزمخشريُّ، هنا وفي المفصّل ٣٣٠، وفاقًا لمذهب سيبويه والجمهور، وخلافًا للجرميّ الذي يرى النصب بالأحرف، لا بـ(أن) المضمرة، وخلافًا للكوفيين في أن الناصب للمضارع بعد الأحرف هو الصّرفُ، ينظر: الكتاب ٢٨/٣، ٣٠، ٣٨، ٤٦، معاني القرآن، للفراء ٢٦/١، ١١٥، المقتضب ٦/٢، ٧، ١٤، شرح السيرافي ٣٢/١٠، الحلل، لابن السِّيد ٩١، ٢٥٥، الإنصاف ٥٥٥/٢، ٥٥٧.

(٣) في م: «مَرَرْتُ».

(٤) في ن، وَم، وَل: «وَجِئْتُكَ».

(٥) البقرة: ١٤٣.

(٦) في ن، وَم، وَس، وَل: «تُعْطِيَنِي».

(٧) زيادة من س، وَل.

(٨) طه: ٨١.

(٩) الأعراف: ٥٣.

في الأصل، وَن، وَم، وَل: «هَلْ»، ساقطًا منها الفاء.

(١٠) النساء: ٧٣.

وَالْجَـزْمُ: بِـ(لَمْ[١] وَلَمّـا)، وَلَـامِ الأَمْـرِ، وَ(لَـا) [فِـي][٢] النّهْـيِ، وَ(إِنْ) [الشّرْطِيةُ][٣]، وَبِأَسْمَاءٍ فِيها مَعْنَى (إِنْ)، وَهِـيَ: مَـا، وَمَـنْ[٤]، وَأَيٌّ، وَأَنَّـى، وَمَتَى، [وَأَينَ][٥]، وَمَهْمَا، وَحَيْثُما، وَإِذْما[٦].

وَيُجْـزَمُ[٧] بِـ(إِنْ) مُضْـمَرَةً بَعْـدَ الأَشْـيَاءِ الْمُجَابَـةِ[٨] بِالفَـاءِ غَـيرِ النّفْـيِ[٩]، كَقَولِكَ: ائْتِنِي أُكْرِمْكَ، وَكَذَلِكَ البَاقِي[١٠].

---

(١) في ن: «وَالْجَزْمُ: لَمْ».

(٢) ساقط من س.

(٣) في الأصـل: «وَ(إِنْ) لِلشّـرْطِ»، وفي م ول: «وَ(إِنْ) فِـي الشّـرْطِ»، وفي ن: «وَ(إِنْ) الشّرْط»، والمثبت الملائم للسياق من س.

(٤) في ن، وَس: «مَنْ، وَمَا».

(٥) تكملة من ن، وَم، وَس، وَل.

(٦) في ن: «وَأَينَ، وَمَتَى، وَحَيْثُما، وَإِذْما، وَأَنَّى، وَمَهْمَا».

(٧) في ن: «وَتُجْزَمُ»، وفي س: «وَيَنْجَزِمُ».

(٨) في س: «التي تُجابُ».

(٩) فلا يقال: (ما تأتينا تحدّثْنا)، خلافا للزجاجي في: الجمل ٢١٠، وللكوفيين في: التصريح ٤/٣٣٧، وقد غُلِّطَ جواز الجزم بعد حذف الفاء في النفي، ورُدّ بأنه لم يرد به السماع، ولا يقتضيه قياس، ينظر: شرح الجمل، لابن بابشاذ ١/٤٤٢، الحلل، لابن السيد ٢٧٣، شرح الجمل، لابن عصفور ٢/١٩٥، الارتشاف ٤/١٦٨٣.

(١٠) في ن، وَم، وَس، وَل: «البَوَاقِي».

ومراده بالباقي النّهْيُ، تَقولُ: (لا تَطْغَوا يَحْلُلْ)، وَالاسْتِفْهامُ، تَقولُ: (هَلْ لَنا مِنْ شُفَعاءَ يَشْفَعُوا)، وَالتّمنّي: (لَيتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ أَفُزْ)، وَالعَرْضُ، تَقولُ: (أَلَا تَنْزِلُ تُصِبْ).

-[وَمِنْها][1] **البِنَاءُ**، [وَهُوَ فِي الأَمْرِ عَلَى الأَصْلِ الذِي هُوَ السُّكُونُ[2]، وَفِي الْمَاضِي عَلَى الفَتْحِ.

-وَمِنْهـا **البِنَـاءُ**][3] **لِلفَاعِـلِ**[4]، وَهُـوَ فَـتْحُ أَوَّلِـهِ أَوْ أَوَّلِ[5] مُتَحَرِّكَاتِـهِ، كَـ(ضَرَبَ) [وَ(الْتَمَسَ).

ولِلْمَفْعُولِ، وَهُوَ ضَمُّ أَوَّلِـهِ أوْ أَوَّلِ مُتَحَرِّكَاتِـهِ كَـ(ضُرِبَ)][6] وَ(اُلْتُمِسَ)، وَهَمْزَةُ الوَصْلِ تَتْبَعُ الضَّمَّ/**٤ ب**/دُونَ الْفَتْحِ[7].

وَإذا ثَبَتَ لِلْفِعْلِ مَفْعُولٌ بِهِ [مُجَرَّدٌ][8] لَمْ يُبْنَ إلّا لَهُ[9]، فَإنْ لَمْ يَثْبُتْ بُنِيَ

---

(١) ساقط من ل.
ويقصد بقوله: «منها»، أي: من أحوال الفعلِ البناءُ.

(٢) قال في المفصّل ٣٤٥: «وهو مبنيٌّ على الوقْفِ عِند أصحابنا البصريين، وقال الكوفيّون: هو مجزومٌ باللام مُضمَرةٍ، وهذا خلْفٌ مِن القول»، ينظر الخلاف في الحكم على فعل الأمر في: المقتضب ١٩٢/٢، اللامات، للزجاجي ٩٤ -٩٦، الإنصاف ٥٢٤/٢.

(٣) تكملة من م، وَس.

(٤) في ل: «لِلفِعْلِ».

(٥) في ن، وَل: «وَأَوّلِ».

(٦) ساقط من ل.

(٧) فتَقولُ في نحو (اِفْتَعَلَ): اُفْتُعِلَ، بِضمِّ همزةِ الوصْلِ في البناءِ للمَفْعُولِ، ينظر: الألفات، لابن خالويه ٢٩، الأزهية ٢٩، الألفات، للداني ٣٠.

(٨) ساقط من م، وَل.
ولم أقف على وجه وصفه للمفعول به بالمجرّد في مقابل المفعول المتعدَّى إليه بحرف الجرّ، وألفيتُهم يسمّون هذا المفعول به المجرّد من الحرف (المفعولَ الصحيح) في: الأصول ٨١/١، الانتصار، لابن ولّاد ٨١، شرح السيرافي ٧٧/٤، ويسمّونه (المفعولَ الصريح) في: شرح المفصل، لابن يعيش ١٠٤/٦، الإيضاح في شرح المفصل ٥٣/٢، وشرح الرضي ٢٤٥/١/١.

(٩) وخالف في ذلك الكوفيون، فأجازوا نيابةَ غير المفعول به مع وجوده، وخالف الأخفشُ؛ فأجاز ذلك بشرط تقدّم النائب على المفعول به، تنظر المذاهب وأدلتها

لِغَـيرِهِ مُسْـتَوِيًا فِيـهِ الْمَفْعُـولُ[1] [بِـهِ][2] بِحَـرْفِ [الجَـرِّ][3] وَسَـائِرُ مَفَاعِيلِـهِ[4]، تَقُولُ: دُفِعَ الْمَالُ إلى زَيدٍ[5] يومَ الْجُمُعَةِ [لَا غيرُ، فَإنْ تَرَكْـتَ (الْمَـالَ) قُلْـتَ: دُفِعَ[6] إلَيهِ يَوْمَ الجُمُعَةِ، أوْ يومُ الجُمُعَةِ][7].

[الحرفُ]

[أقسامُ الحرفِ]

وَلِلْحَرْفِ انْقِسَامٌ:

- إلى **عَامِلٍ**، وَهُوَ:

- حُرُوفُ[8] الجَرِّ: مِنْ وَعَنْ وَإلى[9] وَعَلَى [وَحَتّى][10] وَفِي، وَالكَافُ

والـردود عليهـا في: الخصـائص ٣٩٧/١، الإيضـاح في شـرح المفصـل ٥٣/٢، شـرح التسهيل ١٢٩/٢، شرح الرضي ٢٤٤/١/١ -٢٤٥.

(١) في م: «مَفْعُولٌ».

(٢) ساقط من ن، وَم.

(٣) ساقط من ن، وَم، وَس، وَل.

(٤) وهـذا مـذهب الأكثرين، وذهـب بعضـهم إلى التفضـيل والاختيـار بينهـا، فقيـل: الاختيار المصدر، وقيل: الظرف، وقيل: المجرور بالحرف، ينظر: التبصرة والتذكرة ١٢٧/١، ثمار الصناعة ٣٢٥، شرح المقدّمة المحسبة ٣٧٤/٢، أسرار العربية ٩٥، شرح الرضي ٢٤٧/١/١.

(٥) في ن: «رُفِعَ المالُ لزَيدٍ».

(٦) في ن: «رُفِعَ».

(٧) ساقط من م، وبعدها في ن: «لا غَيرُ»، ولا وجه لها، فالمثال مَسُوقٌ لِلجَواز.

(٨) في ن، وَس: «حَرْفُ».

(٩) في م: «وَإلى وَعَنْ».

(١٠) ساقط من م.

وَالبَاءُ وَاللامُ[1] [الزّوَائِدُ][2]، وَرُبَّ، وَوَاوُ القَسَمِ[3] وَتَاؤُهُ [وَبَاؤُهُ][4]، وَمُذْ وَمُنْذُ[5]، وَحَاشَا وَعَدَا وَخَلا[6].

- وَعَوَامِلُ النّصْبِ قَبْلَ الرّفْعِ فِي الْمُبْتَدَأِ وَالخَبَرِ: إنَّ، وأنَّ، وَلَيتَ، وَلَعَلَّ، [وَلَكِنَّ،][7] [وَكَأنّ[8]][9]، وَ(لا) النّافِيَةُ لِلْجِنْسِ، كَقَولِكَ: إنَّ زَيدًا قَائِمٌ[10]، [وَلا خَيرًا مِنْ زَيدٍ ذَاهِبٌ][11].
- وَعَامِلَا[12] الرّفْعِ قَبْلَ النّصْبِ[13] فِيهِمَا: (مَا) وَ(لَا) [اللّتَانِ] بِمَعْنَى[14] (لَيسَ)[15]، نَحْوَ: مَا زَيدٌ مُنْطَلِقًا، وَلَا رَجُلٌ أَفْضَلَ مِنْكَ.

---

(١) في م: «وَرُبَّ، وَالبَاءُ وَالكَافُ وَاللّامُ».

(٢) تكملة من م.

والزوائد هي: الأحرفُ الثلاثة الكافُ والباءُ واللامُ، ينظر: الجمل ٦٠، الواضح، للزبيدي ٤٩، ثمار الصناعة ١٧٥.

(٣) في الأصل: «وَالواوُ لِلْقَسَمِ»، والمثبتُ الملائم من ن، وَم، وَل.

(٤) تكملة من م.

(٥) في م: «وَمُنْذُ، وَمُذْ».

(٦) في س: «وَخَلا وَعَدَا».

(٧) ساقط من ل.

(٨) في ن: «وَكَأنّ، وَلَكِنَّ، وَلَيتَ، وَلَعَلَّ»، وفي م: «وَلَكِنَّ، وَكَأنّ، وَلَيتَ، وَلَعَلَّ»، وفي س: «وَكَأنّ، وَلَكِنَّ».

(٩) ساقط من ن.

(١٠) في ن: «ذَاهِبٌ».

(١١) ساقط من ن.

(١٢) في س: «وَعَامِلُ».

(١٣) في س تكررت عبارة: «وَعَامِلُ الرّفْعِ قَبْلَ النّصْبِ»، سهوًا من الناسخ.

(١٤) في ن: «لِمَعْنَى».

(١٥) في لغة أهل الحجاز، وأما بنو تميم فيرفعون ما بعدهما على الابتداء والخبر، ينظر:

- وَنَوَاصِبُ الفِعْلِ، وَجَوَازِمُهُ[1].

- وَ[إلى][2] **غَيرِ عامِلٍ**[3]، وَهُوَ:

- حُرُوفُ العَطْفِ: الـوَاوُ وَالفَاءُ[4] وَثُمَّ وَأَوْ، وَإِمّا[5] [وَأَمْ][6]، وَلَا[7] وَبَلْ وَلَكِنْ وحتّى[8].
- وَحَرْفَا الاسْتِفْهَامِ: الهَمْزَةُ وَ(هَلْ).
- وَ[حَرْفَا الاسْتِقْبال][9] سَوفَ وَالسّينُ.
- وَلَامَا الابْتِدَاءِ وَالتّعْرِيفِ[10].

الكتاب ١/٥٩، المقتضب ٤/١٨٨، المفصل ١٣٤.

(١) تقدّم ذكرها في إعراب الفعل الصحيفة: ٢٣٦، ٢٣٨.

(٢) تكملة من س.

(٣) وتقسيم الحرف إلى عامل وإلى غير عامل منظور فيه إلى الاختصاص بما دخلت عليه، أو عدم الاختصاص، ينظر: الأصول ١/١٦١، علل النحو ١٩٣، ٢١٧، شرح المقدمة المحسبة ١/٢١٦.

(٤) في ن: «الفَاءُ وَالوَاوُ».

(٥) وهذا وفاقًا لمذهب الجمهور وأكثر النحويين، ينظر: الأصول ٢/٥٦، الجمل ١٧، التبصرة والتذكرة ١/١٣١، المقدّمة الجزولية ٧٢، وخلافًا ليونس وأبي عليّ الفارسي وابن كيسان وجماعة من النحويين المحقّقين، فلا يرون (إمّا) من جملة حروف العطف، قالوا: وإنما ذكروها في باب العطف مع (أو) لموافقتها لها في المعنى، ينظر مذهبهم واحتجاجهم في: الإيضاح العضدي ٢٩٧، الفوائد والقواعد ٣٨١، الغرّة، لابن الدهّان ٢/٩٥٠، المفصّل ٤١٧، التسهيل ١٧٤، الجنى الداني ٥٢٩.

(٦) ساقط من ن، وَم.

(٧) في س: «وَألا»، تحريفًا.

(٨) في م: «وَحتّى وَلَكِنْ وَبَل وَلا وَإمّا».

(٩) تكملة من ن.

(١٠) جاء في المفصّل ٤٤٤: «وَهذِهِ اللّامُ وَحْدَها هِي حَرْفُ التّعريفِ عِندَ سِيبويه،

• وَ(لَوْ) فِي الشَّرْطِ.
• [وَ(أَمّا)][1].

[أحوالُ الحرفِ]

وَلا حَالَ لَهُ لِجُمُودِهِ وَلُزُومِهِ وَتِيرَةً وَاحِدَةً[2].

وَالهمزةُ قَبلها هَمزةُ وَصْلٍ مَجْلُوبَةٌ للابتداءِ بها، كَهَمْزَةِ (ابن) و(اسم)، وَعند الخليلِ إنّ حَرفَ التّعريفِ (أل) كَـ(هَلْ) وَ(بلْ)، وَإنما استمرّ بِها التّخفيفُ لِلْكَثْرَةِ»، ومذهبُ الخليل منقولٌ في: الكتاب ٣/٣٢٤، والمقتضب ١/٨٣، واللامات، للزجاجي ٤١، وما نسبه الزمخشريُّ إلى سيبويه، تجدُه منسوبًا له، كذلك، في: شرح المقدمة المحسبة ١/٢٧١، البديع ٢/١/٤١، شرح الكافية الشافية ١/٣١٩.

وتحقيقُ مذهبِ سيبويه أنّ حرفَ التعريف عنده (أل)، حرفًا ثنائيًّا، وفاقًا للخليل، ويخالفه في نوع الهمزة أوّلَها، فهي عند سيبويه همزة وصلٍ، مُعتدٌّ بها في الوضع، كَما يُعتدّ بهمزة (استمع) ونحوه، أمّا همزتُها عند الخليل فهي همزة قطع، وُصلتْ لكثرة الاستعمال، ينظر: الكتاب ٤/٢٢٦، شرح التسهيل ١/٢٥٣، الجنى الداني١٣٨، ١٩٢، التذييل والتكميل٣/٢١٧ -٢١٨، المقاصد الشافية ١/٥٥٠.

والقولُ بأنّ حرف التعريف هو اللام وحدَها قولُ الجمهور: بصريين وكوفيين، والمتأخرين، ينظر: اللامات، للزجاجي ٤١، سرّ الصناعة ١/٣٣٥، اللامات، للهروي ١١٨، شرح التسهيل ١/٢٥٣، الجنى الداني ١٣٨، ١٩٣، رصف المباني ٧١.

(١) في الأصل: «وَمَا»، وفي ل: «وَإمّا» بكسر الهمزة خطأً؛ فقد تقدّم ذكرها في حروف العطف، والمثبتُ الصحيح من م؛ فهي المفتوحة التي «فيها معنى الشرط» المفصل ٤٤١.

(٢) سُئل ابنُ الحاجب عن هذه العبارة وفسّرها في: أماليه ٤/١١٠ -١١١، بقوله: «مَعناهُ أنّه لا يَدلُّ كَدلالةِ الاسمِ وَالفعلِ. فإنّ الاسمَ يَدلُّ عَلى ذاتٍ بِاعتبارِ مَعنى، وَالفعلُ كذَلِك، فَإنّه قَد يَقَعُ مَوقِعَ الاسمِ؛ ألا تَرَى أنّكَ تَقولُ: (جاءَ زَيدٌ يَضْرِبُ

القَوْلُ فِي المُؤَلَّفِ /٥ ب/

[ضروبُ المؤلَّفِ]

الْمُؤَلَّفُ عَلَى ضُرُوبٍ، مِنْها:

[١ -] **المُؤَلَّفُ مِنَ اسْمَيْنِ**، وَهُمَا[١]:

-الْمُبْتَدأُ مَعَ الْمَبْنِيِّ عَلَيهِ[٢]، نَحْوَ [قولِكَ][٣]: زَيدٌ غُلامُكَ، وَعمْرٌو قائِمٌ[٤].

وَوَجْهُ ائْتِلافِهِمَا كَونُ الثَّانِي مُسْنَدًا إلى الأَوَّلِ، مُحَدَّثًا[٥] بِهِ عَنْهُ.

وَتَقعُ الْجُمْلَةُ مَوقِعَهُ فَتَأْخُذُ[٦] حُكْمَيهِ: أَنَّها[٧] حَدِيثٌ عَنِ الأَوَّلِ[٨]، وَذَلِكَ بِسَبَبِ [يَصِلُ][٩] بينَهَا وَبَينَهُ مِنْ ضَمِيرٍ يَرْجِعُ مِنْهَا إِلَيهِ، وَأنَّ مَحَلَّها مَحْكُومٌ عَلَيهِ بِإعْرَابِهِ وَهُوَ الرَّفْعُ.

عَمْرًا)، فـ(يَضْرِبُ عَمْرًا) في مَوضِعِ نَصبٍ عَلَى الحالِ. فَقدْ صار إذنْ دالًّا عَلى ذاتٍ بِاعتبارِ مَعنى، وَلِذلِك يَقعُ صِفةً وَخبرًا، والحرفُ لَيس كَذلِك».

(١) في ن، وَم، وَل: «وَهُوَ».

(٢) يعني به: الخبر، يقولُ سيبويه في (باب المسند والمسند إليه): «فَمِن ذَلكَ الاسمُ المبتدأُ وَالْمَبْنِيُّ عليهِ، وَهُو قولُكَ: (عبدُ الله أَخُوكَ)، و(هَذا أَخُوكَ)»، الكتاب ١/ ٢٣.

(٣) ساقط من ن، وفي س: «كَقَولِكَ».

(٤) في م: «زَيدٌ قائِمٌ، وَعَمْرٌو غُلامُكَ».

(٥) في ن، وَم، وَس، وَل: «ومُحَدَّثًا» بالواو.

(٦) في ن: «فَيَأْخُذُ».

(٧) في م: «حُكْمَهُ بِأَنَّها».

(٨) في ن: «أَوَّلٍ».

(٩) تكملة من ن، وَم، وَس، وَل.

وَهِـيَ إمّـا اسْـمِيَّةٌ، نَحْوَ: زَيـدٌ أَبُـوهُ مُنْطَلِـقٌ، أوْ فِعْلِيَّـةٌ[1]، نَحْـوَ: زَيـدٌ قَـامَ غُلَامُهُ، وزَيدٌ قَامَ، وزَيدٌ إنْ أكْرَمْتَهُ [أَكْرَمَكَ][2]، وزَيدٌ أمَامَكَ أوْ فِي الـدّارِ أوْ مِنَ الكِرَامِ؛ لأنّ التّقْدِيرَ: اسْتَقَرَّ أَمَامَكَ[3].

وَحقُّهَا أنْ تَكُونَ كَالْمَنُوبِ عَنْهُ فِي صِحَّةِ الصّدْقِ وَالكَذِبِ فِيهـا[4]؛ لأنَّ وَجْهَ الائْتِلَافِ هُوَ مَعْنَى الخَبَرِيَّةِ، فَإذَا[5] زَالَ هَذَا الْمَعْنَى فَلَا ائْتِلَـافَ، وَمِـنْ ثَـمّ لَمْ يَسْتَقِمْ: [زَيدٌ هَلْ ضَرَبْتَهُ؟،][6] وَزَيدٌ اضْرِبْهُ، وَعَمْرٌو لا تُكْرِمْهُ، وَبَكْرٌ لَوْلَا أكْرَمْتَهُ.

---

(١) ألحق، هنا، الزمخشريُّ بالجملةِ الفعليةِ الشرطيّةَ (إنْ أكرمتَه أكرمَكَ) والظرفيّةَ (أمامَك/في الدّار/مِن الكرام)، وفي المفصل ٧١، والأنموذج ١٧، جعلهما قسيمَين للجملتَين الفعليةِ والاسميةِ، ليكونَ الخبر الجملة أربعة أنواع وفاقًا لأبي عليّ الفارسي في الإيضاح ٨٧.

(٢) ساقط من م، وفي س: «يُكْرِمَكَ».

(٣) وكذا قدّر الزمخشريُّ متعلقَ الظرف والجارّ والمجرور الواقع خبرًا، في: المفصل ٧١، وفاقًا لجمهور البصريين، وقدّر بعضُهم، كابن السرّاج وابنِ جنّي، المتعلّق اسمًا: مستقرٌّ، ينظر: الأصول ١/٦٣، اللمع ١١٢، وفي المسألة مذاهب ولها حجج تنظر في: الإنصاف ١/٢٤٥، اللباب في علل البناء والإعراب ١/١٣٩ -١٤٠، التذييل والتكميل ٤/٤٩ -٥١.

(٤) ذلك أنّه بالخبر يقع التصديق والتكذيب؛ ألا ترى أنك إذا قلت: (عبدُالله جالسٌ) فإنما الصدق والكذب وقع في جلوس عبدالله لا في عبدالله، ينظر: الأصول ١/٦٢، علل النحو ٣١٤، شرح السيرافي ١/١٥٧.

(٥) في م: «وَإذا»، وفي س: «فإنْ».

(٦) ساقط من س.

-وَالْمُضَافُ مَعَ الْمُضَافِ إِلَيهِ:

وَوَجْهُ ائْتِلَافِهِمَا إِمَّا مَعْنَى الاخْتِصَاصِ، أَوْ مَعْنَى التَّبْيِينِ، فَالاخْتِصَاصُ فِي قَولِكَ: (غُلامُ زَيدٍ)؛ لأنَّ الإضَافَةَ بِمَعْنَى اللَّامِ المَوضُوعَةِ[١] لِلْخُصُوصِيَّةِ، وَالتَّبْيِينُ فِي قَولِكَ: (خَاتَمُ فِضَّةٍ)؛ لأنَّ الإضَافَةَ بِمَعْنَى (مِنْ) [التي][٢] لِلْبَيَانِ[٣]، وَيُقَالُ لِهَذِهِ الإضَافَةِ: الْمَعْنَوِيَّةُ وَالْحَقِيقِيَّةُ[٤]؛ لأنّها مَسُوقَةٌ لِإِفَادَةِ مَعْنًى[٥] [وَإِرَادَةِ حَقِيقَةٍ][٦].

[وَأمّا الصّفَةُ/٥ ب/الْمُضَافَةُ إلى فَاعِلِها أوْ مَفْعُولِهَا، نَحْوَ: (حَسَنِ][٧] الْوَجْهِ)، وَ(ضَارِبِ زَيدٍ)، فَتَأْلِيفٌ وَاقِعٌ لَفْظًا عَلَى طَرِيقِ الشّبَهِ صِفْرٌ عَنِ

---

(١) في س: «مَوضُوعَةً».

(٢) ساقط من ل، وفي س: «التي هِيَ».

(٣) ويفرّقون بين ما كانت بمعنى اللام وما كانت بمعنى (مِن)؛ ذلك أنّ في الأُولى إضافةَ اسمٍ إلى اسمٍ غيره، وفي الأُخرى إضافةَ اسمٍ إلى اسمٍ هو بعضُه، فـ(زيد) غير (غلام)، و(الفضّة) بعض (الخاتم)، ينظر: الأصول ٢/٥، الخصائص ٣/٢٦، ثمار الصناعة ٣٥٧.

(٤) كما يقال لها: المحضة؛ ووجه ذلك أنها ليست في تقدير الانفصال، والإضافة فيها على اللفظ والمعنى، وتفيد أمرًا معنويًّا وهو استفادة المضاف من المضاف إليه التعريف أو التخصيص، ولأنها تضمّنت معنى حرفٍ من حروف الجرّ: اللام أو (مِن)، ينظر: الأصول ٢/٥، اللامات، للزجاجي ٦١، الإيضاح العضدي ٢٧٨، ثمار الصناعة ٣٥٧.

(٥) في م، ول: «مَعْنًى لَهَا».

(٦) ساقط من م، ول.

(٧) ساقط من ل.

الْمَعْنَى(1) كَإِعْرَابِ الفِعْلِ(2)، وَيُقَالُ لَهَا: اللّفْظِيَّةُ وَالْمَجَازِيَّةُ(3).

-وَالْمَوصُوفُ مَعَ الصِّفَةِ، نَحْوَ قَولِكَ: [هَذَا](4) رَجُلٌ كَرِيمٌ.

وَوَجْهُ ائْتِلَافِهِمَا انْضِمَامُ الثّانِي إلى الأَوَّلِ لِلدَّلَالَةِ عَلَى بَعْضِ حَالاتِهِ.

وَتَقَعُ الجُمْلَةُ موقِعَها(5)، كَمَا فِي خَبَرِ الْمُبْتَدَأِ، فَتَأْخُذُ حُكْمَيهَا(6): الْوَصْفِيَّةَ(7) بِالسّبَبِ الوَاصِلِ بَينَهُما وَهُوَ الضّمِيرُ الرّاجِعُ مِنْها(8) إِلَيهِ، وَاتِّصَافَ مَحِلِّها بِإِعْرَابِها رَفْعًا وَنَصْبًا وَجَرًّا، كَقَولِكَ: [هَذَا](9) رَجُلٌ أَبُوهُ كَرِيمٌ، وَرَأَيتُ رَجُلًا يَجْرِي(10) بِهِ فَرَسُهُ، وَمَرَرْتُ بِرَجُلٍ وَجْهُهُ حَسَنٌ.

---

(1) أي: عارٍ من المعنى وخالٍ.

(2) ذلك أنّ إعرابَ الفعل ليس بأصلٍ فيه ولا حقيقيّ كما كان الاسم، لأنه عارٍ من المعاني التي أوجبت الإعراب للاسم، وهي الفاعلية والمفعولية والإضافة، ولأنه باختلاف صيغه يدلّ على الزمان، وبحروفه يدلّ على ما يتضمنه من الحدث، فلم يفتقر إلى إعرابٍ يكشفُ عن معانيه، فإعرابه على هذا غير حقيقي، أي: أنه لا يستحقه بحكم الأصل، إنما يستحقه بشبهه بالاسم، وإنما كان كذلك، لأن المعاني الموجِبة للإعراب لا توجد فيه، ينظر: المرتجل، لابن الخشّاب ٣٢٣.

(3) أي: غير الحقيقية، كما يقال لها: غير المحضة؛ ووجه ذلك أنها في تقدير الانفصال، والإضافة فيها على اللفظ دون المعنى، وتفيد أمرًا لفظيًّا، وهو التخفيف بحذف التنوين أو نون التثنية والجمع، ينظر: الأصول ٢/ ٥، الجمل ٩٤، الإيضاح العضدي ٢٧٨، ثمار الصناعة ٣٥٧.

(4) ساقط من ن، وَم، وَس، وَل.

(5) في م، وَس، وَل: «وَتَقَعُ مَوقِعَه الجُمْلَةُ».

(6) في ن: «فَيَأْخُذُ حُكْمَيهَا»، وَفي م، وَس: «فَتَأْخُذُ حُكْمَهَا».

(7) في م، وَل: «لِلْوَصْفِيَّةِ».

(8) في ن: «مِنْهُما»، ولا وجه للتثنية هنا.

(9) ساقط من ل، ووقع مكانها في م: «جَاءَنِي».

(10) في ل: «تَجْرِيْ».

وَمَا اشْتُرِطَ فِي الجُمْلَةِ الوَاقِعَةِ خَبَرًا مِنْ صِحَّةِ الصِّدْقِ وَالكَذِبِ فِيها=يُشْتَرَطُ[(١)] فِي هَذِهِ[(٢)]، وَإِلَّا وَقَعَ التَّنافُرُ وَلَم يَحْصُلْ وَجْهُ الائْتِلَافِ الذِي هُوَ الدَّلَالَةُ عَلَى حَالِ المَوصُوفِ، وَيَنْزِلُ[(٣)] فِعْلُ مَا هُوَ مِنْ سَبَبِ الْمَوصُوفِ مَنْزِلَةَ فِعْلِهِ، نَحْوَ: (رَجُلٌ كَرِيمٌ أَبُوهُ).

-وَالْمُبْدَلُ [مِنْهُ][(٤)] مَعَ البَدَلِ:

وَوَجْهُ ائْتِلَافِهِما تَوْطِئَةُ الأَوَّلِ لِلثَّانِي وَتَقَدُّمُهُ إِيَّاهُ كَالْمُنَادِي[(٥)] لِيَطَأَ عَقِبَهُ[(٦)]، وَفِي ذَلِكَ ضَرْبٌ مِنَ التَّأْكِيدِ وَالتَّشْدِيدِ.

وَلا يَخْلُو الثَّانِي مِنْ أَنْ يَكُونَ الأَوَّلَ أَوْ بَعْضَهُ أَوْ شَيْئًا[(٧)] [مِنْهُ][(٨)] **٦/أ**/يَتَلَبَّسُ[(٩)] به، نَحْوَ: رَأَيتُ زَيدًا أَخَاكَ، وَضَرَبْتُ عَمْرًا رَأْسَهُ، وَأَعَجَبَنِي زَيدٌ[(١٠)] ثَوبُهُ،

---

(١) في ن، وَم، وَس، وَل: «مُشْتَرَطٌ».

(٢) فغيرُ الخبريّة، كجملة الاستفهام والأمر والنهي ونحوها، = لا يجوز لشيء منها أن يكون وصفًا ولاصلةً ولاخبرًا، ينظر: المسائل البصريات ٧٢٤/١، شرح المقدّمة المحسبة ٤١٧/٢، المفصل ١٦١.

(٣) في ن، وَم، وَس، وَل: «وَيُنَزَّلُ».

(٤) ساقط من م.

(٥) في ن، وَم، وَس، وَل: «كَالْهَادِيْ».

(٦) في ن: «على عَقِبِهِ».

(٧) في ن: «وَشَيْئًا».

(٨) زيادة من ل.

(٩) في م: «يَلْتَبِسُ».

والالتباسُ والتلبّسُ بمعنى واحد =الاختلاطُ والمداخلةُ، ينظر: الصحاح ٩٧٤/٣، والمقاييس ٢٣٠/٥.

(١٠) في م: «عَمْرٌو».

وَأمّا (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حِمَارٍ) عَلَى الغَلَطِ فَكَاسْمِهِ[1]، لا يَقَعُ فِي مَنْطِقٍ جَزْلٍ[2].

وَلَيسَ بِمَشْرُوطٍ فِيهِما أنْ يَتَطَابَقَا[3] تَعْرِيفًا وَتَنْكِيرًا، وَيُشْتَرَطُ فِي البَدَلِ النّكِرَةِ أنْ تُوصَفَ[4]، كقوله [تعالى: ﴿بِٱلنَّاصِيَةِ ۝١٥] [5]نَاصِيَةٖ كَٰذِبَةٍ ۝١٦﴾[6].

-وَالْمُؤَكَّدُ مَعَ التّأْكِيدِ[7]:

وَوَجْهُ ائْتِلافِهِما إِزَالَةُ الثّانِي الاشْتِبَاهَ[8] عَنِ الأَوَّلِ، وَسَهْوًا[9] عَسَى أنْ يَقَعَ فِي تَعْلِيقِ الحُكْمِ بِهِ مِنَ النّاطِقِ، أوْ إرادَةُ[10] الشُّمُولِ وَالإحاطَةِ، نَحْوَ: جاءَنِي زَيدٌ نَفْسُهُ وَعَيْنُهُ[11] وَالقَوْمُ[12] كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ[13].

---

(١) في ن: «وَكَاسْمِهِ».

(٢) في م: «لَا يَقَعُ إلّا فِي مَنْطِقٍ غَيرِ جَزْلٍ».

(٣) في س: «وَإنْ تَطَابَقَا»، تحريفًا.

(٤) في م: «يُوصَفَ».

وكذا اشترط الزمخشريُّ وصفَ النكرة المبدلة من معرفة في المفصل ١٦٧، والأنموذج ٢٠، وفاقًا لمذهبُ الكوفيين والبغداديين في: شرح الجمل، لابن عصفور ٢٩١/١، شرح التسهيل ٣٣١/٣، التذييل والتكميل ١٤/١٣.

(٥) ساقط من ن، وَم، وَس، وَل.

(٦) العلق: ١٦.

(٧) ومراد الزمخشريِّ: التوكيد المعنويّ.

(٨) في م، وَل: «الالْتِبَاسَ».

(٩) في ن: «سَهْوًا» بلا عاطف، وفي س: «وَالسَّهْوَ» مُعرّفًا.

(١٠) في م، وَس، وَل: «وَإرادَةُ».

(١١) في م، وَل: «أوْ عَينُهُ».

(١٢) في م: «أوِ القُومُ».

(١٣) في ن، وَم، وَس، وَل: «وَأَجْمَعُونَ».

وَمِنْ حَقِّ الأَوَّلِ أنْ يَكُونَ مَعْرِفَةً[١].

-والْمَعْطُوفُ مَعَ الْمَعْطُوفِ عَلَيهِ[٢]:

وَالعَطْفُ عَلَى نَوعَينِ[٣]: بِحْرَفٍ، نَحْوَ: جَاءَنِي زَيدٌ وَعَمْرٌو، وَبِغَيرِ حَرْفٍ[٤]، نَحْوَ: جَاءَنِي زَيدٌ أَبُو عَمْرٍو[٥].

وَوَجْهُ ائْتِلَافِهِما فِي الأَوَّلِ اشْتِراكُهُما فِي حُكْمٍ وَاحِدٍ، وَ[فِي][٦] الثَّانِي بَيَانُ[٧] الْمَعْطُوفِ عَلَيهِ[٨] وتَخْلِيصُهُ إيَّاهُ نَحْوًا مِنْ تَخْلِيصِ[٩] الصِّفَةِ خَلَا أَنَّهُ اسْمٌ

---

(١) قوله: «حَقِّ الأَوَّلِ» يعني به: المؤكَّد.

وتوكيدُ المعرفة توكيدًا معنويًّا مما اتفقت عليه الجماعة، أمّا توكيد النكرة معنويًّا ففيه خلاف بينهم، حاصله الآتي:

ذهبَ الجمهورُ والبصريون إلى المنع مطلقًا، ينظر: الكتاب ٣٨٦/٢، الأصول ٢٣/٢، علل النحو ٣٨٧، اللمع ١٦٩، التبصرة والتذكرة ١٦٥/١، ونُقِل عن الكوفيين والأخفش جوازُ توكيد النكرة المؤقّتة المحدودة، كما نُقِل عن الكوفيين أو بعضِهم جوازُ توكيد النكرة مطلقًا، سواء أكانت مؤقتة محدودة أم غيرها، ينظر: المفصل ١٥٨، الغرّة، لابن الدهّان ٧٨١/٢، أسرار العربية ٢٩٠، الإنصاف ٤٥١/٢، شرح الجمل، لابن خروف ٣٤١/١، شرح الجمل، لابن عصفور ٢٧٢/١، التسهيل ١٦٥.

(٢) في ن، وَم، وَس، وَل: «والْمَعْطُوفِ عَلَيهِ مَعَ الْمَعْطُوفِ».

(٣) في ن: «ضَرْبَين».

(٤) وهو عطف البيان.

(٥) في م، وَل: «وَالعَطْفُ عَلَى نَوعَينِ: بِحَرْفٍ، وَبِغَيرِ حَرْفٍ، نَحْوَ: جَاءَنِي زَيدٌ وَعَمْرٌو، وَجَاءَنِي زَيدٌ أَبُوعَمْرٍو»، ووقع في س: «أَخُوكَ زَيدٌ»، موضع «زَيدٌ أَبُوعَمْرٍو».

(٦) تكملة من م، وَل.

(٧) في ل: «تِبْيَانُ».

(٨) في ن: «بيانُ الْمَعْطُوفِ الْمَعْطُوفَ عَلَيهِ».

(٩) في ن، وَم، وَس، وَل: «وَتَلْخِيصُهُ ... مِنْ تَلْخِيصِ».

دالٌّ عَلَى ذَاتٍ وَالصِّفَةُ [دالّةٌ][1] عَلَى حَالٍ[2].

-وَذُو الحَالِ مَعَ الحَالِ:

وَوَجْهُ ائْتِلَافِهِمَا بَيَانُ الحَالِ هَيْئَةَ صَاحِبِهَا عِنْدَ حُدُوثِ الفِعْلِ مِنْهُ أوْ بِهِ[3]، نَحْوَ: ضَرَبْتُ زَيدًا قَائِمًا، أيْ: حَالَ[4] قِيَامِي أوْ قِيَامِهِ.

وَحَقُّهَا **/٦ ب/** أنْ تَتَنَكَّرَ وَيَتَعَرَّفَ صَاحِبُها؛ لأنَّهُما إذا تَطَابَقَا تَعْرِيفًا أَوْ تَنْكِيرًا[5] أَبَيَا إلّا أنْ يَتَطَابَقَا[6] إعْرَابًا نِزَاعًا إلى عِرْقِهِما فِي الوَصْفِيَّةِ، إلّا إذا تَقَدَّمَتْ [عَلَيهِ][7] وَهُمَا نَكِرَتَانِ[8]، نَحْوَ قَوْلِهِ:

---

(١) زيادة من س.

(٢) تنظر وجوه اشتراك الصفة وعطف البيان وافتراقهما في: الأصول ٢/٤٥، والتبصرة والتذكرة ١/١٨٣، ورسالة في الفرق بين النعت والبدل وعطف البيان، لابن السِّيد ٢٠٢ -٢٠٣، ٢٠٥، والغرّة، لابن الدهّان ٢/٨٥٥ -٨٥٦.

(٣) في م: «بِهِ أوْ مِنْهُ».

(٤) في م، ول: «فِي حالِ».

(٥) في م: «وتَنْكِيرًا».

(٦) في ن، وم، ول: «أَبَيَا أنْ لا يَتَطَابَقَا»، وفي س: «أَبَيَا أنْ يَتَطَابَقَا»، والصحيح ما في الأصل.

ونقل أبو عاصم الاسفندريُّ هذه العبارة من كلام الزمخشريّ، بتصرّف يسير، في: شرحه للمفصل، المسمّى (المقتبس في توضيح ما التبس)، يقول: «وَفي كتابِ (المفردِ وَالمؤلّفِ): أنّهما إِذا تَطابَقَا تَعْرِيفًا أَبَيَا إلّا أنْ يَتطابقَا إِعْرابًا، نِزاعًا إلى عِرْقِهما»، ١/٧٣ (تحقيق مطيع الله).

(٧) ساقط من ن.

(٨) ولمجيء صاحب الحال نكرةً مسوّغاتٌ أُخَرُ، منها: أنْ يُخصّص بوصفٍ أو بإضافة، أو أن يُسبق بنفي أو استفهام، تنظر المسوّغات وأمثلتها وتخريجاتها في: شرح المقدمة

لِمَيّةَ(١) مُوحِشًا طَلَلٌ [قَدِيمُ](٢)

المحسبة ٣١٣/٢، شرح التسهيل ٢٣١/٢، توضيح المقاصد ٧٠١/٢.

(١) في ن، وَم، وَس، وَل: «لِعَزَّةَ».

(٢) ساقط من م، وَل.

وفي هذا الشاهد تحقيقات أوردها فيما يلي:

أوّلا: روايةُ البيتِ الشاهد، جاءت رواية النسخة الأصل «لِمَيَّةَ مُوحِشًا طَلَلٌ قَدِيمٌ»، وهو وفاق روايته في المفصّل ١١٣، والكشاف ١٤٢/٤، غير أنّ أوّله فيهما، وفي النسختين ن، وَس: «لِعَزَّةَ»، وَروتْ النسختان الأخريان م وَل البيتَ الشاهد: «لِعَزّة َمُوحِشًا طَلَلٌ».

ثانيًا: تمامُ البيتِ الشاهد، على الرواية الأولى يكون تمامه: «عَفَاهُ كُلُّ أَسْحمَ مُسْتَدِيمُ»، من الوافر، ينظر: ديوان كثيّر ٥٣٦، التمام ٩٢، شرح اللمع، للباقولي ٣٢٣/١، الرضي١/٢/٦٥١، وتمام الرواية الثانية: «يَلُوحُ كَأَنّهُ خِلَلُ»، فيكون من مجزوء الوافر، ينظر: ديوان كثيّر ٥٠٦، مجالس العلماء ١٣١، ١٣٢، كتاب الشعر ٢٢٠/١، ٢٤٥، ٥١٤/٢، أمالي ابن الشجري ٩/٣.

ثالثًا: في نسبة البيت، توافرت المصادر على نسبة البيت لكثيّر عزّة، بروايتَيه، فالشاهد: «لِمَيَّةَ مُوحِشًا طَلَلٌ قَدِيمٌ»، وقع في ديوانه ٥٣٦ بيتًا مفردًا، وفي: التبصرة والتذكرة ٢٩٩/١، وكشف المشكلات ١٢٧/١، والرواية الأخرى «لِعَزّةَ مُوحِشًا طَلَلٌ»، وقعتْ في الديوان ٥٠٦، لا سابقَ لها ولا لاحقَ، وفي: الكتاب ٢٧٦/١ (ط بولاق)، وتحصيل عين الذهب ٢٧٩، والتنبيه والإيضاح، لابن برّي ٣٢٨/٢، وألفيتُ البغداديَّ يقول: «وَهذا البيتُ مَن رَوى أوّلَه: (لِعَزَّةَ مُوحِشًا) قال: هُو لِكُثيّر عَزّة؛ ومَن رواهُ: (لِمَيَّةَ مُوْحِشًا) قال: إنّه لِذي الرُّمّةِ؛ فَإنّ (عَزّةَ) اسمُ محبوبةِ كثيّرٍ، وَ(مَيّةَ) اسمُ محبوبةِ ذِي الرُّمّةِ»، خزانة الأدب ٢١١/٣، ولم أقفْ على البيت برواياته في ديوان ذي الرمّة، ولم أجده مَنسوبًا له فيما توافَر من مصادر.

-وَالْمِقْدَارُ مَعَ مُمَيِّزِهِ[1]:

وَوَجْهُ ائْتِلَافِهِما رَفْعُ الإبْهامِ بِالثّانِي عَنِ الأَوَّلِ[2]، نَحْوَ: عِنْدِي عِشْرُونَ دِرْهَمًا، وَمَنَوَانِ سَمْنًا، وَقَفِيزَانِ بُرًّا، وَقَدْرُ راحَةٍ سَحَابًا، وَعَلَى التّمْرَةِ مِثْلُها زُبْدًا.

-وَالْمُسْتَثْنَى مَعَ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ:

وَوَجْهُ ائْتِلَافِهِما دُخُولُهُما تَحْتَ الاسْتِثْنَاءِ وَجَرْيُ فِعْلِهِ[3] عَلَيهِما، وَإنْ كانَ أَحَدُهُما مُثْبَتًا لَهُ وَالآخَرُ مَنْفِيًّا عَنْهُ فِي قَولِكَ[4]: جَاءَنِي القَومُ إلّا زَيدًا، وَمَا جَاءَنِي أحَدٌ إلّا زَيدٌ.

والذي تطمئنُّ إليه النفسُ أن البيت لِكُثّير عزّة من الوافر، صدره: «لِعَزّةَ مُوحِشًا طَلَلٌ قَدِيمُ»، وتمامه: «عَفَاهُ كُلُّ أَسْحمَ مُسْتَدِيمُ» وفاقًا لِرواية الزمخشريِّ الشاهدَ في كتبه الأخرى، ثم إنّه لم يُعهدْ اسمُ (ميّةَ) في شعرِ كُثّير، ولا نُقِل البيت عن شاعرٍ غيره، وقد قال السيوطيّ: «رأيتُ الزمخشريَّ في شواهدِ سيبويه أنشدَ المصراعَ هكذا: لِعَزّةَ مُوحِشًا طَلَلٌ قَدِيمُ»، ينظر: شرح شواهد المغني ١/٢٤٩.

(١) وقع في س: «غَيرِه»، تحريفًا.

وهو تمييز المفرد أو الذات، ينتصبُ عن تمام الاسم، ينظر: الأصول ١/٣٠٦، التعليقة ٢/٣٩، وذكر الزمخشريُّ في المفصل ١١٧، أنّ «تَمييز المفردِ أَكثرُه فِيما كانَ مِقْدارًا: كَيلاً كَـ(قفيزانِ)، أَو وَزْنًا كـ(مَنَوانِ)، أو مِساحةً كـ(مَوضِعِ كَفٍّ)، أو عَدَدًا كـ(عِشْرون)، أو مِقْياسًا كـ(مِلْؤه وَمِثْلُها)».

(٢) جاء بعدها في نسخة س: «فِي الجُمْلَةِ، نَحْوَ: طابَ زَيدٌ نَفْسًا، وَفِي مُفْرَدٍ، ...»، ولا أُراه إلّا مُقحمًا؛ فالكلام هنا مَسوقٌ لتمييز المفرد، وسيذكرُ الزمخشريُّ، بعدُ، تمييزَ الجملة في (المؤلّف من الفعل والاسم)، لذا فالتفصيلُ بالجملة والمفرد وكذا التمثيلُ بنحو (طابَ زَيدٌ نَفْسًا)، ليس هذا موضعه.

(٣) في ن، وَم، وَس، وَل: «حُكْمِهِ».

(٤) في م: «نَحْوِ قَولِكَ».

-وَالصِّفَةُ [الْمُشَبَّهَةُ][1] وَالْمَصْدَرُ مَعَ فَاعِلِهِما أَوْ مَفْعُولِهِما[2]:

وَوَجْهُ ائْتِلَافِهِما كَوَجْهِ ائْتِلَافِ الفِعْلِ مَعَ الفَاعِلِ أَوِ الْمَفْعُولِ[3]؛ لأَنَّهُما مُتَفَرِّعَانِ[4] عَلَيهِ، مُشَبَّهَانِ بِهِ[5].

وَأَمَّا [نَحْوُ][6] (مَعْدِي كَرِب، وبَعْلَبَكّ، وَبَيْنَ بَيْنَ، وَبَيتَ بَيتَ، وَخَمْسَةَ عَشَرَ)= فَوِزَانُهُ وِزَانُ الكَلِمِ الْمُرَكَّبَةِ مِنَ/**٧ أ**/الحُرُوفِ الْمَبْسُوطَةِ[7]؛ حَيثُ لَمْ يُنْظَرْ فِي تَرْكِيبِها[8] إلى وَجْهٍ وَمُقْتَضٍ.

[**٢** -] وَمِنْها **الْمُؤَلَّفُ مِنَ الفِعْلِ وَالاسْمِ**، وَهُوَ:

-الفِعْلُ مَعَ الفَاعِلِ:

وَوَجْهُ ائْتِلَافِهِما الإِسْنَادُ، نَحْوَ: ضَرَبَ زَيدٌ، وَيَقُومُ عَمْرٌو، وَاضْرِبْ [أَنْتَ][9].

---

(١) تكملة من ن، وَس.

(٢) في م، وَل: «وَمَفْعُولِهما».

(٣) في ن، وَم، وَس، وَل: «وَالْمَفْعُولِ».

(٤) في ن، وَم، وَس، وَل: «مُفَرَّعَانِ».

(٥) في م: «وَمُشَبَّهَانِ بِهِ».

(٦) ساقط من ن.

وهذه الأمثلة مما رُكِّب من اسمين فوقع في كلامهم علَمًا أو ظرفًا أو حالًا أو عددًا.

(٧) هي الألفاظُ التي يُتَهجّى بها أسماءُ مُسمّياتها، ومنها رُكِّبتِ الكلِمُ، فقولُك: (ضاد)، اسمٌ سُمّيَ به (ضَهْ) من(ضَرَبَ) إذا تهجّيته، ينظر: الكشاف ١٢٨/١، تفسير الفخر الرازي ٢/٢.

(٨) في ن، وَم، وَس، وَل: «تراكِيبِها».

(٩) ساقط من ن.

وَأَمّا [نَحْوُ](1) : (بَرِقَ نَحْرُهُ، وَتَأَبَّطَ شَرًّا، وَشَابَ قَرْنَاها(2)، وَذَرَّى حَبًّا)= فَفِيهِ ما فِي : (ضَرَبَ زَيدٌ) فِي أَصْلِهِ(3).

-وَالفِعْلُ مَعَ الْمَفْعُولِ :

وَوَجْهُ ائْتِلَافِهِما تَأْكِيدُ الْمَفْعُولِ لِلْفِعْلِ أَوْ تَوقِيتُهُ(4) أَوْ وُقُوعُهُ عَلَيهِ أَوْ فِيهِ أَوْ مَعَهُ أَوْ لأَجْلِهِ، نَحْوَ: ضَرَبْتُهُ ضَرْبًا [وَضَرْبَةً](5) وَضَرْبَتَينِ، وَضَرَبْتُ زَيدًا يَومَ الجُمُعَةِ أَمامَكَ(6)، وَضَرَبْتُهُ وَعَمْرًا(7)، وَضَرَبْتُهُ تَأْدِيبًا لَهُ.

-وَالفِعْلُ مَعَ الحَالِ وَالتّمْيِيزِ وَالْمُسْتَثْنَى :

فَالحَالُ يَجْرِي مَجْرَى التَّوْقِيتِ.

وَالتّمْيِيزُ بَيَانٌ لِوَجْهِ مُلابَسَةِ الفِعْلِ(8) لِلنّفْسِ(9) [وَالشّحْمِ](10) فِي : طَابَ زَيدٌ نَفْسًا، وَتَفَقَّأَ شَحْمًا.

---

(1) ساقط من م، وَس.

ويعني بهذه الأمثلة ما كان تركيبه إسناديًّا.

(2) في ن، وَم، وَس، وَل: «وَشَابَ قَرْنَاها، وَتَأَبَّطَ شَرًّا».

(3) إذ هو علَم منقول من الجملة الفعلية.

(4) في م، وَل: «وَتَوقِيتُهُ».

وتأكيد الفعل وتوقيته كلاهما للمفعول المطلق.

(5) تكملة من ن، وَم، وَس، وَل.

(6) في م: «أَوْ أَمامَكَ».

(7) في س: «ما صَنَعْتَ وَأَباكَ».

(8) في س: «مُلابَسَةِ الفِعْلِ الفاعِلَ».

(9) في ن: «بِالنّفْسِ»، وفي س: «كَالنّفْسِ».

(10) في الأصل: «وَالجِسْمِ»، والمثبتُ الملائمُ من ن، وَم، وَل.

وَالْمُسْتَثْنَى اتِّصَالُهُ بِالفِعْلِ عَلَى طَرَيقِ اتِّصَالِهِ بِالْمَفْعُولِ [بِهِ][1].

[٣ -] وَمِنْها **المُؤَلَّفُ مِنَ الحَرْفِ وَالاسْمِ**، وَهُوَ:

-حَرْفُ التَّعْرِيفِ مَعَ المُعَرَّفِ [بِهِ][2]:

ووَجْهُ[3] ائْتِلافِ الحُرُوفِ/**٧ ب**/مَعَ الأَسْمَاءِ[4] تَبْيينُها لَهَا[5]؛ لأنّها تُفِيدُ مَعَانِيَها فِيها فَيَحْصُلُ الامْتِزَاجُ [بينَها][6] وَالخُلْطَةُ بِحَسَبِ تِلْكَ المَعَانِي.

-وَحَرْفُ النّدَاءِ مَعَ المُنَادَى:

وَحَقِيقَتُهُ تَعَلُّقُ[7] هَذا الاسْمِ بِفِعْلٍ مُضْمَرٍ[8]، قَالَ سِيبَوَيْهُ [(ت ١٨٠هـ)]

= وهذا تمييزُ الجملة أو النِّسبَة، يَنتصبُ عن تمام الكلام، ينظر: الأصول ٣٠٦/١، المفصل ١١٦، المرتجل ١٦٢.

(١) ساقط من م، وَل.

يريدُ: اتّصالَ الْمُسْتَثْنَى بِالفعلِ كاتّصالِ الْمَفعُولِ بِالفعلِ، ووجه الشّبَه أَنّ المستثنى والمفعولَ يَأتيان بعد تمام الكلامِ بالفعلِ والفاعلِ، ينظر: المفصل ١٢١، التخمير ٤٦٩/١، شرح المفصل، لابن يعيش ٢١٦/٢.

(٢) تكملة من ن.

(٣) في ل: «ووَجُوهُ».

(٤) في ن، وَم، وَس، وَل: «ائْتِلافِ الحُرُوفِ وَمُتَعَلَّقَاتِها».

(٥) في ن، وَم، وَس، وَل: «بَيِّنَةٌ».

(٦) ساقط من م وَل، وفي س: «بَينهُما».

(٧) في ل: «تَعَلُّقُه».

(٨) وهذا مذهبه في ناصب المنادَى في المفصل ٨٦، وفاقًا لمذهب جمهور البصريين، ينظر: الكتاب ٢٩١/١، والمقتضب ١٨٢/٢، ٢٠٢/٤، والأصول ٢٤٠/١، وذهب غيرهم إلى أنّ ناصب المنادى هو حرف النداء نفسه أو هو حرف النداء على سبيل العِوضيّة من الفعل، أو هو أداة النداء، وهي اسم فعل لا حرف، تنظر تلك المذاهب في:

فِي تَمْثِيلِهِ[(١)] : «يَا إِيَّاكَ أَعْنِي»[(٢)] ، إِلَّا أَنَّ الفِعْلَ اُعْتُزِمَ عَلَى اطِّرَاحِهِ وَتَنَاسِيهِ ؛ لِسَدِّ هَذا الصَّوتِ[(٣)] مَسَدَّهُ مَعَ اسْتِقَلالِهِ بِغَرَضٍ أَوْجَبَ أَنْ [يُسْحَبَ][(٤)] عَلَيهِ ، فَمِنْ ثَمَّ[(٥)] نَظَرْنَا[(٦)] فِي التَّأْلِيفِ إِلَيهِ لا إلى الفِعْلِ ، وَجَعَلْنَاهُ تَأْلِيفًا بِرَأْسِهِ غَيرَ تَأْلِيفِ الفِعْلِ مَعَ الْمَفْعُولِ.

وَلا يَخْلُو الْمُنَادَى مِنْ أَنْ يَكُونَ مُضَافًا ، أَوْ مُضَارِعًا لَهُ[(٧)] ، أَوْ نَكِرَةً[(٨)] ، أَوْ مُفْرَدًا مَعْرِفَةً ، فَالثَّلاثَةُ الأُوَلُ مُعْرَبَةٌ بِالنَّصْبِ ، وَالرَّابِعُ مَبْنِيٌّ عَلَى الضَّمِّ ، كَقَولِكَ : يَا عَبْدَاللهِ ! ، وَيَا خَيرًا مِنْ زَيدٍ ! ، وَيَا رَاكِباً ! ، وَيَا زَيدُ !.

الإيضاح العضدي ٢٢٧ ، وكتاب الشعر ١/٦٧ ، الخصائص ٢/٢٧٦ ، المقتصد ٢/٧٥٣ -٧٥٤ ، الإيضاح في شرح المفصل ١/١٥ ، شرح الرضي ١/١/٤٠٨ ، التذييل والتكميل ١٣/٢١٩ -٢٢٣.

(١) في س : «تَمْثِيلُهُ».

(٢) الكتاب ١/٢٩١.

(٣) كذا وقع في النسخ جميعها ، ويعني به : حرف النداء.

(٤) في الأصل ، وَن ، وَل : «يُسْتَحَب» ، تحريفًا ، وفي س : «يُسْجَم» ، والصحيح المثبتُ من م.

(٥) بعدها في نسخة م أُقحمتْ عبارةُ : «لَمْ يَسْتَقِمْ : (هَلْ ضَرَبْتُهُ)» ، ولا وجْهَ لها.

(٦) في م : «نَظَرًا» ، تحريفًا.

(٧) أي : شبيه المضاف ، وهو ما اتّصل به شيءٌ من تمام معناه ، قبل النداء ، إمّا بعمَلٍ أو عطفٍ ، فالأوّل نحو : (يا حسنًا وجهُه) ، و(يا طالعًا جبلًا) ، والثاني نحو : (يا ثلاثةً وثلاثين) تنادى رجلًا ، ينظر : المقتضب ٤/٢٢٤ ، الأصول ١/٣٤٤ ، الإيضاح العضدي ٢٤٨.

(٨) أي : نكرة غير مقصودة ، كما يوضّحه مثال الزمخشريِّ : (راكبًا).

وَإذا قُصِدَ بِالنِّداءِ الاسْتِغَاثَةُ دَخَلَتْ[1] عَلَيهِ لامٌ مَفْتُوحَةٌ لِلْمُسْتَغَاثِ، مَكْسُورَةٌ لِلْمُسْتَغَاثِ لَهُ، كَقَولِكَ: يَا لَلّهِ لِلْمُسْلِمِينَ[2].

[٤ -] وَمِنْها **الحَرْفُ [المُؤَلَّفُ]**[3] **مَعَ الفِعْلِ**:

-وَهُوَ [(قَدْ)][4] مَعَ الْمَاضِي لِتَقْرِيبِهِ مِنَ الحَالِ[5]، وَمَعَ الْمُضَارِعِ لِتَقْلِيلِهِ[6]، نَحْوَ قَولِ[1] الْمُؤَذِّنِ: قَدْ قَامَتِ الصّلاةُ، وَقَولِهِمْ: «إنّ الكَذُوبَ

---

(١) في م: «دَخَلَ».

(٢) وهو أثَرٌ منقول عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه، قيل: إنه لَمّا طُعِنَ في المحراب صاح: «يا لَله لِلمسلمين»، ينظر: المقتضب ٤/٢٥٤، التعازي والمراثي ٢٢٢، النهاية في غريب الحديث والأثر ٣/٢٣٣، ورُوي الأثر بلفظ «يا لَله، يا لَلمسلمين»، مُستغيثًا بهما، ينظر: اللامات، للزجاجي ٨٨، والجمل ١٦٧، ورصف المباني ٢٢٠.

(٣) ساقط من م.

(٤) تكملة من ن، وَم، وَس، وَل.

(٥) وكذا صرّح به في: الكشاف ٢/٢٦٣، والمفصل ٤٣٣، والأنموذج ٣٣، وفاقًا للزجاجي في حروف المعاني ١٣، وكلامُ الزمخشريِّ في المفصّل والأنموذج يدلُّ على أنّ التقريب لا ينفكّ عن معنى التوقّع، وهذا تفسير الخليل الذي نقله سيبويه، يقول: «وأمّا (قَدْ) فجوابٌ لِقولِه: (لَمّا يَفعلْ)، فَتقولُ: (قَد فعَلَ)، وزعَمَ الخليلُ أنّ هذا الكلامَ لِقومٍ يَنتظرونَ الخبَر»، الكتاب ٤/٢٢٣.

وقد ذكروا أنّ (قد) تفيدُ مع الماضي، أيضًا، التحقيقَ، تنظر هذه المعاني الثلاثة في: الأزهية ٢١١ -٢١٣، شرح المقدّمة المحسبة ١/٢١٢، ٢٦٨، رصف المباني ٣٩٢، الجنى الداني ٢٥٥.

(٦) وهو وفاق ما ورد في المفصل ٤٣٣، والأنموذج ٣٣.

قَدْ يَصْدُقُ»(٢).

-[وَ(سَوفَ)](٣) وَالسّينُ لِلتّسْوِيفِ(٤) فِي: سَيَفْعَلُ، وَسَوفَ يَفْعَلُ(٥). **/٨أ/**

[٥ -] وَأمّا **المُؤَلّفُ مِنْ حَرْفَينِ**، نَحْوَ: لَولا، وَلَوما، وَهَلّا(٦)، [وَلَمّا](٧)،

= وأورَد غيره لـ(قد) مع المضارعِ ثلاثةَ معانٍ أُخَر، هي: التّكثير، والتّوقّع، والتّحقيق، ينظر: حروف المعاني ١٣، الأزهية ٢١١ -٢١٣، رصف المباني ٣٩٢، الجنى الداني ٢٥٦ -٢٥٩.

(١) في س: «كَقَولِ».

(٢) هذا المَثَلُ يُضربُ للرّجلِ تَكونُ الإساءَةُ هِي الغالبةُ عَليهِ، ثُمّ يَكونُ منه الهنَة من الإحسان، ينظر: الأمثال، لأبي عبيد ٥٠، مجمع الأمثال ١/١٧، المستقصى في أمثال العرب ١/٤٠٩.

(٣) ساقط من م.

(٤) ينظر معنى التسويف والتنفيس في: الكتاب ٤/٢٣٣، حروف المعاني ٥، وقد عدّهما الزمخشريُّ في حروف الاستقبال، ينظر: المفصل ٤٣٤، الأنموذج ٣٣، قال في المفصّل: «وفي (سَوف) دلالةٌ عَلى زيادةِ تَنفيسٍ»، وجعل منه مثالَ سيبويه: «سوّفتُه»، أي: قلتُ له مرّةً بعد مرّة: (سوفَ أَفعلُ)، ينظر: الكتاب ٤/٢٣٣، الصحاح ٤/١٣٧٨، البديع ٢/١/٤٣٨.

(٥) في ن: «سَوفَ يَفْعَلُ، وَسَيَفْعَلُ»، وفي م وَل: «سَيَقُولُ، وَسَوفَ يَقُولُ».

(٦) وهذه الأحرف الثلاثة للتحضيض، تركّبت من (لو) مع (لا) أو(ما)، ومن (هل) مع (لا)، تنظر: الكتاب ١/٩٨، ٣/١١٥، المقتضب ٣/٧٦، حروف المعاني ٥، الأزهية ١٦٩، المفصل ٤٣١.

(٧) ساقط من س.

وهي الجازمة مركّبةً من (لم) النافية (وما)، عدّها الزمخشريُّ في حروف النفي، وقال: «هِي(لَم) ضُمّتْ إليها (مَا)، فازدادَتْ في معناها أنْ تَضمّنَتْ مَعنى التّوقّعِ والانتظارِ

وَأَلّا[1]، وَأَمّا[2]، [وَإِمّا][3] =فَكَـ(مَعْدِي كَرِب).

[٦ -] وَمِنْها **المُؤَلَّفُ [مِنْ]**[4] **المُفْرَدِ وَالمُؤَلَّفِ**، وَهُوَ عَلَى ضُرُوبٍ:

- مِنْها الاسْمُ مَعَ المُؤَلَّفِ، وَهُوَ:

وَاسْتَطالَ زَمانُ فِعلِها»، المفصل ٤١٩، وهذا مذهب الجمهور، وقيل: هي بسيطة، ينظر: الأصول ١٥٧/٢، الإيضاح العضدي ٣٢٨، الجنى الداني ٥٩٣.

(١) كذا ضُبطتْ مشدّدةً في النسخ جميعها، وهي من حروف التحضيض، جعلوها نظيرَ (لَولا ولَوما وهَلّا)، ينظر: الكتاب ٩٨/١، حروف المعاني ٥، المفصل ٤٣١، وقيل: إنّ أصلها (هَلّا)؛ أُبدلت الهاءُ همزةً، فتكون مركبة من (هَلْ)، و(لا) النافية، وقيل: أصلها (أنْ) الناصبة للفعل أو المخفّفة و(لا) النافية، ينظر: شرح السيرافي ١٥٤/٣، مفتاح العلوم ٣٠٧، شرح المفصل، لابن يعيش ٢٦١/٨، الجنى الداني ٥٠٩ -٥١٠.

قلتُ: وكذا (أَلَا) المخفّفة الاستفتاحية، فهي في مذهب الزمخشريّ «مُركبةٌ مِنْ هَمْزَةِ الاسْتِفهامِ وَحَرْفِ النّفيِ، لإعِطاءِ مَعْنى التّنبيهِ عَلَى تَحقّقِ ما بَعْدَها»، الكشّاف ١٨٠/١.

(٢) وهي مُركّبةٌ من (أَنْ) المصدرية و(مَا) الزائدةُ المُؤكّدةُ المعوَّضة من (كان)، يقول الزمخشريُّ: «وَمِنهُ (أَمّا أَنتَ مُنْطَلِقًا اِنطَلَقْتُ)، وَالمعنى: لأَنْ كُنْت مُنْطَلِقًا، وَ(مَا) مَزِيدَةٌ مُعَوَّضَةٌ مِن الفِعْلِ الْمُضْمَرِ» المفصّل ١٢٦، وتنظر (أمّا) المركبة في: حروف المعاني ٦٤، الأزهية ١٤٦، الجنى الداني ٥٢٨.

(٣) ساقط من ن، وَم، وَس.

يقول الزمخشريُّ: «هي (إنْ) الشّرطيةُ ضُمّت إليها «مَا» مُؤكِّدَةً لِمَعنى الشّرْطِ»، الكشاف ٤٤٠/٢، ويسمّيها الجزاءَ المؤكَّدَ حرفُه بـ(ما)، في كتابَيه: المفصل ٤٣٩، ٤٥١، والأنموذج ٣٤، وينظر: المقتضب ٣٤/٤، حروف المعاني ٦٤، الأزهية ١٤٢، ١٤٣، رصف المباني ١٠٣، الجنى الداني ٥٣٥.

(٤) في الأصل: «مَعَ»، والمثبتُ الملائمُ من ن، وَم، وَس، وَل.

• اسْمُ الزّمانِ(١)، وَشِبْهُهُ، مُضَافًا إلى الجُمْلَةِ، نَحْوَ قولِهِ تَعالى: ﴿يَوۡمَ يَقُومُ ٱلنَّاسُ﴾(٢)، وَ﴿يَوۡمُ لَا يَنطِقُونَ﴾(٣)، وَقَـولِهِمْ: جِئْتُـكَ أوَانَ(٤) الحَجّـاجُ أَمِيرٌ، وَآتِيكَ(٥) إذا احْمَـرّ البُسْـرُ، وَإذا قَـامَ زَيـدٌ، وَإذا زَيـدٌ قـائِمٌ، وَلَمّـا [جَاءَ](٦) كَلَّمْتُهُ.

وِمِنْهُ(٧):

بِآيَةِ يُقْدِمُونَ(٨) الخَيلَ شُعْثًا(٩)

وَاجْلِسْ حَيثُ زَيدٌ جالِسٌ وَحَيثُ جَلَسَ زيدٌ.

وَهَـذِهِ الجُمْلَـةُ(١٠) فِـي تَأْوِيـلِ الْمُفْـرَدِ، أيْ: يَـومَ قِيـامِ النّـاسِ، وَامْتِنَـاعِ نُطْقِهِمْ، وَأَوَانَ إِمَارَةِ الحَجَّاجِ.

• وَالاسْمُ الْمَوصُولُ مَعَ صِلَتِهِ، نَحْوَ: (الذي أَبُوهُ قائِمٌ)، وَ(الـذِي قَـامَ

---

(١) في ل: «اسْمٌ لِلزّمانِ».

(٢) المطففين: ٦.

(٣) المرسلات: ٣٥.

(٤) في س: «زَمَنَ».

(٥) في م، ول: «أَتَيتُكَ».

(٦) تكملة من ن، وَم، وَس، وَل.

(٧) أي: مما يُضاف إلى الجملة لشبهه بالزمان المبهم.

(٨) في ن، وَم، وَل: «تُقْدِمُونَ»، بالتاء.

(٩) من الوافر، عجزه: «كَأَنّ عَلَى سَنَابِكِها مُدَاما»، والبيت منسوب للأعشى في الكتاب ١١٨/٣، وليس في ديوانه، يقول البغداديُّ: «ولم أرَهُ منسوبًا للأعشى إلّا في كتابِ سيبويه»، الخزانة ٥١٤/٦.

(١٠) في م: «جُمْلَةٌ».

أَبُوهُ)، وَالصِّلَةُ كَالصِّفَةِ فِي كَونِها جُمْلَةً يَصِحُّ فِيها الصِّدْقُ وَالكَذِبُ[1].

وَالأَسْمَاءُ الْمَوصُولَةُ: (الذِي وَالتِي)، وَمُثَنّاهُمَا وَمَجْمُوعُهُما، وَ(مَا وَمَنْ)، وَ(أيٌّ) فِي قَولِهِمْ: عَرَفْتُ[2] أَيُّهُمْ فِي الدّارِ، أيْ: الذِي فِي الدّارِ مِنْهُمْ، وَ(ذُو) فِي لُغَةِ طَيِّئٍ[3].

-وَمِنْها الحَرْفُ مَعَ الْمُؤَلَّفِ، [وَهُوَ ضَرْبانِ، أَحدُهُما][4] نَحْوَ:

لامِ الابْتِدَاءِ وَالقَسَمِ فِي: لَزَيدٌ مُنْطَلِقٌ، /٨ ب/ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ﴾[5]، وَوَاللهِ لَيَفْعَلَنَّ[6]، وَلَقَدْ فَعَلَ.

- وَحَرْفَي الاسْتِفْهامِ.
- وَالحُرُوفِ الْخَمْسَةِ[7] العَوَامِلِ فِي الْمُبْتَدَأِ وَالخَبَرِ.

---

(١) أي: جملة خبريّة، وهذا شرط جملة الخبر وجملة النعت، كما تقدّم، ولا يجوز لشيء من الجمل الإنشائية أن تكون صلةً ولا نعتًا ولا خبرًا، ينظر: الأصول ٢/٢٦٧، المسائل البصريات ١/٧٢٤، شرح المقدّمة المحسبة ٢/٤١٧، المفصل ١٨٥.

(٢) في م، وَل: «عَلِمْتُ».

(٣) ينظر: تهذيب اللغة ١٥/٤٤، التبصرة والتذكرة ١/٥٢٠، الأزهية ٢٩٣، أمالي ابن الشجري ٣/٥٤.

(٤) تكملة من ن.

(٥) النحل: ١٢٤.

جاء في الأصل، وَس: «وإن الله»، وهي في م، وَل: «وإن ربّك» وفاقًا للمصحف.

(٦) في ل: «لَتَفْعَلَنَّ».

(٧) في م: «السّتَةِ».

وما أُثْبِتَ بالمتن في عِدّة الأحرف الناسخة المشبهة للفعل =وفاقُ مذهبِه في المفصّل ١٧٧، قلتُ: وهو مذهب سيبويه في الكتاب: ٢/١٤١، ١٤٧، وتبعه المبردُ وابنُ السرّاج

- وَنَوَاصِبِ الفِعْلِ، وَجَوَازِمِهِ غَيرَ(إنْ)[1].
- وَهَلَّا ضَرَبْتَهُ، وَلَولا أَكْرَمْتَهُ.
- وَأَمَّا زَيدٌ فَمُنْطَلِقٌ[2].

وَ[الثَّاني][3] نَحْوَ حُرُوفِ الجَرِّ وَالعَطْفِ.

إلَّا أنَّ بَينَ القَبِيلَين[4] فَصْلًا، وَهُوَ أنَّ التَّأْلِيفَ فِيما دَخَلَتْ عَلَيهِ تِلْكَ الحُرُوفُ سَابِقٌ لِدُخُولِهَا، وَفِيما دَخَلَتْ عَلَيهِ هَذِهِ مُقَاوِدٌ لَهُ مُسَاوِقٌ[5]؛ لأنَّ دُخُولَهَا عِلَّةُ [ذَلِكَ][6] التَّأْلِيفِ وَمُقْتَضِيهِ[7].

والزُّبيدي، ينظر: المقتضب: ٤/١٠٧، والأصول ١/٢٢٩ والواضحُ ٦١، وذهب جماعةٌ إلى أنها ستّةٌ، منهم الثمانينيُّ وعبدُ القاهر وابنُ الخشّاب، ينظر: الفوائد والقواعد ٢٢٩، المقتصد ١/٤٤٣، المرتجل ١٦٩، ووجه ذلك أنّ مَن عدّها خمسةً جعل المفتوحةَ فرعًا عن المكسورة أو العكسُ، ومَن عدّها ستّةً جعلهما أصلَين، ينظر: التذييل والتكميل ٥/٥ -٦، المقاصد الشافية ٢/٣١٣.

(١) ضُبطتْ في س: «إنّ»، بالكسرة والتشديد، ولا وجه له، فالمشدّدة ليستْ من الجوازم لتُستثنى منها، إنّما هي من الحروف الخمسة مما تقدّم قريبًا، قلتُ: واستثناءُ الزمخشريِّ لحرف الشرط (إنْ) من جملة الجوازم، ليذكره مع المؤلَّفِ من (المفرَد مع المؤلّفين)، مما سيأتي.

(٢) و(أمّا) هنا بخلاف التي قدّم الزمخشريُّ ذكرَها فيما تألّف من حرفين، بالصحيفة: ٢٦٠، فهذه «(أمّا) فِيها مَعْنى الشّرْطِ»، المفصل ٤٤١، وهي حرفٌ بسيطٌ، تنظر في: الأزهية ١٤٤، الجنى الداني ٥٢٢.

(٣) تكملة من ن.

(٤) أحدُ القبيلَين (لامُ) الابتداء وما بعدها من الأحرف إلى (هلّا، ولولا، وأمّا)، والقبيلُ الآخر حروفُ الجرّ وحروف العطف.

(٥) في م: «مُقَاوِدٌ، وَلَهُ مُسَاوِقٌ»، وَفي س: «مُقَاوِدٌ لَها، مُسَاوِقٌ».

(٦) ساقط من م، وَل.

(٧) في س: «وَمُقْتَضِيَةٌ لَهُ»، وفي ل: «وَمُقْتَضِيَتُهُ».

[٧ -] وَمِنْها **المُؤَلَّفُ مَعَ المُؤَلَّفِ**[(١)]، وَهُوَ[(٢)]:

-جُمْلَتَا الشَّرْطِ والجَزاءِ.

-وَجُمْلَتَا العَطْفِ[(٣)]فِي [نَحْوِ][(٤)] قَولِكَ: جَاءَ زَيدٌ وَخَرَجَ [عَمْرٌو، وَزَيدٌ أخُوكَ][(٥)] وعَمْرٌو صَاحِبُكَ.

-وَالجُمْلَتَانِ فِي [نَحْوِ][(٦)] قَولِهِ تَعَالَى: ﴿ذَٰلِكَ قَوۡلُهُم بِأَفۡوَٰهِهِمۡ يُضَٰهِـُٔونَ﴾[(٧)].

-[وَ(قَالَ)][(٨)] وَ[الجُمْلَةُ][(٩)] المَحْكِيَّةُ بَعْدَهَا.

[٨ -] وَمِنْهَا **المُفْرَدُ مَعَ المُؤَلَّفَينِ**، وَهُوَ: حَرْفُ[(١٠)] الشَّرْطِ، وَمِنْ أَسْمَائِهِ: (مَا، وَمَنْ[(١١)]، وَأَيٌّ، وَأنَّى، وَمَتَى، وَأَينَ).

---

(١) في ن، وَس، وَل: «مِنَ المُؤَلَّفَينِ».

(٢) في م، وَس، وَل: «وَهُمَا».

(٣) في الأصل: «وَجُمْلَتَا العَطْفِ، وَالجُمْلَتَانِ فِي نَحْوِ...»، ولا وجه لزيادة عبارة (وَالجملتَانِ) معطوفة، إذِ العطف بالواو يقتضي المغايرة، والجملتان في الأمثلة المذكورة، بعدُ، هما جملتا العطف.

(٤) ساقط من ن، وَم، وَس، وَل.

(٥) ساقط من ل.

(٦) ساقط من م.

(٧) التوبة: ٣٠.

فالجملة الأولى: (ذَلِكَ قَولُهم)، والجملة الأخرى: (يُضاهِئُون).

(٨) ساقط من س.

(٩) ساقط من ن، وَم، وَس، وَل.

(١٠) في م: «حُرُوفُ».

وقد ذكر الزمخشريُّ أنّ للشرط حرفَان، هما: (إنْ) و(لَوْ)، «يَدخلان عَلى جملتَين، فَيجعلان الأُولى شَرطًا والثانيةَ جزاءً»، المفصل ٤٣٧، ونحوه في الأنموذج ٣٤.

(١١) في س: «مَنْ وَمَا».

[٩ -] وَمِنْها **المُؤَلَّفُ/ ٩ أ/ مَعَ المُؤَلَّفِينِ**، وَهُوَ [حَرْفُ الشَّرْطِ][1]: (مَهْمَا، وَحَيْثُمَا، وَإِذْمَا) مَعَ جُمْلَتَي الشَّرْطِ وَالجَزَاءِ.

[نوعَا المؤلَّفِ]

وَهَذِهِ الْمُؤَلَّفَاتُ عَلَى نوعَينِ:

-**نَوعٍ مُفِيدٍ**: يَصِحُّ السُّكُوتُ عَلَيهِ، وَتَتَسَاوَى[2] فِيهِ الجُمْلَتَانِ مِنَ الفِعْلِ وَالفَاعِلِ وَالْمُبْتَدَأِ وَالخَبَرِ، وَمَا عَدَاهُما مِمّا يَجُوزُ أَنْ يُسْكَتَ عَلَيهِ، كَالنّدَاءِ وَالْمَنَادَى=مَرْجِعُهُ إِلَيهِما[3]، وَتُسَمّى[4] الجُمْلَةُ كَلامًا.

-[وَنَوعٍ][5] [آخَرَ **غَيرِ مُفِيدٍ**:][6] حُكْمُهُ حُكْمُ الْمُفْرَدِ فِي حَاجَتِهِ إِلى جُزْءٍ آخَرَ يُؤَلَّفُ مَعَهُ حَتّى يَنْعَقِدَ مِنْهُما[7] كَلامٌ وَيَصِحَّ[8] السُّكُوتُ عَلَيهِ، كَقَولِكَ: غُلامُ زَيدٍ قَائِمٌ، وَجَاءَ رَجُلٌ كَرِيمٌ[9]، وَزَيدٌ نَفْسُهُ فِي الدّارِ، إِنّما[10] صَارَتْ[11] كَلامًا مَسْكُوتًا عَلَيهِ بِـ(قَائِمٍ)، وَبِـ(جَاءَ)، وَبِـ(فِي الدّارِ)،

---

(١) زيادة من س.

(٢) في ن، وَم، وَس، وَل: «وَالقَانُونُ».

(٣) أي: إلى جملتَي الفعل والمبتدأ.

(٤) في ل: «وَيُسَمّى».

(٥) ساقط من ل.

(٦) تكملة من م.

(٧) في ن: «مَعَهُما».

(٨) في ن، وَم، وَس، وَل: «يَصِحُّ»، بلا واو.

(٩) في س: «وَرَجُلٌ كَرِيمٌ جَاءَ».

(١٠) في م: «وَإِنّما».

(١١) في ن، وَم، وَس، وَل: «صَارَ».

وَلَولاها(١) لَمْ يُفَرّقْ بَينَ الْمُفْرَدِ وَالْمُؤَلَّفِ حُكْمًا.

[وَاللهُ أَعْلَمُ](٢) [بِالصَّوَابِ، وَالحَمْدُ للهِ وَصَلَوَاتُهُ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ](٣).

كَتَبَهُ إِبْرَاهِيمُ بْنُ يَحْيَى بْنِ أَبِي حِفَاظٍ الْمِكْنَاسِيِّ(٤) [(ت ٦٦٦هـ)].

(١) في ل: «وَلَولاهُ».

(٢) ساقط من ن، وَس.

(٣) ساقط من ن، وَم، وَل، ومكانها في س: «الحَمْدُ للهِ عَلَى التّمامِ، ولِلرسُولِ المصْطَفَى مُحمّدٍ أفضَلُ الصّلاةِ والسّلامِ».

(٤) وخاتمة ن: «تَمَّ كِتَابُ (الْمُفْرَدِ وَالْمُؤَلَّفِ) وَقْتَ رُبُعِ النَّهارِ يَومَ الجُمْعَةِ مِنْ شَهْرِ اللهِ الْمُبَارَكِ رَبِيعِ الآخِرِ سَنَةَ سِتٍّ وَعِشْرِينَ وَسَبْعِمائَةٍ مِنَ الهِجْرَةِ، عَلي يَدَيِ العَبْدِ الضَّعِيفِ الْمُحْتَاجِ إلى عَونِ اللهِ مُحَمّدِ بنِ سُلَيمانَ بنِ بَهْرامَويهِ»

وخاتمة م: «نَجزَ كِتَابُ (الْمُفْرَدِ وَالْمُؤَلَّفِ) بِفَضْلِ اللهِ وَمَنِّهِ، وَالحَمْدُ للهِ وَحْدَهُ، وَصَلَوَاتُهُ عَلَى مَنْ لا نَبِيَّ بَعْدَهُ، عَلَى يَدَيِ العَبْدِ الفَقِيرِ أَحْمَدِ بْنِ مُحَمّدٍ الشّهِيرِ بِشَمْسٍ الخَيْوَقِيِّ الخَوارِزْمِيّ».

وخاتمة س: «تَمّ الكِتَابُ، بِعَونِ الملِكِ العَلامِ، عَلَى يَدِ العَبْدِ الضَّعِيفِ المحْتَاجِ إلى رَحْمَةِ رَبِّهِ اللّطِيفِ أَحْمَدَ بنِ أَبي بَكْرِ بنِ أَحْمَدَ السَّنْفِيّ، عَفَا اللهُ عَنْهُ وَعَنْ والِدَيهِ وَعَنْ مَشائِخِهِ وَعَنْ جَمِيعِ المسلِمِينَ، وَحَسْبُنا اللهُ وَنِعْمَ الوَكِيلُ»

وخاتمة ل: «تَمَّ (الْمُفْرَدُ وَالْمُؤَلَّفُ) تَعْلِيقًا، بِحَمْدِ اللهِ وَحُسْنِ عَونِهِ، وَصَلَوَاتُهُ [عَلَى] سَيِّدِنا مُحَمّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ».

ثبت المصادر والمراجع:

• أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، تأليف محمد بن أحمد المقدسي البشاري، نشرة مكتبة مدبولي، القاهرة، مصورة عن طبعة ليدن، الطبعة الثالثة، ١٤١١هـ=١٩٩١م.

• ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيّان الأندلسي، تحقيق وشرح ودراسة الدكتور رجب عثمان محمد، مراجعة الدكتور رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ=١٩٩٨م.

• أزهار الرياض في أخبار القاضي عياض، لشهاب الدين المقّري الأندلسي، ضبطه وحققه وعلق عليه مصطفى السقا وإبراهيم الإبياري وعبد العظيم شلبي، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٣٥٨هـ=١٩٣٩م.

• الأزهية في علم الحروف، تأليف علي بن محمد الهروي، تحقيق عبد المعين الملُّوحي، من مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٣٩١هـ=١٩٧١م.

• أساس البلاغة، تأليف جار الله أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري، مركز تحقيق التراث، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٥م.

• أسرار العربية، تأليف أبي البركات الأنباري، عُني بتحقيقه محمد بهجة البيطار، مطبعة الترقي بدمشق، ١٣٧٧هـ=١٩٥٧م، من منشورات المجمع العلمي العربي بدمشق.

• إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين، تأليف: عبد الباقي بن عبدالمجيد اليماني، تحقيق الدكتور عبد المجيد دياب، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ=١٩٨٦م.

• الأصول في النحو، لابن السراج، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٧هـ=١٩٨٧م.

• الألفات، لابن خالويه، تحقيق الدكتور علي حسين البوّاب، مكتبة المعارف،

الرياض، ١٤٠٢هـ=١٩٨٢م.

• أمـالي ابـن الشـجري، تحقيق ودراسـة الـدكتور محمـود محمـد الطناحي، مكتبـة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ=١٩٩٣م.

• الأمالي النحويّة، لأبي عمرو ابن الحاجب، تحقيق هـادي حمـودي، عـالم الكتب ومكتبة النهضة العربية، بيروت/لبنان، ١٤٠٥هـ=١٩٨٥م.

• الأمثال، لأبي عبيـد القاسـم بـن سلام، تحقيق وتعليـق وتقـديم الـدكتور عبدالمجيد قطامش، دار المأمون للتراث، دمشق، الطبعة الأولى، ١٩٨٠م.

• إنباه الـرواة على أنبـاه النحـاة، لجمـال الـدين القفطـي، تحقيـق محمـد أبـو الفضـل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافيـة، بيروت، الطبعـة الأولى، ١٤٠٦هـ=١٩٨٢م.

• الانتصار لسيبويه على المبرد، لأبي العباس ابن ولّاد، دراسة وتحقيق الدكتور زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ=١٩٩٦م.

• الأنسـاب، للسـمعاني، اعتنـى بتصـحيحه والتعليـق عليـه عبـد الـرحمن بـن يحيـى المعلمـي اليماني، مطبعـة مجلـس دائـرة المعـارف العثمانيـة، حيـدرآباد، الطبعـة الأولى، ١٣٩٧هـ= ١٩٧٧م.

• الإنصـاف في مسـائل الخـلاف بـين النحـويين البصـريين والكوفيين، تـأليف أبـي البركـات الأنبـاري، تعليق محمـد محيـي الـدين عبـد الحميد، المكتبـة العصـرية، بيروت، ١٤٠٧هـ=١٩٨٧م.

• الأنموذج في النحو، تصنيف محمود بن عمر الزمخشري، اعتنى به سـامي بـن حمـد المنصور، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ=١٩٩٩م.

• الإيضاح العضديّ، صنّفه أبوعليّ الحسن بن أحمد الفارسيّ، تحقيق حسن شـاذلي فرهود، دار العلوم، الرياض، الطبعة الثانية، ١٤٠٨هـ=١٩٨٨م.

● الإيضاح في شرح المفصل، لابن الحاجب، تحقيق الأستاذ الدكتور إبراهيم محمد عبدالله، دار سعد الدين، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ=٢٠٠٥م.

● الإيضاح في علل النحو للزجاجي، تحقيق الدكتور مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٣هـ=١٩٧٣م

● البديع في علم العربية، لأبي السعادات مجد الدين ابن الأثير، تحقيق الدكتور فتحي أحمد عليّ الدين والدكتور صالح بن حسين العايد، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ، من منشورات معهد البحوث العلمية -مركز إحياء التراث الإسلامي.

● بغية الطلب في تاريخ حلب، تأليف كمال الدين ابن العديم، حقّقه وقدّم له سهيل زكّار، دار الفكر، بيروت/لبنان، الطبعة الأولى، ١٩٧٨م.

● بغية الوعاة في طبقات اللغويّين والنحاة، لجلال الدين السيوطيّ، تحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبيّ، الطبعة الأولى، ١٣٨٤هـ=١٩٦٥م.

● البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث، لأبي البركات، كمال الدين الأنباري، تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤١٧هـ=١٩٩٦م.

● البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، تأليف مجد الدين بن يعقوب الفيروزآبادي، تحقيق محمد المصري، منشورات مركز المخطوطات بجمعية إحياء التراث الإسلامي، الصفاة/الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ=١٩٨٧م.

● تاج التراجم في طبقات الحنفية، لأبي الفداء زين الدين بن قطلوبغا السودوني، تحقيق محمد خير رمضان يوسف، دار القلم، بيروت/لبنان، ودمشق/سوريا، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ=١٩٩٢م.

● تاج العروس من جواهر القاموس، للمرتضى الزبيدي، المطبعة الخيرية، مصر،

١٣٠٦هـ/١٣٠٧هـ.

• تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، تأليف شمس الدين الذهبي، حققه وضبط نصه وعلّق عليه الدكتور بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت/لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ=٢٠٠٣م.

• التبصرة والتذكرة، لأبي محمد الصيمري، تحقيق الدكتور فتحي أحمد مصطفى عليّ الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ=١٩٨٢م، من مطبوعات مركز البحث العلمي.

• تحصيل عين الذهب من معدن جواهر الأدب في علم مجازات العرب، صنّفه الأعلم الشنتمري، حقّقه وعلّق عليه الدكتور زهير عبد المحسن سلطان، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ=١٩٩٢م.

• تحفة الأديب في نحاة مغني اللبيب، لجلال الدين السيوطي، دراسة وتحقيق الدكتور حسن الملخ والدكتورة سهى نعجة، عالم الكتب الحديث، إربد/عمّان، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ=٢٠٠٥م.

• التخمير= شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير، تأليف صدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي، تحقيق الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة العبيكان، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ=٢٠٠٠م.

• التدوين في أخبار قزوين، لأبي القاسم الرافعي القزويني، تحقيق عزيز الله العطاردي، دار الكتب العلمية، بيروت/لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ=١٩٨٧م.

• التذييل والتكميل في شرح التسهيل، لأبي حيان الأندلسي، حققه الدكتور حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى، سنيّ الطبع مختلفة.

• التذييل والتكميل، لأبي حيان الأندلسي، مصورة عن نسخة دار الكتب المصرية، الجزء الأول منها تحت رقم (٦٠١٦)، وبقية الأجزاء برقم (٦٢) نحو.

• التسهيل= تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لابن مالك، حقّقه محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي، القاهرة، ١٣٨٨هـ = ١٩٦٨م.

• التصريح بمضمون التوضيح، للشيخ خالد الأزهري، تحقيق الدكتور عبد الفتاح بحيري، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ=١٩٩٧م.

• التعازي والمراثي، للمبرد، حققه وقدم له محمد الديباجي، دار صادر، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٢هـ=١٩٩٢م.

• التعريفات، للعلامة علي بن محمد الشريف الجرجاني، تحقيق الدكتور محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار النفائس، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ=٢٠٠٣م.

• التعليقة، شرح كتاب سيبويه لأبي علي الفارسي، تحقيق وتعليق الدكتور عوض القوزي، مطبعة الأمانة، القاهرة، ومطابع الحسني، الرياض، الطبعة الأولى، سني الطبع مختلفة.

• تفسير الرازيّ= التفسير الكبير ومفاتيح الغيب، للفخر الرازيّ محمّد بن عمر، دار الفكر، بيروت/لبنان، الطبعة الثالثة، ١٤٠٥هـ=١٩٨٥م.

• التمام في تفسير أشعار هذيل مما أغفله أبوسعيد السكري، لأبي الفتح عثمان بن جني، حقَّقه وقدَّم له أحمد ناجي القيسي وخديجة الحديثي وأحمد مطلوب، وراجعه الدكتور مصطفى جواد، مطبعة العاني، بغداد، الطبعة الأولى، ١٣٨١هـ.

• التنبيه والإيضاح عمّا وقع في الصحاح، تأليف أبي محمد ابن برّي المصري، تحقيق مصطفى حجازي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الأولى، ١٤٠٠هـ=١٩٨٠م، من مطبوعات مجمع اللغة العربية.

• تهذيب اللغة، لأبي منصور الأزهري، تحقيق عبد السلام هارون ورفاقه، الدار المصرية للتأليف والنشر والترجمة، القاهرة، ١٣٨٤هـ=١٩٦٤م.

• توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، لابن أم قاسم المرادي، تحقيق

الدكتور عبد الرحمن على سليمان، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٣٩٧هـ=١٩٧٧م.

• ثمار الصناعة في علم العربية، لأبي عبد الله الحسين بن موسى الدينوري، دراسة وتحقيق الدكتور محمد الفاضل، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ=١٩٩٠م.

• الجمل في النحو، صنّفه أبو القاسم الزجاجي، حقّقه الدكتور علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ودار الأمل، الأردن، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ=١٩٨٤م.

• الجمل، لعبد القاهر الجرجانيّ، شرح ودراسة وتحقيق يسري عبد الغني عبد الله، دار الكتب العلمية، بيروت/لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ=١٩٩٠م.

• جمهرة الأمثال، لأبي هلال العسكري، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم وزميليه، المؤسسة العربية الحديثة، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٨٤هـ=١٩٦٤م.

• جمهرة اللغة، لابن دريد، دار صادر، بيروت، مصوّرة عن طبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الهند، ١٣٤٤هـ.

• الجنى الداني في حروف المعاني، صنعة الحسين بن قاسم المرادي، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة والأستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ=١٩٩٢م.

• الجواهر المضية في تاريخ الحنفية، تأليف محيي الدين عبد القادر ابن أبي الوفاء القرشي الحنفي، تحقيق الدكتور عبد الفتاح الحلو، دار هجر للطباعة والنشر، الجيزة/مصر، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ=١٩٩٣م.

• حروف المعاني، صنّفه أبو القاسم الزجاجي، حقّقه وقدّم له الدكتور علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ودار الأمل، إربد، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ=١٩٨٦م.

• الحلل في إصلاح الخلل، لأبي محمّد ابن السيد البطليوسيّ، تحقيق سعيد عبد الكريم سعودي، دار الرشيد للنشر، بغداد، ١٩٨٠م، من منشورات وزارة الثقافة والإعلام.

• الحماسة، لأبي عبيدة البحتري، تحقيق الدكتور محمد إبراهيم حوَّر وأحمد محمد عبيد، نشرة المجمع الثقافي، أبو ظبي/الإمارات، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ=٢٠٠٧م.

• خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تأليف عبد القادر البغدادي، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الرابعة، ١٤٢٠هـ=٢٠٠٠م.

• الخصائص، تأليف ابن جني، حقّقه محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، بيروت، مصوّرة عن طبعة دار الكتب المصرية، ١٣٧٠هـ=١٩٥١م.

• الدر الثمين في أسماء المصنفين، تأليف أبي طالب تاج الدين ابن الساعي، حقّقه وعلق عليه أحمد شوقي بنين ومحمد سعيد حنشي، دار الغرب الإسلامي، تونس، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ=٢٠٠٩م.

• ديوان الأدب، تأليف أبي إبراهيم الفارابي، تحقيق الدكتور أحمد مختار عمر، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، ١٣٩٥هـ=١٩٧٥م، من مطبوعات مجمع اللغة العربية.

• ديوان الزمخشري، تحقيق عبد الستار ضيف، مؤسسة المختار، القاهرة/مصر، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ=٢٠٠٤م.

• ديوان النابغة الذبياني، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٩٩٠م.

• ديوان كثيّر عزّة، تحقيق إحسان عبّاس، دار الثقافة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٧١م.

• رسالة في الفرق بين النعت والبدل وعطف البيان =ضمن كتاب رسائل في اللغة،

لأبي محمد بن السيد البطليوسي، قرأها وحققها وعلق عليها الدكتور وليد محمد السراقبي، مطبوعات مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ=٢٠٠٧م.

- رصف المباني في شرح حروف المعاني، للمالقي أحمد بن عبد النور، تحقيق أحمد محمد الخرّاط، مطبعة زيد بن ثابت، دمشق، ١٣٩٥هـ=١٩٧٥م، من مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.
- الزمخشري، تأليف الدكتور أحمد محمد الحوفي، مطبعة البيان العربي، نشرة دار الفكر العربي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٨٨هـ=١٩٦٦م.
- الزمخشري: آثاره ومنهجه النحوي، إعداد عبد الحميد قاسم النجار، رسالة ماجستير مقدّمة إلى قسم اللغة العربية والدراسات الإسلامية، كلية التربية، جامعة الفاتح، ليبيا، ١٩٨٢م.
- الزمخشري: حياته وآثاره، للدكتور هلال ناجي، مجلة عالم الكتب، العدد: ٤، ١٤١١هـ=١٩٩٠م.
- الزمخشري: سيرته -آثاره -مذهبه النحوي، تأليف كمال جبري عبهري، دار الجنان للنشر والتوزيع، عمّان/الأردن، الطبعة الأولى، ٢٠١٤م.
- سقط الزند، لأبي العلاء المعرّي، دار بيروت ودار صادر، بيروت/لبنان، ١٣٧٦هـ=١٩٥٧م.
- سلّم الوصول إلى طبقات الفحول، لحاجي خليفة، تحقيق محمود عبد القادر الأرناؤوط، مكتبة إرسيكا، إستانبول/تركيا، ٢٠١٠م، من منشورات منظمة المؤتمر الإسلامي، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية بإستانبول.
- سير أعلام النبلاء، تأليف شمس الدين الذهبي، تحقيق شعيب الأرناؤوط وبشار معروف، وآخرون، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٥هـ=١٩٨٥م.

• شذرات الذهب في أخبار من ذهب، تأليف عبدالحي ابن العماد الحنبلي، تحقيق عبدالقادر الأرناؤوط ومحمود الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ=١٩٨٦م.

• شرح أبيات المفصّل، للإمام فخر الدين البيكباركي الخوارزمي، دراسة وتحقيق محمد نور رمضان يوسف، منشورات كلية الدعوة الإسلامية، طرابلس/ليبيا، الطبعة الأولى، ١٩٩٩م.

• شرح أبيات مغني اللبيب، تصنيف عبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق عبد العزيز رباح وأحمد يوسف دقاق، دار المأمون للتراث، دمشق/سوريا، الطبعة الأولى، ١٤٠١هـ=١٩٨١م.

• شرح التسهيل، لابن مالك، تحقيق الدكتور عبد الرحمن السيد والدكتور محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ=١٩٩٠م.

• شرح الجمل لابن خروف، تحقيق ودراسة الدكتورة سلوى محمد عرب، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ=١٩٩٨م.

• شرح الجمل لابن عصفور، تحقيق الدكتور صاحب أبو جناح، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ=١٩٩٩م.

• شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، تحقيق الدكتور حسن الحفظي ويحيى بشير مصري، جامعة الإمام، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ=١٩٩٤م.

• شرح الكافية الشافية، تأليف جمال الدين ابن مالك، حققه وقدّم له الدكتور عبد المنعم هريدي، دار المأمون للتراث، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ=١٩٨٢م، من منشورات مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.

• شرح اللمع، لابن برهان العكبري، تحقيق الدكتور فايز فارس، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ=١٩٨٤م.

• شرح المفصل، لابن يعيش، تحقيق الدكتور عبد اللطيف بن محمد الخطيب، مكتبة دار العروبة، الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٣٥هـ=٢٠١٤م.

• شرح المقدمة المحسبة، لطاهر بن أحمد بن بابشاذ، تحقيق خالد عبد الكريم، المطبعةالعصرية، الكويت، الطبعةالأولى، ١٩٧٦م.

• شرح جمل الزجاجي، لابن بابشاذ، تقديم وتحقيق الدكتور علي توفيق الحمد، عالم الكتب الحديث، إربد/الأردن، الطبعة الأولى، ٢٠١٦م.

• شرح شواهد مغني اللبيب، للسيوطي، وقف على طبعه وعلق حواشيه أحمد ظافر كوجان، نشرة لجنة التراث العربي، ١٣٨٦هـ=١٩٦٦م.

• شرح كتاب سيبويه للسيرافي، حقّقه وقدّم له وعلّق عليه مجموعة من الأساتذة، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، تواريخ الطبع متعددة.

• شروح سقط الزند، للتبريزي والبطليوسي والخوارزمي، تحقيق الأساتذة مصطفى السقا وعبد الرحيم محمود وعبد السلام هارون وإبراهيم الأبياري وحامد عبد المجيد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة/مصر، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨هـ=١٩٨٧م.

• الصحاح= تاج اللغة وصحاح العربية، تأليف إسماعيل بن حمّاد الجوهري، تحقيق أحمد عبد الغفور عطّار، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٤هـ=١٩٨٤م.

• طبقات المفسرين، لجلال الدين السيوطي، تحقيق علي محمد عمر، مكتبة وهبة، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٩٦هـ=١٩٧٦م.

• طبقات المفسرين، لمحمد بن علي بن أحمد الداوودي شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت/لبنان، ١٤٠٣هـ=١٩٨٣م.

• العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين، تأليف تقي الدين محمد بن أحمد الفاسي المكي، تحقيق محمد حامد الفقي وفؤاد سيد ومحمود الطناحي، مؤسسة الرسالة، بيروت/لبنان، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ=١٩٨٦م.

• علل النحو، لأبي الحسن الورّاق، تحقيق ودراسة الدكتور محمود جاسم الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ=١٩٩٩م.

• عمدة ذوي الهمم على المحسبة في علمي اللسان والقلم، لابن هطيل اليمني، دراسة وتحقيق الدكتور شريف عبد الكريم نجار، دار عمّار، عمّان/الأردن، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ=٢٠٠٨م.

• العين، للخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق الدكتور مهدي المخزومي والدكتور إبراهيم السامرائي، دار الرشيد للنشر، بغداد، ١٩٨٠م.

• الغرّة، لابن الدهّان =الغرّة في شرح اللمع لابن الدّهان (الجزء الثاني)، مصورة عن نسخة قليج علي، تركيا، برقم (٩٤٩)، ومنه نسخة فلمية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، برقم (٥٧٠٤).

• الغرّة، لابن الدهّان=الغرة في شرح اللمع، من أوّل باب (إنّ وأخواتها) إلى آخر باب (العطف) لأبي محمد سعيد ابن الدهّان، دراسة وتحقيق فريد بن عبد العزيز الزامل، دار التدمرية، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٣٢هـ=٢٠١١م.

• الغريب المصنّف، لأبي عبيد القاسم بن سلّام، تحقيق الدكتور محمد المختار العبيدي، المجمع التونسي للعلوم، ودار سحنون، تونس، الطبعة الثانية، ١٤١٦هـ=١٩٩٦م.

• الفوائد والقواعد، لعمر بن ثابت الثمانيني، تحقيق الدكتور عبد الوهاب الكحلة، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ=٢٠٠٢م.

• القاموس المحيط، تأليف مجد الدين الفيروزآبادي، دار الجيل، بيروت، دون تاريخ.

• قلائد الجمان في فرائد شعراء هذا الزمان، المشهور بـ(عقود الجمان في شعراء هذا الزمان)، لكمال الدين ابن الشعّار الموصلي، تحقيق كامل سلمان الجبوري، دار الكتب العلمية، بيروت/لبنان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥م.

• الكافيـة في النحـو، لابن الحاجـب، تحقيق الـدكتور طـارق نجـم، دار الوفاء، جدة، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ=١٩٨٦م.

• كتاب الألفات ومعرفة أصولها، لأبي عمرو الداني، تحقيق الدكتور غانم قدّوري الحمد، دار عمّار، عمّان/الأردن، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ=٢٠٠٨م.

• كتاب التكملة، لأبي علي الفارسي، تحقيق ودراسة الدكتور كاظم بحر المرجان، مطابع مديرية دار الكتب، جامعة الموصل، ١٤٠١هـ=١٩٨١م.

• كتـاب الشـعر، لأبي علـي الفارسـي، تحقيق وشـرح الـدكتور محمـود محمـد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ=١٩٨٨م.

• كتاب سيبويه، نشر مكتبة المثنى ببغداد، مصوّرة عن طبعة المطبعة الأميرية، بولاق، ١٣١٦ هـ.

• الكتاب، لسيبويه، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨هـ=١٩٨٨م.

• الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل، لجار الله أبي القاسم الزمخشري، تحقيق وتعليق ودراسة الشيخ عادل عبد الموجود وزميليه، مكتبة العبيكان، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ=١٩٩٨م.

• كشف المشكلات وإيضاح المعضلات، لأبي الحسن الباقولي، تحقيق الدكتور محمد أحمد الدالي، مجمع اللغة العربية، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ=١٩٩٥م.

• الكنى والألقاب، لعباس القمّي، تقديم محمد هادي الأميني، مكتبة الصدر، طهران/إيران، مكتبة العرفان، صيدا/لبنان، الطبعة الخامسة، ١٣٥٩هـ.

• اللامات، تأليف أبي الحسن الهروي، تحقيق يحيى علوان البلداوي، مكتبة الفلاح، الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٠٠هـ=١٩٨٠م.

• اللامات، تأليف الزجّاجيّ أبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق، تحقيق الدكتور

مازن المبارك، المطبعة الهاشميّة، دمشق، ١٣٨٩هـ=١٩٦٩م.

• لباب الإعراب، لتاج الدين الاسفراييني، تحقيق الدكتور بهاء الدين عبد الرحمن، دار الرفاعي، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ=١٩٨٤م.

• اللباب في علل البناء والإعراب، لأبي البقاء العكبري، تحقيق غازي طليمات، دار الفكر المعاصر، بيروت/لبنان، ودار الفكر، دمشق/سوريا، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ=١٩٩٥م، من مطبوعات مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث بدبي.

• لسان الميزان، تأليف أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق عبد الفتاح أبوغدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، دار البشائر الإسلامية، بيروت/لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ=٢٠٠٢م.

• اللمَع في العربية، لابن جني، تحقيق حسين محمد شرف، عالم الكتب، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٩٨هـ=١٩٧٨م.

• ما ينصرف وما لا ينصرف، للزجاج، تحقيق هدى محمود قَرّاعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤٢٠هـ=٢٠٠٠م.

• المبهج في تفسير أسماء شعراء الحماسة، صنعة أبي الفتح ابن جني، تقديم وتحقيق الدكتور حسن هنداوي، دار القلم، بيروت، ودار المنارة، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ=١٩٨٧م.

• مجالس العلماء، للزجاجي، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ودار الرفاعي بالرياض، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ=١٩٨٣م.

• مجمع الآداب في معجم الألقاب، لكمال الدين ابن الفوطي الشيباني، تحقيق محمد كاظم، مؤسسة الطباعة والنشر -وزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي، طهران، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ.

• مجمع الأمثال، تأليف أحمد بن محمّد الميدانيّ، تحقيق محمّد محيي الدين عبد

الحميد، مطبعة السعادة بمصر، ١٩٥٩م.

• المحاجاة بالمسائل النحوية، للزمخشري، قدّمت له وحقّقته وعلّقت عليه الدكتورة بهيجة باقر الحسني، مطبعة أسعد، بغداد/العراق، الطبعة الأولى، ١٣٩٣هـ=١٩٧٣م، ساعدت جامعة بغداد على نشره.

• المحكم والمحيط الأعظم في اللغة، تأليف علي بن إسماعيل بن سيده، تحقيق مصطفى السقا وآخرين، معهد المخطوطات العربية، القاهرة، سني الطبع مختلفة.

• المذكر والمؤنث، لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري، تحقيق الدكتور طارق الجنابي، دار الرائد العربي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ=١٩٨٦م.

• المذكر والمؤنث، للمبرد، تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب والدكتور صلاح الدين الهادي، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤١٧هـ=١٩٩٦م.

• مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان، لأبي محمد عفيف الدين ابن سليمان اليافعي، وضع حواشيه خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت/ لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ= ١٩٩٧م.

• المرتجل في شرح الجمل (جمل الجرجاني)، لابن الخشاب، تحقيق علي حيدر، دار الحكمة، دمشق، ١٣٩٢هـ=١٩٧٢م.

• المزهر في علوم اللغة وأنواعها، لجلال الدين السيوطيّ، تحقيق محمّد أحمد جاد المولى وعليّ محمّد البجاويّ ومحمّد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الرابعة، عيسى البابي الحلبيّ، القاهرة، ١٩٥٨م.

• المسائل البصريات، لأبي علي الفارسي، تحقيق الدكتور محمد الشاطر أحمد، مطبعة المدني، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ=١٩٨٥م.

• المستقصى في أمثال العرب، للزمخشري، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثامنة، ١٤٠٨هـ=١٩٨٧م.

• المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي، تأليف أحمد بن محمد الفيومي، صححه على النسخة المطبوعة بالمطبعة الأميرية مصطفى السقا، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ١٣٦٩هـ=١٩٥٠م.

• معاني القرآن وإعرابه، للزجاج، تحقيق الدكتور عبد الجليل شلبي، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ=١٩٨٨م.

• معاني القرآن، لأبي زكريا الفراء، الجزء الأول بتحقيق أحمد يوسف نجاتي، والشيخ محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، ١٣٧٤هـ=١٩٥٥م، والجزء الثاني بتحقيق الشيخ محمد علي النجار، الدار المصرية للتأليف والترجمة، دون تاريخ، والجزء الثالث بتحقيق الدكتور عبد الفتاح شلبي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٢م.

• معاني القرآن، للأخفش، تحقيق الدكتور فائز فارس، المطبعة المصرية بالكويت، الطبعة الأولى، ١٤٠٠هـ=١٩٧٩م.

• معجم الأدباء= إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، تأليف ياقوت الحموي، تحقيق إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت/لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ =١٩٩٣م.

• معجم البلدان، لياقوت الحموي، دار صادر، بيروت/لبنان، الطبعة الثانية، ١٩٩٥م.

• معجم مقاييس اللغة، لأبي الحسين أحمد بن فارس، تحقيق عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ=١٩٩١م.

• مفتاح السعادة و مصباح السيادة في موضوعات العلوم، لطاش كبرى زاده، دار الكتب العلمية، بيروت/ لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ=١٩٨٥م.

• مفتاح العلوم، للإمام أبي يعقوب السكّاكي، ضبطه وشرحه الأستاذ نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ=١٩٨٣م.

• المفصل في صنعة الإعراب، لأبي القاسم الزمخشري، تحقيق ودراسة الدكتور خالد إسماعيل حسان، مكتبة الآداب، القاهرة، الطبعة الثالثة، ٢٠١٤م.

• المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، للإمام أبي إسحاق الشاطبي، تحقيق الدكتور عبد الرحمن العثيمين وآخرين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ=٢٠٠٧م، من منشورات معهد البحوث العلمية -مركز إحياء التراث الإسلامي.

• مقامات الزمخشري، دار الكتب العلمية، بيروت/لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ=١٩٨٢م.

• المقتبس في توضيح ما التبس (=شرح المفصل)، لأبي عاصم فخر الدين ابن عمر الفقيهي الاسفندري، من أول قسم الأفعال إلى أول قسم الحروف، دراسة وتحقيق عبد الله بن محمد اللحياني، رسالة دكتوراه مقدّمة إلى كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٢١هـ.

• المقتبس في توضيح ما التبس (=شرح المفصل)، لأبي عاصم فخر الدين ابن عمر الفقيهي الاسفندري، من أول باب المفعول فيه حتى نهاية باب ومن أصناف الاسم الخماسي، دراسة وتحقيق مطيع الله بن عواض السلمي، رسالة دكتوراه مقدّمة إلى كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٢٤هـ.

• المقتبس في توضيح ما التبس (=شرح المفصل)، لأبي عاصم فخر الدين ابن عمر الفقيهي الاسفندري، من أول باب الاعتلال إلى نهاية الكتاب، دراسة وتحقيق أحمد بن محمد الزهراني، رسالة ماجستير مقدّمة إلى كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٢٤هـ.

• المقتصد في شرح الإيضاح، لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق الدكتور كاظم بحر المرجان، دار الرشيد، بغداد، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ=١٩٨٢م، من منشورات وزارة

الثقافة والإعلام العراقية.

● المقتضب، للمبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عظيمة، من منشورات المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ١٣٨٦هـ=١٩٦٦م.

● المقدمة الجزولية، تصنيف أبي موسى الجزولي، تحقيق وشرح الدكتور شعبان عبد الوهاب محمد، مطبعة أم القرى، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ=١٩٨٨م.

● المؤتلف والمختلف في أسماء الشعراء وكناهم وألقابهم وأنسابهم وبعض شعرهم، لأبي القاسم ابن بشر الآمدي، صحّحه وعلّق عليه الأستاذ الدكتور ف. كرنكو، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ=١٩٩١م.

● الموصّل في شرح المفصّل، للإمام حسين السنغاقي، من قسم الأسماء حتى نهاية مبحث الكفايات، دراسة وتحقيق أحمد حسن نصر، رسالة دكتوراه مقدّمة إلى كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، ١٤١٩هـ=١٩٩٩م.

● ميزان الاعتدال في نقد الرجال، تأليف شمس الدين الذهبي، تحقيق علي محمد البجاوي، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت/لبنان، الطبعة الأولى، ١٣٨٢هـ=١٩٦٣م.

● النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، ليوسف بن تغري بردي، نشرة وزارة الثقافة والإرشاد القومي، مصر، ١٣٨٣هـ=١٩٦٣م.

● نزهة الألباء في طبقات الأدباء، لأبي البركات كمال الدين الأنباري، تحقيق إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الزرقاء/الأردن، الطبعة الثالثة، ١٤٠٥هـ=١٩٨٥م.

● النهاية في غريب الحديث والأثر، لمجد الدين ابن الأثير، تحقيق أحمد الزاوي ومحمود الطناحي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، مصوّرة عن طبعة عيسى الحلبي، القاهرة، ١٣٨٣هـ=١٩٦٣م.

● هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، تأليف إسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم البابانى البغدادي، طبع بعناية وكالة المعارف الجليلة في مطبعته

البهية، إستانبول، ١٩٥١م.

● الواضح، لأبي بكر الزبيدي، تحقيق الدكتور عبد الكريم خليفة، مطابع الجمعية الملكية، عمّان، الطبعة الأولى، ١٩٦٢م، من منشورات الجامعة الأردنية.

● الوافي بالوفيات، صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي، تحقيق أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث العربي، بيروت/لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ=٢٠٠٠م.

● الوجيز في ذكر المجاز والمجيز، لصدر الدين أبي طاهر السّلَفي الأصبهاني، تحقيق محمد خير البقاعي، دار الغرب الإسلامي، بيروت/لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ=١٩٩١م.

● وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لابن خلكان، تحقيق إحسان عباس، دار صادر، بيروت/لبنان، ١٩٧٢م.

* * *